



عهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا تخطيط والتنمية

رقم (١٦٨)

العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض
المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى
محافظات مصر " دراسة تحليلية "

يوليو ٢٠٠٣

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٦٨)

العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات
الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر
"دراسة تحليلية"

يوليو ٢٠٠٣

فريق البحث

الباحث الرئيسى

- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان
- أ.د. سيد محمد عبد المقصود
- أ.د. السيد محمد كيلاى
- أ.د. علا سليمان الحكيم
- أ.د. محاسن مصطفى حسنين
- د. محمد عبد اللطيف خفاجى
- د. فريد أحمد عبد العال
- د. أحمد عبد العزيز البقلى

المعيدين بالمركز:

- أ.عزة محمد حسن يحيى
- أ.هبة أحمد مصطفى
- أ.وجيه زكى عبده
- أ.عادل محمد أحمد شحاته
- أ.أمل زكريا عامر

من خارج المركز:

د. نعيمه رمضان

من خارج المعهد

أ.إبراهيم النجار

وقام بأعمال النسخ على الحاسب الآلى كل من:

- السيدة/ زكية محمد السيد
- السيدة/ ابتسام محمود عبد الرحمن
- السيدة/ أميمة أحمد محمد سلطان

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	
٢	مقدمة عامة
	الفصل الأول :
	المؤشرات الديموجرافية وعلاقتها بعدالة توزيع ثمار التنمية
٦	١-١ مقدمة
٧	٢-١ الوضع الحالي للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات
٩	٣-١ الهيكل العمري والنوعي للسكان
	٤-١ مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على عدالة توزيع ثمار
١٥	التنمية
١٥	٥-١ بعض مقترحات للحد من الزيادة السكانية
	الفصل الثاني :
	العدالة في توزيع فرص العمل
١٨	١-٢ مقدمة
١٨	٢-٢ هيكلية البطالة في مصر
٢١	٣-٢ الإستثمار والبطالة
٢٨	٤-٢ الطلب على العمل
	٥-٢ حصة المحافظات من التبعيات في الجهاز الإداري
٣٠	للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢
٣٥	٦-٢ ملخص وأهم النتائج
	الفصل الثالث :
	العدالة في توزيع الدخل والإنفاق
٣٨	١-٣ المقدمة
	٢-٣ فروق التوزيع للدخل العائلي وفقا لمصادر الدخل
٣٨	المختلفة على مستوى المحافظات (المناطق الحضرية)
	٣-٣ فروق توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقاً
	لمصادر الدخل المختلفة على مستوى المحافظات
٤٢	(حضر وريف)
٤٥	٤-٣ تفاوت نصيب الفرد من الدخل (العينة)

٤٨	٥-٣	الأنفاق السنوى لأفراد العينة على مجموعات الأنفاق الرئيسية (على مستوى الجمهورية ومستوى حضر وريف)
٥٢	٦-٣	حساب معامل تركيز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة
٥٩	٧-٣	الدخل والأنفاق والادخار
٦١	٨-٣	الخلاصة

الفصل الرابع :

عدالة توزيع خدمات التعليم

٦٤	١-٤	مقدمة
٦٤	٢-٤	واقع التعليم في مصر
٦٦	٣-٤	مؤشرات الحالة التعليمية
٦٦	٤-٤	عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات
٧٩	٥-٤	ترتيب محافظات والتفاوتات بينها
٨٠	٦-٤	أسباب القصور في الخدمات التعليمية
٨١	٧-٤	نموذج مقترح للتقليل من التفاوتات

الفصل الخامس :

عدالة توزيع شبكة الخدمات الصحية الحكومية

٨٤	١-٥	مقدمة
٨٤	٢-٥	واقع الخدمات الصحية في مصر
٨٦	٣-٥	عدالة توزيع الخدمات الصحية
٩٥	٤-٥	أسباب القصور في الخدمات الصحية
٩٦	٥-٥	متطلبات تحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية
٩٩	٦-٥	التوجهات للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية
١٠١	٧-٥	السياسات اللازمة لتحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية

الفصل السادس : العدالة في توزيع ثمار التنمية مع التطبيق على

قطاع الإسكان ١٩٩٦

- ١٠٤ ١-٦ مقدمة
- ١٠٤ ٢-٦ العدالة
- ١٠٥ ٣-٦ المسكن
- ١٠٦ ٤-٦ مشكلة الإسكان في مصر
- ١٠٦ ٥-٦ الفوارق (عدم العدالة) في قطاع الإسكان في مصر
- ١٢٥ ٦-٦ الخلاصة

الفصل السابع : دور الجمعيات الأهلية كألية من الأليات

المساعدة في تحقيق العدالة

- ١٢٧ ١-٧ مقدمة
- ١٢٧ ٢-٧ تحليل لوضع ودور الجمعيات الأهلية في المساهمة في تحقيق العدالة على مستوى محافظات مصر
- ١٣٢ ٣-٧ الجمعيات الأهلية ودورها في مجابهة الفقر
- ١٣٢ ٤-٧ دور الجمعيات الأهلية في توفير الرعاية الصحية في مصر
- ١٣٦ ٥-٧ دور الجمعيات الأهلية في مجال التعليم ومحو الأمية
- ١٣٨ ٦-٧ بعض التوصيات لتنفيذ دور الجمعيات في المستقبل
- ١٤١ ٧-٧ الخلاصة والتوصيات

الفصل الثامن : أهم النتائج والتوصيات

- ١٤٤ ١-٨ أهم نتائج الدراسة
- ١٤٤ ٢-٨ أهم السياسات والإجراءات لتحقيق مستوى أفضل من العدالة
- ١٤٧ المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٧	بيانات عامة عن سكان مصر طبقا لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)	(١-١)
٨	أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠	(٢-١)
٨	الحجم المتوقع للسكان (بالألف) في المحافظات المختلفة	(٣-١)
٢١	معدل البطالة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات طبقا لتعداد ١٩٨٦	(١-٢)
٢٥	توزيع إجمالي الاستثمارات على المحافظات للخطوة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وخطة العام الأول منها	(٢-٢)
٢٧	ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الاستثمارات في الخطه الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ وخطة عامها الأول	(٣-٢)
٣٠	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين ٢٠٠١ وعدد الوظائف المطلوبة عام ٢٠٠١	(٤-٢)
٣١	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة على المجموعات النوعية	(٥-٢)
٣٣	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠٢-٢٠٠١ على التخصصات وعلى مستوى المحافظات	(٦-٢)
٣٤	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد وظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠٢/٢٠٠١	(٧-٢)
٣٩	هيكل توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة من مصادر الدخل المختل	(١-٣)
٤١	نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة والمحافظات (حضر)	(٢-٣)
٤٣	نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	(٣-٣)
٤٤	نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	(٤-٣)
٤٦	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة لمجموعة المحافظات والمناطق الحضرية	(٥-٣)
٤٧	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة بالمناطق الريفية	(٦-٣)
٤٩	نسبة الانفاق السنوى على كل مجموعة من مجموعات الانفاق الرئيسية	(٧-٣)

	لكل محافظة من المحافظات (الحضر والريف)	
٥١	نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة	(٨-٣)
٥٣	نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة - الحضر	(٩-٣)
٥٤	نسبة انفاق كل محافظة على مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الأنفاق محافظات (حضر)	(١٠-٣)
٥٥	نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف	(١١-٣)
٥٧	نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف	(١٢-٣)
٥٨	حساب معامل تركيز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة في عام ٢٠٠٠	(١٣-٣)
٦٠	الدخل والانفاق والادخار ونسبتهما إلى الدخل على مستوى المحافظات (الريف والحضر)	(١٤-٣)
٦٧	مؤشرات جودة التعليم على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١	(١-٤)
٧١	معدل القراءة والكتابة (١٥+) على المحافظات (إجمالي ، إناث ، حضر/ريف)	(٢-٤)
٧٥	نسبة القيد بمراحل التعليم المختلفة على مستوى الجمهورية (إجمالي ، إناث، حضر/ريف).	(٣-٤)
٧٧	نسب القيد بالتعليم الأساسى والثانوى حسب التبعية (أزهري - حكومى - خاص)	(٤-٤)
٧٨	الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوي والأميون على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١	(٥-٤)
٨٦	نصيب السكان من الخدمة الصحية عام ٢٠٠١	(١-٥)
٨٨	بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١	(٢-٥)
٩٣	بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١	(٣-٥)
١٠٨	عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزام في المناطق الحضرية ١٩٩٦	(١-٦)
١٠٩	عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزام في المناطق الريفية ١٩٩٦	(٢-٦)
١١١	توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الحضرية بالمحافظات ١٩٩٦	(٣-٦)
١١٤	توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الريفية بالمحافظات ١٩٩٦	(٤-٦)
١١٦	توزيع الأسر حسب نوع حيازة السكن في حضر المحافظات ١٩٩٦	(٥-٦)

- ١١٩ توزيع الأسر حسب مصدر المياه في حضر المحافظات ١٩٩٦ (٦-٦)
- ١٢١ توزيع الأسر حسب مصدر المياه في ريف المحافظات ١٩٩٦ (٧-٦)
- ١٢٤ توزيع الأسر حسب وسيلة الإضاءة في حضر وريف المحافظات ١٩٩٦ (٨-٦)
- ١٢٨ التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية (رعاية وتنمية) في عام ١٩٩٩/٩٨ (١-٧)
- ١٢٩ التوزيع النسبي لعدد الجمعيات الأهلية والسكان في المحافظات (٢-٧)
- ١٣٠ توزيع الجمعيات وفقا لمبادئ العمل عام ١٩٩٩ (٣-٧)
- ١٣١ التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية والفقراء المدفعون (%) (٤-٧)
- ١٣٢ توزيع مشروعات جمعيات التنمية وعدد المستفيدين حسب نوع المشروع خلال عام ١٩٩٩/٩٨ (٥-٧)
- ١٣٣ نسبة رؤساء الأسر المعيشية من الإناث ونسبة المطلقات والأرامل منهن ١٩٩٦ (٦-٧)
- ١٣٥ بيان أنشطة الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة من ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٨ (٧-٧)
- ١٣٨ توزيع الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال محو الأمية حسب المحافظات ونوع الجمعية وأعداد الدارسين عام ١٩٩٩/٩٨ (٨-٧)
- ١٤٠ التوزيع الجغرافي لدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية وعدد المتحقيقين بها عام ١٩٩٨ (٩-٧)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(١-٢)	معدل البطالة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات للأعوام ٨٦-٩٦-٢٠٠١	٢٠
(٢-٢)	العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات والمتعطلين على مستوى المحافظات	٢٧
(٣-٢)	العلاقة بين التوزيع النسبي للطلب على العمل والمتعطلين على مستوى المحافظات	٢٩
(٤-٢)	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على المجموعات النوعية	٣٢
(٥-٢)	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة على مستوى المحافظات	٣٢
(٦-٢)	العلاقة بين التوزيع النسبي لوظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والمتطلون على مستوى المحافظات	٣٥
(١-٤)	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الابتدائي في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٨
(٢-٤)	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الإعدادي في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٨
(٣-٤)	حالة الأبنية التعليمية في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٩
(١-٥)	المهيكل التنظيمي للخدمة الصحية في مصر	٨٥
(٢-٥)	التباين المكاني بين المحافظات المصرية في عدد الأطباء والمرضى عام ٢٠٠١	٨٩
(٣-٥)	مظاهر الخلل في توزيع الأسرة على محافظات مصر عام ٢٠٠١	٩٠
(٤-٥)	مظاهر الخلل في التوزيع الجغرافي للوحدات الصحية في محافظات مصر عام ٢٠٠١	٩١
(٥-٥)	التباين المكاني بين المحافظات المصرية في التغطية بمياه الشرب والصرف الصحي عام ٢٠٠١	٩٢
(٦-٥)	جوهر المشكلة الصحية في مصر	٩٦
(٧-٥)	المتطلبات اللازمة لتحقيق العدالة في توفير الخدمة الصحية	٩٨
(٨-٥)	التوجهات للارتقاء بالخدمات الصحية	١٠٠
(١-٧)	الجمعيات الأهلية وفقاً لميادين العمل ١٩٩٩	١٢٩

مقدمة عامة

مقدمة عامة

العدالة هي أحد الفضائل الأربعة التي قال بها الفلاسفة من قدم الأزل، وهي "الحكيم، الشجاعة، العفة، العدالة" (١).

وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم العدالة فيعرفها أفلاطون بأنها أن يحصل كل فرد على ما هو حق له . أما أرسطو فقد عرفها بأنها حد وسط بين ظلم الفرد للآخرين وظلم الآخرين للفرد . وميز أرسطو بين نوعين من العدالة، الأول العدالة القانونية وهي التي تمارسها السلطة القضائية حيث تعمل على تعويض المظلوم من الظالم . والثاني ومعناها أن تعمل الدولة على ضمان حصول كل فرد على نصيب عادل من مواردها . ويعد مفهوم عدالة التوزيع هو المفهوم الأساسي الذي قام عليه مفهوم العدالة الاجتماعية ..

ويعني آخر يقصد بالعدالة الاجتماعية حصول كافة السكان على فوائد ومنافع الموارد الإستثمارية المنفذه والموارد المستخدمة . أى أن العدالة تعنى توزيع الإستثمارات والآثار المترتبة على تنفيذها على حيز الدولة دون تفرقة بحيث ينال كل مواطن وكل إقليم حقه المتعادل من ثمار التنمية . فالعدالة الاجتماعية مرتبطة بتوزيع ثمار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته .

وعدالة التوزيع (٢) تعنى تحقيق المساواة بين الأفراد وخاصة عند توزيع الأموال بين جميع المواطنين أو عند توزيع الإستثمارات كما هو حديثا، وهي أصلا من الأموال التي تجمع من الناس في شكل ضرائب يعاد إستخدامها في جهود الحكام في العمل على راحة المحكومين وتقديم الخدمات إليهم وتطورت تلك الجهود لتصبح توزيع جهود التنمية في مجالاتها المختلفة بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

وتحقيق العدالة يقتضى وجود تشريع أو قانون أو حتى عرف عن كيفية أو أسس العدالة في التعامل بين الناس وبينهم وبين الحكام. وتقتضى العدالة أن يتم تطبيق هذه التشريعات دون تحيز أو محاباة لفرد على آخر أو لجماعة على أخرى في البلد الواحد. أن تحقيق هذا الجانب حتى ولو كان شكليا فهو لا يضمن أن تلك التشريعات تحقق العدالة في جانبها الموضوعي.

ويعتبر الإعلان العالمى لحقوق الانسان المنطلق الأساسى لتحقيق العدالة فقد أقر قاعدة إنسانية عامة مشتركة لعلاقة الفرد بباقي أفراد مجتمعه وعلاقة هؤلاء الأفراد بالدولة وأجهزة الحكم التي تباشر شئون حياتهم. وجاء في الاعلان العالمى الكثير من الحقوق مثل الحق في الحرية وخاصة حرية الرأى والفكر والعقيدة، وحرية المأكل والملبس والسكن، والأمن والتعليم.. الخ من الحقوق حتى حق المشاركة في صنع القرار فيما يختص بحياة الإنسان وحياة باقى أفراد مجتمعه. ويتضمن ذلك ضمنا تحقيق العدل بين جميع أفراد ذلك المجتمع، إذ أن الكثير من تلك

(١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٠٩.

(٢) هناك نوعين من العدالة عدالة توزيعية وأخرى تعويضية . أنظر، د/طلعت عبد الحميد، العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر، المؤتمر العلمى الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، مارس ١٩٨٧، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٤-١٢٦.

الحقوق تعتبر حقوق واجبة بطبيعة الحياة أو فطرية. إن افتقاد أحد أفراد المجتمع لحق من تلك الحقوق أو حرمانه منها يسقط عن هذا الفرد التكليف القانوني الذي بينه وبين حكومته كما يسقط في بعض الأحيان التكليف الشرعي^(١).

ومن هذا المنطلق تقوم إشكالية البحث على الفروض التالية :

أولاً: تستهدف العدالة الاجتماعية حصول كل مواطن على نصيب عادل من موارد الدولة^(٢).

ثانياً: يتركز مفهوم العدالة الاجتماعية على أن توزيع الثروة في المجتمع هي عملية تخضع للسياسات الاجتماعية التي تتبعها العدالة وبالتالي يمكن إعادة صياغتها أو تغييرها . وإن الحكومة كمصدر للسلطة تستطيع أن تقوم بهذه العملية .

ثالثاً: العدل والمساواة لا يمكن أن يكون لها وجود في ضوء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية أو الفوارق بين الذكور والإناث أو الفوارق بين المناطق الجغرافية المختلفة ولذلك لابد من إعادة لتوزيع الإستثمارات والجهود والموارد والإهتمام بما يؤدي إلى تضيق هذه الفجوات وبما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

رابعاً: أن الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من فجوات تنموية لا تحقق مفهوم العدالة، وهذه الأنواع المختلفة من الفجوات يترتب عليها الإضرار بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تدور في فلكها عجلات التنمية .

خامساً: ينبغي أن تبني الاستراتيجية القومية للتنمية على عدة اعتبارات أساسية منها:

الإعتبار الأول : إن تنظيم أوضاع التنمية البشرية هو جوهر عملية التنمية، لأن الإنسان المصري هو محرك عملية التنمية والضمان لنجاحها واستمراريتها، وأن رفاهية الإنسان المصري تقع في بؤرة الاستراتيجية، كما أن صونه وإعداده يقع في بؤرة أولوياتها .

(١) اسقط عمر بن الخطاب رضى الله عنه العقوبة عن السارق في حالة الجوع.

(٢) إن تحقيق العدالة المطلقة هي لله وحده سبحانه وتعالى فهو " العدل " ، وبالتالي فإن المجتمعات الحديثة وحكامها لا يستطيعون تحقيق العدالة المطلقة في كل شئ، فقد يكون ذلك فوق طاقاتهم أو لقصور في جهودهم أو لظروف وقيد خارجة عن إرادتهم لذلك تنشأ الفوارق أو ظاهرة عدم العدالة أو عدم التوازن، وهنا يمكن القول أنه يجب أن يعمل الحاكم دائماً وأبداً على تحقيق العدالة والمساواة وخاصة إذا كانت غير مبررة أو إنتفت القيود الواردة على جهوده في هذا الشأن، وإلا أصبح مقصراً في حق رعاياه وحق توفير أحد أو كل الحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاعتبار الثاني : أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المساحة المأهولة أمر ضروري، و العمل على تقليل الفوارق يمثل ضمان لزيادة درجة استقرار المجتمع، سواء كانت هذه الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة أو بين الرجل والمرأة أو بين أقاليم الدولة ووحداتها الإدارية المختلفة فالفوارق عبارة عن درجة من عدم المساواة (العدالة) في أى من جوانب التنمية .

الاعتبار الثالث : إن تقليل الفوارق يتطلب تعظيم المشاركة في التنمية، وتعتمد هذه المشاركة على إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع دون تفرقة أو تحيز إقليمي أو فئوي أو اجتماعي.

سادساً: إن تحقيق العدالة على صعيد المساحة المأهولة يساهم في توسيع الخيارات أمام السكان، بما يحقق هدف التنمية البشرية من تحقيق إشباع مستمر لحاجات الإنسان المختلفة، الاجتماعية والثقافية والروحية، وتوفير الطمأنينة له .

لكل ما سبق عرضه قد تدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل الفوارق والتباينات أو عدم العدالة ومدى تحققها في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مماراً للجهود التنمية لسكان مصر ومن هذه المجالات الاتى :

- فرص العمل .
- الدخل والأنفاق .
- الخدمات التعليمية .
- الخدمات الصحية .
- الإسكان .

هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المشكلة السكانية من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع ثمار التنمية . وكذلك تحليل دور الجمعيات الأهلية كآلية من آليات التي تساعد على تحقيق العدالة ، حيث انها تقوم بتعويض جزء من جهود الحكومة التي لم تتحقق لبعض الفئات من السكان أو في بعض الأقاليم وبالتالي تساهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة .

وبالتالى تنقسم هذه الدراسة إلى الفصول التالية :

- مقدمة عامة
- ١- الفصل الأول: المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع ثمار التنمية
- ٢- الفصل الثانى: العدالة في توزيع فرص العمل
- ٣- الفصل الثالث: العدالة في توزيع الدخل والإنفاق
- ٤- الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم
- ٥- الفصل الخامس: عدالة توزيع ثمار التنمية مع التطبيق على شبكة الخدمات الصحية الحكومية
- ٦- الفصل السادس: العدالة في توزيع ثمار التنمية مع التطبيق على قطاع الإسكان ١٩٩٦
- ٧- الفصل السابع: دور الجمعيات الأهلية كآلية من الأليات المساعدة لتحقيق العدالة
- ٨- النتائج والتوصيات
- قائمة المراجع

الفصل الأول

المؤشرات الديموجرافية وعلاقتها
بعدالة توزيع ثمار التنمية

نبهت الجهود الأهلية إلى المشكلة السكانية منذ عام ١٩٣٦ بظهور كتاب "سكان هذا الكوكب" للدكتور محمد عوض محمد، وأشار فيه إلى أن مصر ستواجه في المستقبل القريب مشكلة سكانية ضخمة. وفي العام التالي عقدت الجمعية الطبية المصرية مؤتمرا عن تنظيم الأسرة من النواحي الطبية، ونشرت أعمال المؤتمر في مجلة الجمعية الطبية، فكان هذا إضافة من جانب المجتمع الطبي المصري. ثم قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، كان طبيعيا ألا تثار مثل هذه الأمور أثناء الحرب، إلا أنه بعد انتهاء الحرب، ظهرت العديد من المشكلات التي طغت على المشكلة السكانية.

واتبع ذلك قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، فتفتحت ملفات عديدة كان من بينها ملف المشكلة السكانية. فتم إنشاء اللجنة الأهلية لمسائل السكان في إطار مجلس الخدمات. وفي عام ١٩٥٤ شاركت مصر في أول مؤتمر دولي للسكان الذي عقد في روما وقدمت مصر ورقة عن المشكلة السكانية بها، اعتبرت وثيقة مبكرة عن المشكلة السكانية. ثم الغي مجلس الخدمات إلا أن اللجنة الأهلية لمسائل السكان تحولت إلى جمعية أهلية سجلت في وزارة الشؤون الاجتماعية باسم جمعية الدراسات السكانية. وقامت الجمعية بإجراء العديد من الدراسات، كان أهمها مسح "اتجاهات الخصوبة البشرية في مصر" عام ١٩٥٧.

وقد حققت التجربة المصرية العديد من الإنجازات، ومن أهمها انخفاض معدل النمو السكاني من ٢,٩ عام ١٩٨٦ إلى ٢,١ عام ١٩٩٩ وانخفاض معدل الإنجاب الكلي من ٥,٣ عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٠. بينما انخفض معدل الإنجاب المرغوب فيها من ٣,٦ إلى ٢,٩ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٠. وارتفع معدل الاستخدام من ٣٠,٣ إلى ٥٦,١ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٠. كما انخفضت وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٦٣ إلى ٢٤ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠، بينما انخفضت وفيات الرضع من ١٤١ إلى ٤٤ في الألف خلال نفس الفترة، وكذلك انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٤٣ إلى ٥٤ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠.

وبالرغم من الانخفاض الذي حدث في المؤشرات الحيوية للسكان إلا أن الأعداد المطلقة لحجم السكان في مصر مازالت كبيرة، فالبيانات توضح أن السكان يزدادون بمقدار ١١ مليون نسمة كل عشر سنوات منذ عام ١٩٧٦. فقد زاد حجم السكان من ٣٧ مليون إلى ٤٨ مليون ثم إلى ٥٩ مليون خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ (سنوات التعداد)، كما قدرت أعداد السكان عام ٢٠٠٢ بـ ٦٧ مليون نسمة. وتشير دراسة "سكان مصر في المستقبل" الذي قام به مشروع السياسات السكانية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان عام ٢٠٠٢، إلى أنه لو استمرت معدلات الإنجاب الكلي والمرغوب فيه عند مستواهما الحالي (٣,٥ ، ٢,٩ طفل لكل سيدة) فانه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ١٢٧ مليون عام ٢٠٣٢. وهذا الاستمرار من شأنه أن يؤدي إلى ميلاد ١٥ مليون طفل زيادة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٣٢.

وبدا ذلك واضحا من التزام الدولة بخفض النمو السكاني، ومن الجهود المستمرة لتحقيق ذلك، والاهتمام والدعم القوي من القيادة السياسية العليا. والاهتمام الذي يولييه متخذو القرار بمستوياته المختلفة بالقضية السكانية في محاولات مستمرة لخفض معدل النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية عن طريق الوصول إلى مداخل جديدة لمعالجة القضية السكانية من جوانبها المتعددة، وفي علاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ودراسة حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي وتوزيعاتهم الجغرافية والتغيرات التي تحدث في خصائصهم يساعد في التعرف على القضايا الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالقضية السكانية في مصر، بالإضافة إلى أن السكان يتميزون بالديناميكية وليس الجمود، فأعدادهم تزداد وتتناقص من خلال العمليات الديموجرافية الثلاث المواليد والوفيات والهجرة وتؤثر وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بها.

فالتغيرات الحيوية الثلاثة للسكان متغيرات متداخلة وتتفاعل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض. فهناك علاقة وثيقة بين معدل الإنجاب من ناحية وفيات الأطفال (حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة) فطالما ظلت هذه الوفيات مرتفعة ستستمر معدلات الإنجاب مرتفعة.

يقوم هذا الجزء من الدراسة على التحليل الوصفي للوضع الحالي للسكاني وخصائصهم والعوامل المؤثرة فيهم. ويعتمد التحليل على بيانات ثانوية مأخوذة من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وعلي بيانات المسح الديموجرافي الصحي لعام ٢٠٠٠، وعلي التقرير المصري للتنمية البشرية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

٢-١ الوضع الحالي للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات

١-٢-١ تطور حجم السكان

بلغ حجم سكان مصر عام ١٨٩٧ ٩,٥ مليون نسمة، ومن جدول (١-١) يتضح أن عدد السكان عام ١٩٤٧ بلغ حوالي ١٩ مليون أي أن عدد السكان زاد بمقدار ٩,٥ مليون نسمة خلال ٥٠ سنة بينما تضاعف عدد السكان في ثلاثين سنة من ١٩٤٧ - ١٩٧٦ فزاد بمقدار ١٨ مليون، وفي العشرين سنة التالية زاد عدد السكان بمقدار ٢٢,٦ مليون نسمة.

جدول (١-١) بيانات عامة عن سكان مصر طبقاً لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)

البيانات	سنوات التعداد					
	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
جدة السكان بالألف (لا تشمل المصريين بالخارج)	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٩٣١٣
عدد المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية	٦	٥	٤	٤	٤	٤
نسبة سكانها المتوية من جمة السكان	١٨,٧	٢١,٥	٢١,٨	٢١,٤	٢٠,٢	١٨,٦
عدد المدن بالوجه البحري (عواصم المحافظات والمراكز)	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠	١٠٨
عدد المدن بالوجه القبلي (عواصم المحافظات والمراكز)	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠	٧١
النسبة المتوية لسكان المدن إلى جمة السكان	١٢,١	١٥,١	١٨,٠	٢٢,٠	٢٣,١	٢٣,٢
عدد القري بالوجه البحري	٢٢٤٨	٢٣٦١	٢٣٦٩	٢٤٠٠	٢٤٦٧	٢٤٦٨
عدد القري بالوجه القبلي	١٧٠٩	١٦٨٢	١٦٦٤	١٦٦٦	١٦٦٢	١٦٦٤
النسبة المتوية لسكان القري إلى جمة السكان	٦٩,٠	٦٢,٣	٥٩,٠	٥٥,٩	٥٥,٥	٥٦,٨
عدد الأقسام والمراكز بمحافظات الحدود	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١	٣٧
نسبة سكانها المتوية من جمة السكان	٠,٩	١,١	١,٢	٠,٧	١,٢	١,٤
المساحة الكلية للجمهورية (بالألف كيلو متر مربع)	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٣-١٩٩٩، يونيو ٢٠٠٠.

ومن المتوقع أن يستمر حجم السكان في التزايد حتى يستقر باستقرار معدل الخصوبة الكلي والخصوبة المرغوب فيها. ويوضح الجدول التالي حجم السكان المتوقع في حالة نجاح الحكومة في الوصول إلى هدفها وهو الوصول بمعدل الخصوبة الكلي إلى معدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ والذي حددته السياسة القومية للسكان التي وضعت عام ٢٠٠٠.

جدول (٢-١) أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠

٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٠	حجم السكان
٨٦,٤٣	٨٠,٧٤	٧٤,٠٣	٦٦,٩٨	٦٤,٢٠	

المصدر: وزارة الصحة والسكان، التوقعات السكانية ٢٠٠٠-٢٠١٧، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

ويوضح جدول (٢-١) أن حجم السكان في مصر سيتزايد بمقدار ٢٢,٢١ مليون نسمة خلال ١٧ سنة بينما جدول (١-١) أشار إلى أن حجم السكان قد زاد بمقدار ٢٢,٦ مليون خلال عشرين سنة. وقد يشير ذلك إلى أن الزيادة السكانية ستبدأ في التباطؤ بعد عام ٢٠١٧.

جدول (٣-١) الحجم المتوقع للسكان (بالآلاف) في المحافظات

المحافظات	ذكور	إناث	جدة	نسبة مئوية
القاهرة	٣٧٨٠	٣٦٠٨	٧٣٨٨	١١,٢٠
الإسكندرية	١٨٥٥	١٧٧٧	٣٦٣٢	٥,٥٠
بورسعيد	٢٦٤	٢٥١	٥١٥	٠,٧٩
السويس	٢٣٦	٢٢٥	٤٦١	٠,٧٠
دمياط	٥١٩	٤٩٦	١٠١٥	١,٥٤
الدقهلية	٢٣٧٣	٢٢٨٤	٤٦٥٧	٧,٠٦
الشرقية	٢٤٦٧	٢٣٣١	٤٧٩٨	٧,٢٧
القليوبية	١٨٨٧	١٧٧١	٣٦٥٨	٥,٥٤
كفر الشيخ	١٢٣١	١٢١٧	٢٤٤٨	٣,٧١
الغربية	١٨٨٣	١٨٤٢	٣٧٢٥	٥,٦٥
المنوفية	١٥٧٢	١٤٨٢	٣٠٥٤	٤,٦٣
البحيرة	٢٢٥٦	٢١٧٢	٤٤٢٨	٦,٧١
الاسماعيلية	٤١٣	٣٩٥	٨٠٨	١,٢٢
الجيزة	٢٧٤٨	٢٥١٧	٥٢٦٥	٨,٠٦
بني سويف	١٠٧٩	١٠٣٣	٢١١٢	٣,٢٠
الفيوم	١١٧٥	١٠٨٩	٢٢٦٤	٣,٤٣
المنيا	١٩٣٤	١٨٤٧	٣٧٨١	٥,٧٣
السيوط	١٦٤٣	١٥٥٨	٣٢٠١	٤,٨٥
سوهاج	١٨٢٦	١٦٤٣	٣٥٦٩	٥,٤١
قنا	١٣٨٩	١٣٧٢	٢٧٦١	٤,١٨
أسيوط	٥٣١	٥٢٩	١٠٦٠	١,٦١
الأقصر	٢٠٥	١٩٥	٤٠٠	٠,٦٠
البحر الأحمر	١٠٠	٧٦	١٧٦	٠,٢٧
الوادي الجديد	٨٣	٧٧	١٦٠	٠,٢٤
مطروح	١٣٠	١١٧	٢٤٧	٠,٣٧
شمال سيناء	١٥٠	١٣٨	٢٨٨	٠,٤٤
جنوب سيناء	٣٧	٢٤	٦١	٠,٠٩
الجملة	٣٣٧٦٦	٣٢٢٢٠	٦٥٩٨٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات حجم سكان المحافظات، مارس ٢٠٠٢.

* البيانات لا تشمل أعداد المصريين بالخارج.

* وزارة الصحة والسكان، استراتيجية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، السياسة القومية للسكان، ٢٠٠٠.

سكان محافظات الحدود بحوالي ١١٤ ألف نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (وكان ٨١٨ ألف نسمة). وستعكس هذه الزيادة علي المجالات المختلفة للتنمية بالمحافظات وسيزيد التفاوت بينهما نتيجة لعدم توفر الاستثمارات الكافية لتوزيعها علي المحافظات. بالإضافة إلي أن هناك بعض المحافظات كالمحافظات الحضرية مازالت تستحوذ علي نصيب أكبر من الاستثمارات.

٣-١ الهيكل العمري والنوعي للسكان:

١-٣-١ الهيكل العمري:

يشير بيانات الهيكل العمري إلي انخفاض نسبة السكان في فئة العمر أقل من ١٥ سنة خلال سنوات التعداد ثم ثبتت خلال الفترة التالية حتي عام ٢٠٠٣ عند ٣٧,٨ % وقد يرجع ذلك إلي ثبات معدلات الخصوبة عند ٣,٥ طفل لكل سيدة في السنوات العشر السابقة. وعلي الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها مازالت عالية. وارتفاع أعداد سكان هذه الفئة يعني مواجهة الاحتياجات الخاصة بهم والتي تتمثل في مزيد من خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتوفير الخدمات وحده غير كاف بل لابد من سهولة الوصول إليها والحصول عليها. كما أن ارتفاع نسبة السكان في الفئة التالية من ٣٩% إلي ٤١% يعني الحاجة إلي توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الأعداد الداخلة إلي سوق العمل.

١-٣-٢ الهيكل النوعي للسكان:

تشير بيانات التعدادات (١٩٨٦، ١٩٩٦) الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الهيكل النوعي للسكان لم يتغير خلال الفترة ما بين التعدادين ٥١,٢% للذكور و ٤٨,٨% للإناث.

١-٣-٣ المؤشرات المتعلقة بالنمو السكاني:

ترجع الزيادة في حجم السكان إلي تأثير معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية (عدد الأطفال لكل سيدة)، والخصوبة المرغوب فيها - كما سبق الإشارة - وإلي معدلات المواليد والوفيات (التي ينتج عنها معدلات الزيادة الطبيعية). ويعني معدل النمو السكاني أو الزيادة الطبيعية الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات آخذين في الاعتبار إغفال عنصر الهجرة.

١-٣-٤ تطور معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية

تشير البيانات، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي انخفاض معدل المواليد من ٣٨,٦ إلي ٢٧ لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)، إلا أنه في السنوات الأخيرة كان المعدل ينخفض ببطء. وعلي الرغم من انخفاض معدل المواليد إلا أنه طبقاً للمؤشرات الدولية مازال مرتفعاً. بينما انخفض معدل الوفيات من ٩,٢ إلي ٦,٤ لكل ألف من السكان خلال نفس الفترة. وبلاحظ أن انخفاض الوفيات كان منتظماً، ولم يحدث تذبذب كما في الخصوبة، ويمكن القول أن معدل الوفيات يكاد يكون ثابتاً عند ٦,٤ لكل ألف من السكان.

وبناء علي انخفاض كل من معدلات المواليد والوفيات الخام أن انخفضت الزيادة الطبيعية أيضاً من ٢٩,٤ إلي ٢٠,٦ في الألف. إلا أن الانخفاض كان بطيئاً علي الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في مصر من ٥,٣ إلي

٣,٥ طفل لكل سيدة خلال الفترة من الثمانينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلى أن معدل الخصوبة المرغوب فيه والذي كان ٣,٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٨٨ انخفض إلى ٢,٧ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٢ وظل ثابتا عند هذا الحد حتى عام ٢٠٠٠ ثم بدأ في الارتفاع الطفيف فوصل إلى ٢,٩ طفل لكل سيدة^{٢٢}. وقد لوحظ أن هذه الزيادة كانت بين السيدات المتعلّقات والمقيّعات في المناطق الحضرية. وإذا استمر معدل الخصوبة المرغوب فيه عند معدله الحالي فهذا يعني عدم إمكانية خفض معدل الخصوبة الفعلي إلى أقل من ذلك وبالتالي لن تحقق السياسة السكانية هدفها في الوصول إلى معدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧.

من بيانات تطور حجم السكان ومعدلات النمو السنوية، يمكن الإشارة إلى أنه ليس هناك تناقض بين انخفاض معدل النمو السكاني والزيادة السنوية المرتفعة في أعداد السكان. فهذه الزيادة السريعة في أعداد السكان تأتي نتيجة لمعدلات الخصوبة العالية في الماضي. فمعدلات الخصوبة ومعدلات المواليد العالية في العشرين سنة الماضية تظهر آثارها حاليا في ارتفاع أعداد السكان بوجه عام وصغار السن بوجه خاص وهو ما يطلق عليه قوة الدفع الذاتية للسكان. فشكل السكان في الماضي أي معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والتركييب العمري والنوعي يحدد الزيادة أو النقص في هذه المعدلات بعد جيل أو أكثر.

١-٣-٥ الإنجاب والعوامل المؤثرة فيه:

أ- الإنجاب الحالي:

تشير بيانات معدلات الإنجاب التفصيلية إلى أن هناك اختلافا طفيفا بين الريف والحضر. ويبلغ الإنجاب أعلي معدل له في الحضر في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ (١٩٤ مولودا لكل ١٠٠٠ سيدة)، بينما يبلغ الإنجاب ذروته في الريف في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ (٢٣١ طفل لكل ١٠٠٠ سيدة). وبالنظر إلى محل الإقامة نجد أن معدلات الإنجاب التفصيلية مرتفعة جدا في ريف الوجه القبلي عنها في المناطق الأخرى لكل الفئات العمرية ما عدا فئة العمر ٤٥-٤٩ سنة^{٢٣}. كما تشير تلك البيانات إلى وجود تفاوتات واضحة في معدلات المواليد الخام حسب محل الإقامة، فقد وجد أن أقل معدل للمواليد وللإنجاب العام في المحافظات الحضرية (٢٣ مولودا لكل ١٠٠٠ من السكان، ٩٥ مولودا لكل ١٠٠٠ سيدة علي التوالي) وأعلي معدل للمواليد الخام والإنجاب العام (٣٣ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان، ١٥٧ مولود لكل ١٠٠٠ سيدة علي التوالي) في ريف الوجه القبلي.

هذه المؤشرات تعكس التفاوتات بين الريف والحضر وبين الأقاليم فيما يتعلق بمعدلات الإنجاب الكلية، والإنجاب العام، والمواليد الخام، وجميعها تؤدي إلى رفع معدلات النمو السكاني والذي يقود إلى الزيادة في حجم السكان. ومقابلة الزيادة في حجم السكان خاصة الأطفال حديثي الولادة وتوفير رعاية صحية لهم وللأمهات، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، يتطلب مزيدا من الاستثمارات توجه ليس فقط إلى توفير الخدمات الصحية إلى هذه الفئات وإنما إلى توفير خدمة ذات جودة عالية من أجل مزيد من خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات والتي بلغت ٨٤ سيدة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي طبقا لبيانات المسح السكاني الصحي

^{*} المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٠

^{**} وزارة الصحة والسكان، مستقبل سكان مصر، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

^{*} المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠، مصر ٢٠٠٠، صفحة ٤٤.

عام ٢٠٠٠. وهناك عوامل أخرى تؤثر في معدلات الخصوبة الكلية والإنجاب نذكر منها علي سبيل المثال العمر عند أول زواج خاصة للفتيات فهو يعتبر أحد المحددات الوسيطة للإنجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة. وسيتم تناول هذين العاملين في الجزء التالي.

ب- العمر عند الزواج الأول:

يعتبر الزواج واحد من أهم المحددات الوسيطة حيث انه العامل الأساسي لتعرض السيدة لخطر الحمل. وعادة ما يرتبط الزواج الأول عند سن مبكرة في المجتمع بطول الفترة التي تتعرض فيها السيدة للحمل وبالتالي ارتفاع مستويات الإنجاب. كما أن الإنجاب المبكر يرتبط بالزواج المبكر مما يؤثر سلبا علي صحة السيدات والأطفال.

وتشير الدراسات إلى ارتفاع السن عند الزواج بين الأفواج الصغيرة فقد بلغ ٢١ سنة تقريبا بين السيدات في فئة العمر ٢٥-٢٩ سنة وهو أعلى بحوالي ٣ سنوات عن متوسط العمر بين الفئات الأكبر سنا ٤٥-٤٩ سنة. وهذا يشير إلى أن سن الزواج أخذ في التأخر، فنسبة السيدات اللاتي تزوجن عند العمر ١٥ سنة انخفضت من ١٧% بين السيدات في العمر ٤٥-٤٩ إلى ٤% بين السيدات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة. كما تشير البيانات إلى أن نسبة السيدات المتزوجات عند العمر ١٨ سنة قد انخفضت من ٤٩% بين السيدات في العمر ٤٥-٤٩ إلى ٢٠% بين السيدات في العمر ٢٠-٢٤.

ج- الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة

مستويات وتطور الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة حسب محل الإقامة:

يرجع التباطؤ في النمو السكاني إلى حد كبير لتفاعل عاملين أساسيين هما انخفاض حجم الأسرة المرغوب فيها، وزيادة إمكانية الحصول علي خدمات تنظيم الأسرة ذات جودة عالية. وقد اتضح من دراسة "سكان مصر في المستقبل" أن الرجل يرغب في عدد من الأطفال أكبر من العدد الذي ترغب فيه المرأة، وعادة ما تسود رغبة الرجل. ففي الوجه القبلي ٢٠% من الأزواج يرغبون في عدد أكبر من الأطفال تنخفض إلى ١٥% في المناطق الحضرية.

يشير بيانات المسح الصحي لعام ٢٠٠٠ إلى ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة خلال الفترة (١٩٨٤ - ٢٠٠٠) في كل من المناطق الريفية والحضرية. ولكن كان ارتفاع نسبة الاستخدام في المناطق الحضرية أسرع بشكل ملحوظ عن المناطق الريفية حتى عام ١٩٩٢ تم انخفاض قليلا ثم عاود الارتفاع. وقد يرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها ظهور مصطلح الصحة الإنجابية ودخول تنظيم الأسرة كأحد مكونات الصحة الإنجابية، وبدأت الكتابات والبرامج المختلفة تهتم بالصحة الإنجابية أكثر من تنظيم الأسرة. إلى جانب التدهور الذي حدث في جمعيات ومراكز تنظيم الأسرة التابعة للجمعية المصرية لتنظيم الأسرة نتيجة لانخفاض التمويل الوارد من الجمعية الدولية لتنظيم الأسرة، مما أدى إلى أن أغلقت العديد من جمعيات تنظيم الأسرة أبوابها، وانخفضت أعدادها

* المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠، مصر ٢٠٠٠، صفحة ٤٤.

* وزارة الصحة والسكان، سكان مصر في المستقبل، ٢٠٠٢.

من ٥٢٥ جمعية في الثمانينات إلى ٤٣٥ جمعية^{**} في التسعينات موزعة في أنحاء الجمهورية. كما أدت أيضا المشاكل الإدارية التي عانت منها الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة والمتعلقة بالتبعية الإدارية والفنية لكل من وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية مما كان له آثار سيئة علي العاملين بها. بالإضافة إلي إلغاء وزارة السكان وضمها إلي وزارة الصحة.

وخلاصة القول أن نسب الاستخدام قد زادت في جميع المناطق ولكن بنسب متفاوتة، ومازلن في حاجة إلي مزيد من البرامج المتعلقة بخفض معدلات الإنجاب المرغوب فيه لتتخفض معدلات الخصوبة الكلية حتى تتمكن السياسات السكانية من تحقيق هدفها وهو طفلان لكل أسرة عام ٢٠١٧. فالنمو السكاني في المستقبل وكذلك حجم السكان يتوقفان إلي حد بعيد علي خفض حجم الأسرة المرغوب فيها وعلي مدي توفر خدمات تنظيم الأسرة وسهولة الوصول إليها والحصول عليها، وجعل ما يتصل بها من خدمات صحية في متناول جميع من يريدونها.

د- وفيات الأطفال والرضع حسب التباينات الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر مستويات الوفيات أحد المؤشرات الأساسية لمستوي المعيشة أو التنمية في لأي مجتمع. ولهذا فإن تحديد فئات مجتمع الأطفال التي تتعرض لخطر وفاة أكبر يسهم في جهود تحسين فرص الحياة للأطفال وتقليل فرص تعرض الصغار لخطر الوفاة^{*}.

يشير البيانات إلي انخفاض معدلات وفيات الطفولة في الحضر عن الريف وقد يرجع ذلك إلي أن الرعاية الطبية التي تلقاها الأمهات والأطفال في الحضر أفضل من الريف. كما قد يرجع ذلك إلي الحالة التعليمية فهناك ارتباط قوي بين الحالة التعليمية ومعدلات وفيات الطفولة فكلما ارتفع المستوي التعليمي انخفضت الوفيات. وبالنظر إلي محل الإقامة نجد أن معدلات الوفيات في وجه قبلي أعلي من نفس المعدلات في الوجه البحري وفي المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود. ويبلغ أعلي المعدلات في ريف وجه قبلي علي وجه الخصوص خاصة معدل وفيات الرضع. وقد يعني ذلك أن الاستثمارات الموجهة إلي الخدمات الصحية في الوجه القبلي اقل من مثيلتها في المحافظات الحضرية والوجه البحري. وجدير بالإشارة هنا إلي أن ارتفاع معدلات وفيات الطفولة تؤثر علي معدلات الخصوبة فهناك علاقة طردية بين وفيات الأطفال ومعدلات الخصوبة. وقد يكون هذا أحد أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة في الوجه القبلي عن البحري وكذلك في انخفاض مستوي الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة.

هـ - صحة الأمومة والتباينات في مستوي الرعاية حسب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية

أصبحت رعاية الأمومة أحد مؤشرات التقدم في خدمات الصحة الإنجابية وحقا من الحقوق الإنجابية للمرأة. فالصحة الإنجابية تعرف بأنها حالة من التمتع الكامل بدنيا وعقليا واجتماعيا وليست مجرد الخلو من الأمراض والإصابات، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز الإنجابي ومهامه وعملياته. فالحقوق الإنجابية للمرأة تشير إلي أن من حق الأم الحصول علي الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة وتوفير الولادة الآمنة لها. فمن العوامل التي تؤثر علي

^{**} محاسن مصطفى حسنين، دور المنظمات الأهلية في تنظيم الأسرة، وزارة الصحة والسكان، مشروع السياسات السكانية، ١٩٩٩.

^{*} الزناني وآخرون، مرجع سابق، ٢٠٠٠.

المستغيرات السكانية، وضع المرأة في المجتمع، وداخل أسرتها، وحقوقها الإنجابية، وصحة الأطفال المولودين فعلا والرعاية الصحية المقدمة لهم، والموارد المالية والسياسية المتاحة للاستثمار في المجال الصحي ومدى قدرة الدولة علي توفير الاحتياجات الخدمية الأخرى خاصة التعليم للسكان والتي تعتبر من الأمور التي تؤثر علي حجم السكان في الدولة. ويوضح هذا الجزء من الدراسة التطور في خدمات رعاية الأمومة خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٠).

تطور مؤشرات رعاية الأمومة:

تؤكد بيانات المسح الصحي لمصر عام ٢٠٠٠ إلى زيادة قيم جميع المؤشرات في المناطق المختلفة. إلا أن نسب الرعاية في الريف مازالت منخفضة مقارنة بالحضر والمحافظات الحضرية. فبالنسبة إلي رعاية الحمل نجد أنها بلغت ٧٤% في المحافظات الحضرية، ٧٠% في الحضر بينما في الريف بلغت ٤٢% وفي ريف الوجه القبلي تنخفض أكثر وتصل إلي ٣٧% عام ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلي عدم تطبيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات المختلفة حيث تتأثر المحافظات الحضرية بجزء كبير منها في مقابل قصور الخدمات في محافظات الوجه القبلي*. كما يشير المسح الصحي إلى أن المحافظات الحضرية تتمتع بأعلى نسبة ٥٦% يليها الحضر ٥٤% ثم الريف ٢٦% ثم ريف وجه قبلي ١٩% عام ٢٠٠٠.

و أن هناك تفاوتاً في نسبة التطعيم ضد التيتانوس فنجد أن أقلها في المحافظات الحضرية ٦٢% بينما تصل في الحضر إلي ٧٠% وفي الريف ترتفع إلي ٧٤%، وتصل في ريف الوجه البحري إلي ٨٠% بينما تنخفض في ريف الوجه القبلي إلي ٦٨% عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة إلي الولادة بمساعدة طبيب، فيتضح من الجدول أن النسبة تصل إلي أقصاها في المحافظات الحضرية ٨٤%، وتنخفض في الحضر إلي ٨١% وتنخفض أكثر في الريف إلي ٤٨%، ويبلغ أقصى انخفاض لها في ريف الوجه القبلي حيث تصل إلي ٣٨% عام ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلي التفاوت في تقديم الخدمة الصحية إلي جانب العادات والتقاليد التي مازالت سائدة في ريف الوجه القبلي بتفضيل الولادة في المنازل علي يد الدايات وليس في المستشفى أو علي يد طبيب بسبب بعض العادات والتقاليد.

و- القيمة الاقتصادية للطفل:

القيمة الاقتصادية للطفل في مصر من العوامل المؤثرة علي الإنجاب وعلي حجم الأسرة وبالتالي علي حجم السكان. ففي الدول المتقدمة تكون تكلفة الطفل عالية والعائد الاقتصادي منهم منخفض. إلي جانب توفر المعاشات والتأمينات الاجتماعية بمعنى أن الآباء لا يحتاجون لدعم أطفالهم في الكبر. في الدول النامية - ومصر إحداها- نجد أن العكس صحيح، حيث تكلفة الطفل الاقتصادية منخفضة، خاصة في الريف، إذا لم يذهب الطفل إلي المدرسة ويلجأ إلي سوق العمل ويساهم الطفل في دخل الأسرة بالعمل في الزراعة أو أي أعمال أخرى لا تحتاج إلي مهارة. وعندما يتقدم العمر بالآباء فإن الأبناء يقدمون لهم الدعم الاقتصادي. فالأبناء هم المورد الأساسي للتأمين الاقتصادي ولذلك فإن هذه المجتمعات تتميز بخصوبة عالية.

* عادة الحفناوي، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة في مصر (١٩٩٠-١٩٩٨)، دراسات اقتصادية، العدد ٢٦، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

* UNICEF, Promises Still to keep, ١٩٩٧, Amman, Jordan.

بعض القيم الإيجابية للطفل والمؤثرة علي معدلات النمو السكاني:

أ- القيم الإيجابية العامة:

١. المنافع العاطفية: فالأولاد يجلبون السعادة والفرحة لحياة آبائهم وأمهاتهم. وهم موضع الحب والعاطفة ورفقاء لوالديهم.
٢. منافع اقتصادية: فالأولاد يساعدون العائلة اقتصاديا في الحقل ومشروعات الأسرة أو بما يحصلون عليه من أجور من أعمال خارجية ويمكنهم مساعدة أمهاتهم في الأعمال المنزلية.
٣. الإنشاء الذاتي والتنمية: تربية الأولاد هي تجربة يتعلم منها الوالدان. فالأولاد يعملون علي نضج الوالدين وإشعارهم بالمسئولية، ودون أولاد لا يتقبل المجتمع الزوج والزوجة كأعضاء كاملين في المجتمع المحلي.
٤. الفخر بالأولاد: يشعر الآباء بالفخر والسعادة من مراقبة أولادهم وهم يكبرون ومن تعليمهم أشياء جديدة ويتفخرون بإنجازات أولادهم.
٥. تماسك الأسرة واستمراريتها: الأولاد يساعدون علي تقوية الروابط الأسرية بين الزوج والزوجة وهم يعتبرون المحققين للنجاح الطبيعي للزواج، ولاستمرار خط الأسرة والحفاظة علي اسمها وعلي تقاليد وأحينا علي ثروتها إن وجدت. كما يرفع الأطفال من المكانة الاجتماعية للأسرة لأنهم يحصلون علي تعليم أرقى من آبائهم وكذلك علي وظائف أهم.

ب- القيم السلبية العامة (تكاليف الطفل):

١. التكاليف العاطفية: يقلق الآباء علي أولادهم إلي درجة كبيرة، وخاصة بالنسبة لسلوكهم وسلامتهم وصحتهم. وبوجود الأطفال فإن البيت يكون في فوضى وفي ضوضاء. وأحيانا يكون الأولاد سببا في إحداث مضايقات مستمرة.
٢. التكاليف الاقتصادية: يمكن أن تكون تكاليف إطفام وتوفير الملابس للأولاد وغيره من التكاليف باهظة (مثل تكاليف التعليم والرعاية الصحية للأبناء).
٣. قيود علي الحرية: يكون لدي الآباء حرية أقل إذا كان لهم أولاد.
٤. المطالب المادية: تحتاج العناية بالأطفال إلي عمل منزلي إضافي. وقد يسبب ذلك إرهاقا للآباء والأمهات.
٥. تكاليف الأسرة: يكون لدي الآباء وقت أقل يقضيه الآباء والأمهات معا وهم يختلفون حول تربية الأولاد.

ج- قيم الأسرة الصغيرة:

١. صحة الأم: حالات الحمل المتكررة تكون ضارة بصحة الأم.
٢. التكاليف المجتمعية: أصبح العالم مكتظا بالسكان. ولهذا فإن أعدادا كبيرة من الأطفال يشكلون عبأ علي المجتمع وموارده وخدماته.

ع- قيم الأسرة الكبيرة:

١. العلاقات بين الأبناء: يحتاج الأبناء إلي أخوات وأخوة. (وعلي العكس فإن الطفل الوحيد يكون مدلل وأنانيا ويشعر بالوحدة ويتسبب في مشكلات للأبوين ويصعب عليه التكيف أحيانا).

٢. التفضيل علي أساس الجنس: قد تكون رغبة الآباء الحصول علي ابن أو ابنة أو مزيج منهما. فالآباء يريدون أن يكون لديهم طفل واحد من كل جنس علي الأقل، أو نفس العدد من كل جنس.
٣. بقاء الأطفال علي قيد الحياة: يحتاج الآباء إلي التأكد من أن عددا كبيرا من الأولاد سيعيشون ويكبرون لمساعدتهم في شيخوختهم، ويزداد خوفهم عند وفاة أحد أبنائهم ويعزز ذلك عندهم ضرورة وجود عدد أكبر من الأطفال لمواجهة خطر الموت.

مما سبق يتضح أن هناك حاجة إلي برامج لإحداث تغيير اجتماعي يساعد علي تبني مفاهيم جديدة كمفهوم الأسرة الصغيرة وحق الطفل في التعليم والرعاية وليس في العمل في سن صغير وحرمانه من التمتع بطفولته، وكذلك توعية الآباء والأمهات بانتشار الخدمات الطبية وتقديمها مما قلل من خطر الوفيات وخاصة وفيات الأطفال.

١-٤. مشكلة الزيادة السكانية وأثرها علي عدالة توزيع ثمار التنمية

نستخلص مما سبق أن هناك زيادة سكانية تؤثر علي عدالة توزيع ثمار التنمية كما يمكن القول أن الزيادة السكانية علي المستوي القومي والإقليمي تؤدي إلي زيادة في أعداد من هم في سن التعليم ولا يقابلها زيادة مماثلة في الخدمات التعليمية بسبب نقص الموارد المخصصة للإنفاق علي التعليم، مما أدى إلي العديد من المشاكل مثل عدم قدرة علي استيعاب المدارس للأعداد المتزايدة من الأطفال في المحافظات المختلفة، ارتفاع الكثافة في الفصول، وارتفاع معدل التلاميذ لكل مدرس، وتدهور العملية التعليمية لنقص عدد المدرسين ولتدهور نوعية المدرس. كما يترتب علي الزيادة السكانية ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث للأسباب السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلي الفقر وتفضيل تعليم الذكر علي الأنثى.

وتؤثر الزيادة السكانية علي نوعية الخدمات الصحية، وقدرة الدولة علي نشرها في جميع القري والمناطق العشوائية والمناطق المحرومة منها خاصة في الريف بالجودة المطلوبة. وتدفع الزيادة السكانية السكان إلي ترك المحافظات المكدسة بهم، وتأسيس مناطق سكنية علي حدود المناطق الحضرية وخاصة القاهرة التي أصبحت تضم أكبر عدد من المناطق العشوائية المحرومة من جميع الخدمات بأنواعها. هذا بالإضافة إلي ارتفاع أعداد الأسر الفقيرة وكذلك معدلات البطالة. وجميع هذه العوامل مرتبطة ببعضها وتؤثر علي بعضها البعض كما سبق الإشارة. فالفقر مرتبط بالتعليم والبطالة مرتبطة بهما وبقدرة الاقتصاد في الدولة علي خلق فرص عمل وكلهم مرتبطون بالأعداد المتزايدة للسكان في مراحل العمر المختلفة والتي تؤدي إلي توجيه قدر أكبر من الاستثمارات القطاع الخدمات بدلا من توجيهها إلي قطاع الإنتاج. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف يمكن لنا أن نحد من تفاقم هذه المشكلة في القريب العاجل وفي الأمد الطويل؟

١-٥. بعض مقترحات للحد من الزيادة السكانية:

- تحديث المدخل الإعلامي باستمرار في مجال السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتغيير الرسالة الإعلامية الحالية وإلقاء الضوء علي معدل الإنجاب المرغوب فيه.
- المطالبة بأن يكون عام ٢٠٠٣ هو عام تنظيم الأسرة في مصر حيث يجب أن تتمحور حياتنا حول فائدة تنظيم الأسرة وليكن شعار هذا العام هو أسرة صغيرة متعلمة وتتمتع بالصحة والسعادة.

- استغلال مشكلة البطالة في الوصول إلى هدف خفض الرغبة تحت شعار "إنجاب أقل..... فرص عمل أكثر" في برامج إعلامية جذابة ومدروسة.
- ربط الفتي والفتاة والأم والأب والأسرة ككل بالمؤسسات التعليمية ، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والرياضية، وحزبية وسياسية يكون لها الأثر الأكبر في توجيه الفكر الاجتماعي للأسرة لصالح عمليات التنمية الاجتماعية ككل.
- رفع جميع صور الدعم التي تمنحها الدولة في جميع المجالات الصحية والتعليمية والإسكانية والوظيفية على الطفل الثالث والرابع لكل أسرة.
- تشكيل مجموعات من الشباب (آباء وأمهات المستقبل) باعتبارهم متخذي قرار فيما يتعلق بحجم الأسرة في المستقبل وتدريبهم، للقيام بعقد لقاءات دورية وحلقات للحوار الفكري مع زملائهم الشباب داخل الكليات المختلفة ومراكز الشباب ومجالس القرى والمحليات لتوعيتهم بخطورة الزيادة السكانية وكيفية خفض معدل الإنجاب.
- القيام بإجراء استبيان لاستطلاع رأى الجماهير في مفهوم الأسرة الصغيرة وعلى ضوء النتائج، تقام حملات للتوعية من خلال وسائل الإعلام. كالقيام بعمل مسرحيات وعروض فنية تحت الأباء علي خفض عدد الأطفال المرغوب فيه.
- إعداد مهرجان يطلق عليه " مهرجان الأسرة الصغيرة" لمدة يوم واحد حيث يتم فيه عمل ندوات يحاضر بها كبار المتخصصين في مجال السكان وتنظيم الأسرة وفي المجال الديني والاجتماعي. وفي نهاية المهرجان يتم تكريم للأسرة الصغيرة المثالية من المحافظات المختلفة، مع إعداد سوق صغيرة يوجد بها مستلزمات الأسرة بأسعار رمزية حيث يشترط أن تكون الأسرة صغيرة كي تتمتع بمزايا السوق.
- تنظيم مؤتمر سنوي يحمل عنوان " أسرة صغيرة لحياة سعيدة" يتم فيه عرض الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمشكلة السكانية والجوانب الاجتماعية .
- تنظيم دورات تدريبية مركزة لعدد من الشباب والشابات المهتمون بالقضية السكانية وبالعمل التطوعي وتأهيلهم لنشر مفهوم الأسرة الصغيرة والرد على الاستفسارات المختلفة وتزويدهم بالمادة العلمية اللازمة التي تمكنهم من نشر هذا المفهوم بعدة طرق علي أوسع نطاق.

الفصل الثانى

العدالة في توزيع فرص العمل

"تتطلب استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يكون هناك اقتسام عادل لثمارها بين الفئات والطبقات المختلفة.

* من كتاب الخطة الخمسية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧).

٢-١ مقدمة

تتضمن تعريفات التنمية المستدامة أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها وإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة لا بد من التركيز علي تلك الأبعاد ومعالجتها، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وفي دراسة الأبعاد الاقتصادية تأتي عدة نقاط هامة منها الحد من التفاوتات في مظاهر الحياة المختلفة. فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت التنامي في الدخل وفي الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً في مناطق إقامتهم أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تقدم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابهم الشرعية. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

يلاحظ أن العمل علي توزيع فرص العمل توزيعاً عادلاً يأتي في المقام الأول كأحد أساليب معالجة وتحسين مستويات المعيشة ولتحقيق المساواة في الحصول علي كافة الخدمات مثل التعليم والصحة. كذلك فإن سياسة تحسين فرص الحصول علي الأراضي ما هي إلا أسلوب لتوزيع فرص العمل في المناطق الجديدة. لذا يهتم هذا الفصل من الدراسة بعرض وتحليل توزيع فرص العمل في مصر لمعرفة مدى العدالة في توزيع هذه الفرص، ولذلك يهتم هذا الجزء بدراسة البطالة ونمط توزيعها علي مستوى المحافظات، دراسة نمط توزيع الاستثمارات وعلاقتها بالبطالة، دراسة نمط توزيع الطلب علي فرص العمل، وأخيراً دراسة توزيع فرص العمل الحكومية.

إن دراسة وتحليل مؤشرات البطالة و الطلب علي فرص العمل علي مستوى المحافظات يهدف إلي قياس الفوارق بين المحافظات. بينما تأتي دراسة مؤشرات الاستثمار وفرص العمل الحكومية بهدف التعرف علي مدى العمل علي إحداث التوازن بين المحافظات المختلفة.

٢-٢ هيكلية البطالة في مصر

وفقاً لنتائج تعدادات السكان الثلاث الأخيرة فقد ارتفعت نسبة البطالة في مصر من ٧,٧% عام ١٩٧٦ إلى حوالي ١٢ % عام ١٩٨٦.* ومع انخفاض تلك النسبة إلى حوالي ٩% عام ١٩٩٦ واستمراره بنفس المستوى في عام ٢٠٠١ طبقاً للمصادر الرسمية، إلا أن تقديرات أخرى تؤكد أن معدل البطالة يتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ %^(١) وعليه يمكن تقدير أعداد المتعطلين إلى ما يعادل حوالي ٤ مليون متعطل في حين أن التقديرات الرسمية تؤكد علي أن هذا الرقم لم يتعدى ٢ مليون عاطل.^(٢) والواضح أن معدل البطالة في مصر قد تعدى الحدود

* حسب البيانات الأولية لتعداد ١٩٨٦.

(١) سيد عبد القصور وآخرون، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج إعادة هيكلة وخصخصة شركات قطاع الأعمال العام مع إشارة خاصة لأثر المعاش المبكر

علي توازن سوق العمل والبطالة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢.

(٢) معهد التخطيط القومي، سينار الثلاثاء، ٢٠٠٢.

الآمنة للبطالة (٥ ٪)، وكان لعمليات التحول في الاقتصاد المصري الأثر السلبي، فلم تكن تلك التحولات قادرة على خلق فرص عمل تكفي للوصول إلى حالة التشغيل الكامل أو حتى إلى الحدود الآمنة للبطالة، كما أكدت الكثير من الدراسات ^(١) إن البطالة في مصر هي بطالة هيكلية، تتسم باستحواذ الداخلين الجدد إلى أسواق العمل على النصيب الغالب للبطالة فتشير بيانات تعداد ١٩٨٦ إلى أن نسبة الداخلين الجدد إلى أسواق العمل يمثلون حوالي ٧٧ ٪ من إجمالي البطالة، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٩٥ ٪ في تعداد ١٩٩٦، وتستمر هذه النسبة حتى عام ٢٠٠١.

كذلك توضح بيانات التعدادات المختلفة أن هناك تباين واضح للبطالة من حيث النوع، حيث بلغت معدلات بطالة الإناث مستويات مرتفعة منذ عام ١٩٧٦، وإن كانت آخذة في التناقص على النحو التالي (٢٩ ٪ في عام ١٩٧٦، ٢٤ ٪ في ١٩٨٦، ٢٠ ٪ في عام ١٩٩٦، و ١٩,٦ ٪ عام ٢٠٠١) وحسب بيانات آخر تعداد (تعداد ١٩٩٦) فقد وصل عدد المتعطلات إلى أكثر من نصف مليون متعطلة ويمثل ذلك حوالي ثلث المتعطلين وخمس عمالة الإناث.

أما عن نمط البطالة تبعاً لمحل الإقامة فنجد أن معدل البطالة كان في الحضر أعلى من الريف في عام ١٩٧٦ و ١٩٨٦، ثم تغير هذا الاتجاه عام ١٩٩٦ ليصبح معدل البطالة في الريف أعلى منه في الحضر وانخفضت النسبة في الحضر من ٥٣ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٥ ٪ عام ١٩٩٦ ويستمر نمط توزيع البطالة بين الحضر والريف بنفس المستوى في عام ٢٠٠١. ^(٢)

ويلقى الهيكل العمري للمتعطلين وتحليله مزيداً من الضوء على هيكلية البطالة في مصر، فتشير بيانات تعداد ١٩٧٦ أن غالبية الباحثين عن عمل كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية (١٥-٢٩) واتسع هذا المدى ليضم الفئة العمرية (٣٠ - ٣٤) في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦. هذا على عكس بطالة الإناث والتي تركزت في الفئة العمرية (١٥ - ٢٩) في الثلاث تعدادات. ويتعذر تحليل البطالة حسب الهيكل العمري في عام ٢٠٠١ لعدم توفر البيانات حتى وقت كتابة هذه السطور.

أشرنا مسبقاً أن الداخلين الجدد إلى أسواق العمل يمثلون نسبة كبيرة من المتعطلين وتحليل هيكل البطالة حسب التعليم يتضح أن معظم المتعطلين من المتعلمين حيث تشير بيانات التعدادات الثلاث ٧٦، ٨٦، ١٩٩٦ أن نسبة المتعطلين الأميين في تناقص مستمر انخفضت تلك النسبة من ٢٤ ٪ عام ١٩٧٦، إلى ١٥ ٪ في ١٩٨٦، ثم إلى ٤ ٪ فقط في عام ١٩٩٦.

كذلك تشير بيانات التعدادات الثلاث إلى تزايد أعداد المتعطلين ونسبهم في الفئات المتعلمة. فقد ازدادت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة من ٣٣ ٪ عام ٧٦ إلى ٧٢ ٪ عام ٩٦ وينطبق ذلك أيضاً على حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية فتشير بيانات المتعطلين أن نسبة من يحملون مؤهلات فوق متوسطة ارتفعت من ٢ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧ ٪ عام ١٩٩٦، كما ارتفعت نسبة من يحملون مؤهلات جامعية بين المتعطلين من

^(١) على سبيل المثال: سيد عبد المقصود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ماجد عثمان (محرر)، السكان وقوة العمل في مصر: الاتجاهات والتحديات والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠، القاهرة، دار ميريت للنشر، ٢٠٠٢.

^(٢) سيد عبد المقصود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

١٠ % عام ١٩٧٦ إلى ١٧ % عام ١٩٨٦ وانخفضت إلى ١٢ % عام ١٩٩٦. ولعدم توفر بيانات، لذا تعذر تحليل مدى استمرارية أو تغير هيكل البطالة حسب الحالة التعليمية لعام ٢٠٠١.

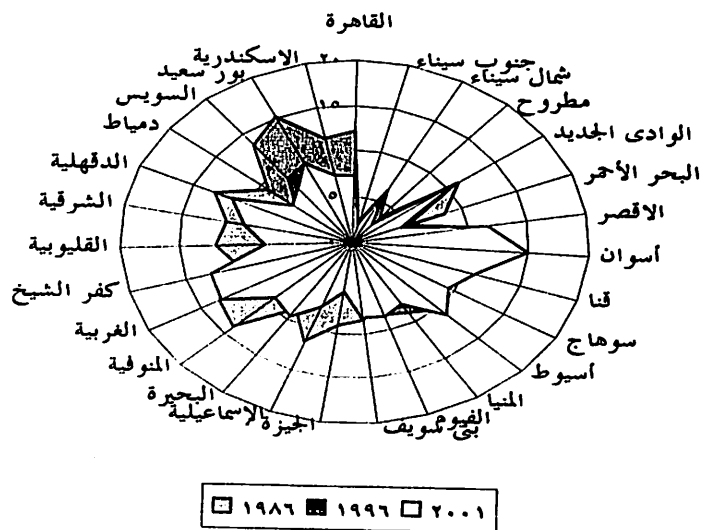
ولتحليل نمط توزيع البطالة علي مستوى المحافظات، يعرض الجدول رقم (٢-١) معدلات البطالة علي مستوى المحافظات في الأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، و٢٠٠١.

يشير الجدول رقم (٢-١) وكذلك الشكل رقم (٢-١) إلى ارتفاع معدل البطالة في محافظات بورسعيد، يليها المنوفية ثم السويس فأسوان والغربية في عام ١٩٨٦. كما يشير الجدول إلى ارتفاع معدل البطالة في محافظات أسوان والغربية وكفر الشيخ والدقهلية في عام ١٩٩٦، حيث ترتفع عن المتوسط العام للجمهورية وبذلك يتضح استمرارية ظاهرة البطالة في محافظتي أسوان والغربية خلال فترتي التعدادين ٨٦-٩٦. ومن بيانات الجدول يتضح استمرار ظاهرة البطالة عام ٢٠٠١ في الأربع محافظات المذكورة وهي علي الترتيب أسوان والغربية وكفر الشيخ والدقهلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة في مدينة الأقصر بعد فصلها عن محافظة قنا لتضم إلى المحافظات ذات المعدلات مرتفعة البطالة بالمقارنة بالمتوسط العام للجمهورية.

والخلاصة أن ظاهرة البطالة تعتبر علي درجة كبيرة من الهيكلية وهي تتفاوت في خطورتها من منطقة لأخرى. ويتحدد حجم وأبعاد مشكلة البطالة حسب عوامل السن والنوع ومستوى التعليم ودرجة التدريب. هذا وتعكس صور البطالة المختلفة حالة عدم التوازن (التكيف) أو اختلال التوازن في أسواق العمل بين العرض والطلب بصفة أساسية بل والاختلال وعدم التوازن بين المحافظات والأقاليم المختلفة. ويعتبر استمرار وتفاقم مشكلة البطالة وعدم التصدي لها بالحلول الجيدة والسياسات الرشيدة التي تهدف إلى إحداث توازن اقتصادي واجتماعي علي المستوى المكاني ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة.

شكل رقم (٢-١)

معدل البطالة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب محل الإقامة
علي مستوى المحافظات للأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠١



جدول رقم (٢-١)

معدل البطالة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات

للأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠١

المحافظة	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠١
القاهرة	١٢,٢	٧,٣	٧,٣
الإسكندرية	١١,٦	٧,٣	٧,٤
بور سعيد	١٥,٢	٩,٤	٩,٦
السويس	١٣,٥	٨,٨	٧,٦
دمياط	٩,٢	٦,٢	٦,٤
الدقهلية	١٣	١١,٤	١١,٤
الشرقية	١١	٩,٥	٩,٦
القليوبية	١١,٨	٧,٣	٧,٥
كفر الشيخ	١٠,٢	١٢,٦	١٢,٧
الغربية	١٣,٢	١٢,٧	١٢,٩
المنوفية	١٣,٨	٨,٨	٩,٠
البحيرة	٨,٨	٩,٤	٩,٧
الإسماعيلية	١١,٧	٧,٣	٧,٥
الجزيرة	٩	٥,٣	٥,٤
بنى سويف	٨,٤	٨	٨,١
الفيوم	٧	٨,٣	٨,٥
المنيا	٨,٢	٩,١	٧,٨
أسيوط	٨,٦	١٠,٥	١١,٢
سوهاج	٨,٤	٩,٤	٩,٦
قنا	٩,٧	١٠,٣	١٠,٩
أسوان	١٣,٣	١٤,٧	١٤,٩
الأقصر	--	١٠,٩	١١,٧
البحر الأحمر	٨,٤	٥,٢	٤,٤
الوادى الجديد	١١	١٠,٩	١٠,٩
مطروح	٣,٧	٢,٦	٢,٦
شمال سيناء	٦,٥	٦	٥,٩
جنوب سيناء	٢,٣	١,٦	٢,٠
إجمال الجمهورية	١٠,٧	٩	٩,٠

المصادر:

- ١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦.
- ٣- معهد التخطيط القومى، مصر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى.

٢-٣ الاستثمار والبطالة

على الرغم من الاقتناع التام بأن خطورة مشكلة البطالة ترجع إلى آثارها أو انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تتمثل أساساً فيما تؤدي إليه من إهدار للموارد البشرية وتعميق للفقر والإخلال بأحد مبادئ حقوق الإنسان وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، إلا أن هذا الجزء من الدراسة ينطلق من فرضية محددة، مفادها أن مكمّن الخطورة الفعلي لظاهرة البطالة يرجع إلى أن هذه المشكلة ما هي إلا الوجه الآخر لتردى معدلات التنمية كمّاً وكيفاً، ولضعف معدلات الاستثمار، وكذلك يرجع التباين في معدلات البطالة كما يتضح سالفاً إلى عدم كفاءة نمط توزيع الاستثمارات.

وبناءً على ذلك، فالمعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة لن تتأتى من خلال حلول جزئية أو سريعة، ولكنها تتطلب مراجعة نمط التنمية السائد حالياً من حيث مستوى وهيكل توزيع الاستثمارات. ولا يعنى ذلك التقليل من أهمية الجهود التي تهدف إلى الحد من النمو السكاني، كما ذكر في الفصل الأول - على الرغم من وجود تحفظات كثيرة في هذا الشأن - ورفع مستوى التعليم وتحسين آليات أسواق العمل. فرغم أهمية هذه الجهود إلا أنها تركز على جانب العرض فقط. وكل ما يجب إيضاحه هو أنه لا يمكن فصل مشكلة البطالة بمعزل عن سياسات الاستثمار.

والمقصود بسياسات الاستثمار هي تلك السياسات التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه، وكذلك تؤثر في نمط توزيع الاستثمار، ونوع الفن الإنتاجي، وحجم المشروع، والتوطين المكاني، وأخيراً من حيث نوعيه الإنتاج للسوق المحلي أو للتصدير. وبذلك فهي تشمل السياسات التي تؤثر في المناخ العام للاستثمار مثل الضرائب وخدمات الموانئ والنقل الداخلي وإجراءات التقاضي وتكلفة التعامل مع الأجهزة الحكومية ودرجة الثقة في السياسات الاقتصادية وكذلك شفافيتها كما أنها تضم أيضاً المخاوف بالمفهوم الشامل لهذا الاصطلاح والذي يشمل الإعفاءات والامتيازات فضلاً عن الأسعار النسبية للعمل ورأس المال. كذلك الأسعار النسبية للسلع في السوق المحلية والسوق الدولية.

وفي هذا الإطار نحاول في هذا الجزء من الدراسة تحليل العلاقة بين سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، بهدف الوصول إلى حزمه من السياسات الكفيلة برفع مستوى وكفاءة الاستثمار لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو كثيف العمل. ونظراً لأن حجم أو رصيد الاستثمار اليوم ما هو إلا نتيجة للقرارات الاستثمارية في الماضي، لذا فإن التحليل سوف يركز على حجم الاستثمارات وتوزيعها وعلاقتها وحجم وتوزيع البطالة.

٢-٣-١ الاستثمار والبطالة: الإطار النظري والخبرات العملية

من المفيد قبل دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار والبطالة في مصر، أن نعرض تلك العلاقة في ضوء مراجعة الرصيد المتاح من الأدب الاقتصادي في هذا الشأن. وبداية، على الرغم من تعدد النظريات الاقتصادية واختلاف تجارب الدول، إلا أنه يمكن استخلاص بعض المعلومات النظرية والمشاهدات العملية.

أ- الإطار النظري:

كانت البطالة ومازالت أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية المختلفة، ولذا لم يكن احتلال مشكلة البطالة مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارس واتجاهاته على سبيل المصادفة. وهنا يمكن التحدث عن عدد من المدارس الفكرية من أهمها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والمدرسة الكيترية، والمدرسة النقدية والليبرالية الحديثة.

- على الرغم من تباين تلك المدارس الفكرية من حيث تشخيص المشكلة وتحديد سبل العلاج، إلا أنها تساعد على الوصول إلى بعض النتائج المتفق عليها منها ما يرتبط بموضوع الدراسة وهو:
- هناك اتفاقاً على أن ظاهرة البطالة ترجع لاختلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل.
 - أما علاج هذه المشكلة، فقد تباينت الأفكار، من ناحية يركز الفكر الكلاسيكي على الاهتمام بجانب العرض، وعلى العكس أوضح كثير من أن الخروج من هذه المشكلة يستند على تحفيز الطلب الفعال على العمل.

وبتبنى وجهه النظر الكيترية والخاصة بتحفيز الطلب الفعال على العمل، يأتي دور سياسات الاستثمار في خلق فرص عمل منتجة، ونستند هنا إلى أن هناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تفيد أن مشكلة البطالة في مصر ترجع في جانب كبير منها إلى قصور الاستثمار، كما ونوعاً وغطاً، عن المساهمة الفعالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل وبشكل يحقق العدالة في التوزيع.

ب- الخبرات العملية

تشير كثير من التجارب الدولية إلى بعض المشاهدات التي توضح وجود علاقة بين مستوى وغط أو طبيعة الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى، ونستعرض بإيجاز أهم تلك المشاهدات:

- يوضح تتبع كل من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٨ إلى أن هناك علاقة عكسية مستمرة بين معدل الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى.

- تتأكد تلك العلاقة في كثير من الدول النامية، كما تشير بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية في العالم.

- كذلك تشير تجارب العديد من الدول النامية إلى أن معدل البطالة يتجه للانخفاض كلما كانت أنماط الاستثمار تتجه إلى التصدير، وإلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، أخيراً إلى إقامة مشروعات صغيرة الحجم، كذلك تتجه معدلات البطالة للانخفاض كلما تزايدت نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي.

في ضوء ما تم استعراضه من إطار نظري وخبرة عملية، يمكن القول أن معدل البطالة يتأثر بكل من مستوى وغط الاستثمار، فإنه كلما كان مستوى الاستثمار مرتفعاً، وكلما كان غطه يميل إلى تشجيع الفنون الإنتاجية كثيفة العمل والأنشطة الموجهة للتصدير وكذلك المشروعات الصغيرة، ساعد ذلك على التخفيف من حدة البطالة. والسؤال الملح هنا ماذا عن العلاقة بين البطالة والتوزيع المكاني للاستثمار في مصر؟ ونحاول هنا الإجابة على هذا السؤال.

٢-٣-٢ البعد المكاني للاستخدامات الاستثمارية في الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢

في إطار ما تستهدفه الخطة من تحقيق التوازن الإقليمي بين مختلف الأقاليم الاقتصادية والمحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية، اتسم البعد المكاني للاستخدامات الاستثمارية في الخطة الخمسية، والذي يوضحه الجدول رقم (٢-٢)، بما يلي:

١. استحوذ محافظات الصعيد على أعلى نصيب من استثمارات تقدر بنسبة حوالي ٢٩,٤%، ٢٦,٠% من الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة بالخطة الخمسية وخطة عامها الأول على الترتيب.

٢. يلي ذلك إقليم القاهرة الكبرى حيث بلغت الاستثمارات المخصصة له نحو ٢١,٦%، ٢١,٤% من جملة الاستخدامات الاستثمارية في الخطين على التوالي.

٣. أما إقليم سيناء والقناة جاء في المرتبة التالية باستثمارات تقدر بنحو ١٦,٣%، ١٦,٧% من أجمالي الاستثمارات، وحظيت محافظتا جنوب سيناء وشمال سيناء باستثمارات تقدر بنحو ٢٢,٩ مليار جنيه للخطة الخمسية و٢,٧ مليار جنيه للسنة الأولى منها، ومحافظات القناة باستثمارات تقدر بنحو ٣٢,٥ مليار جنيه للخطة الخمسية، ٦,٠ مليار جنيه للسنة الأولى.

٤. حصص لإقليم غرب الدلتا استثمارات تبلغ نحو ٥٥,٣ مليار جنيه للخطة الخمسية، و ٨,٥ مليار جنيه للسنة الأولى ونسبة ١٢,٤%، ١١,٦% من جملة الاستثمارات في الخطتين.
٥. بلغت استثمارات إقليم وسط وشرق الدلتا نحو ٤٩,٤ مليار جنيه للخطة الخمسية، و ٧,٤ مليار جنيه للسنة الأولى منها ونسبة ١١,١%، ١٠,١% من جملة الاستثمارات في الخطتين.
٦. هذا بخلاف نحو ٤٠,٦ مليار جنيه بالخطة الخمسية استثمارات مركزية غير موزعة لكونها تخدم أكثر من محافظة، منها ١٠,٣ مليار جنيه بالسنة الأولى.

جدول رقم (٢-٢)

توزيع إجمالي الاستثمارات على المحافظات للخطة الخمسية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ وخطة العام الأول منها

المحافظات	٢٠٠٧/٢٠٠٢	%	٢٠٠٣/٢٠٠٢	%
القاهرة	٦٠٥٢٩,٨	١٣,٦٠	١٠٠٨١,٧	١٣,٨١
الجيزة	٢٤٣٦٤,٩	٥,٤٧	٣٦٦٠,١	٥,٠١
القليوبية	١١٣٥٨,٣	٢,٥٥	١٩٠٠,١	٢,٦٠
جملة اقليم القاهرة	٩٦٢٥٣	٢١,٦٣	١٥٦٤١,٩	٢١,٤٣
الاسكندرية	٣٥٣٥٧,٤	٧,٩٥	٥٥٠١,٦	٧,٥٤
البحيرة	١١٨٤٤,٨	٢,٦٦	١٨٧٥,٦	٢,٥٧
مطروح	٨١٠٤,١	١,٨٢	١١١٩,٩	١,٥٣
جملة اقليم الاسكندرية	٥٥٣٠٦,٣	١٢,٤٣	٨٤٩٧,١	١١,٦٤
المنوفية	٨٥٣٩	١,٩٢	١٣٥٧,٢	١,٨٦
الغربية	١٠٤١٩,٨	٢,٣٤	١٤٩٧,٥	٢,٠٥
كفر الشيخ	٦٠٣٣	١,٣٦	١٠٦١,٥	١,٤٥
دمياط	١٣٢٣٣,٤	٢,٩٧	٢١٠٧,٨	٢,٨٩
الدقهلية	١١١٦٨,٧	٢,٥١	١٣٧٠,١	١,٨٨
جملة اقليم الدلتا	٤٩٣٩٣,٩	١١,١٠	٧٣٩٤,١	١٠,١٣
بورسعيد	١١٩٤٢,٩	٢,٦٨	٢٠٧٣,٤	٢,٨٤
الاسماعيلية	٧١١٢,٣	١,٧١	١٣٧٦	١,٨٨
السويس	١٢٩٨٣,٣	٢,٩٢	٢٥٥٤,٦	٣,٥٠
الشرقية	١٧٠٦٧,١	٣,٨٤	٣٤٨٣,٧	٤,٧٧
شمال سيناء	١٣٦٤١,٥	٣,٠٧	١٦٣٣,١	٢,٢٤
جنوب سيناء	٩٢٨٧	٢,٠٩	١٠٩٩,٣	١,٥١
جملة اقليم القناة	٧٢٥٣٤,١	١٦,٣٠	١٢٢٢٠,١	١٦,٧٤
ابن سويل	١٠٣٢٩,٢	٢,٣٢	١٨٠٣,٦	٢,٤٧
الفيوم	٩٥٩٦,٢	٢,١٦	١٨٠١	٢,٤٧
المنيا	١٢٨٩٤,١	٢,٩٠	١٦٨٢,٧	٢,٣١
جملة اقليم شمال الصعيد	٣٢٨١٩,٥	٧,٢٧	٥٢٨٧,٣	٧,٢٤
اسوط	١٢٨٦٤,٥	٢,٨٩	١٨٩٨	٢,٦٠
سوهاج	١٥٨٢٩,٤	٣,٥٦	١٤٦٢,١	٢,٠٠
قنا	١٥٩٢٧,٥	٣,٥٨	١٤٢٣,٥	١,٩٥
مدينة الأقصر	٤٢٨٨,٥	٠,٩٦	٥٩٩,٦	٠,٨٢
اسوان	١٧٠٤٥,٦	٣,٨٣	٣٢٤٣,١	٤,٤٤
الوادى الجديد	١٢٤٢٩,٢	٢,٧٩	١٨٧٥	٢,٥٧
البحر الأحمر	١٩٧٧٥	٤,٤٤	٣٢٠٦,٢	٤,٣٩
جملة اقليم جنوب الصعيد	٩٨١٥٩,٧	٢٢,٠٦	١٣٧٠٧,٥	١٨,٧٨
غمر موزع	٤٠٥٥٧,٥	٩,١١	١٠٢٥٢	١٤,٠٤
إجمالي	٤٤٥٠٢٤	١٠٠,٠٠	٧٣٠٠٠	١٨٥,٩٦

المصدر: وزارة التخطيط، الخطه الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٢) وخطة عامها الأول، وزارة

التخطيط، ابريل ٢٠٠٢ .

هذا وقد ذكر في الخطه أنه قد روعي في التوزيع الإقليمي لاستثمارات التنمية البشرية والاجتماعية أن تتناسب مع عدد السكان في المحافظات المختلفة. ولكن السؤال المطروح هل يتناسب توزيع الاستثمارات مع الاحتياجات الملحة للمحافظات المختلفة، مثل البطالة. لذا يوضح الجزء التالي العلاقة بين توزيع الاستثمارات والبطالة في مصر.

٢-٣-٣ الاستثمار والبطالة: علاقات إحصائية

كما ذكرنا سابقاً أن هناك علاقة ترابطية نظرية قوية بين البطالة ومستوى الاستثمار ونمط توزيعه. وفي هذا الجزء نحاول الإجابة عن السؤال السابق والخاص بمدى اخذ تلك العلاقة في الاعتبار عند توزيع الاستثمارات في مصر. وكما ذكرنا فتعتمد هنا على الاستثمارات الموزعة حسب الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، والتي تمثل مؤشراً لتوزيع الاستثمارات في مصر وخاصة فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص.

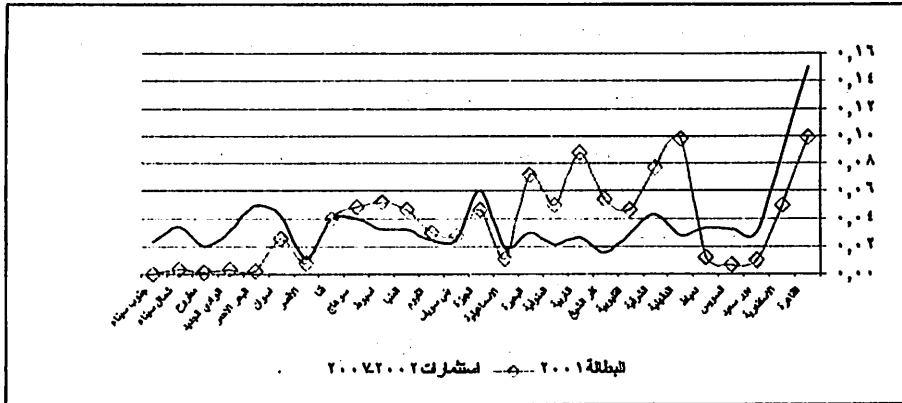
ويوضح الجدول رقم (٢-٣) ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الاستثمارات في الخطة الخمسية المذكورة وخطة عامها الأول. كما يوضح الشكل رقم (٢-٢) العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات والمتعطلين علي مستوى المحافظات. من الجدول والشكل يتضح ما يلي:

- هناك تفاوت شديد بين محافظات الجمهورية من حيث تركيز أعداد المتعطلين.
- يتركز أكثر من نصف أعداد المتعطلين (حوالي ٥٤%) في سبع محافظات فقط هي على الترتيب القاهرة، الدقهلية، الغربية، الشرقية، البحيرة، كفر الشيخ، وأسيوط.
- سجلت محافظات الحدود والسويس ومدينة الأقصر أقل نسب من أعداد المتعطلين على مستوى الجمهورية وتحتوي كل منها نسبة أقل من ١% من المتعطلين.
- سجلت باقي المحافظات نسب تتراوح بين ١% و ٥% من أعداد المتعطلين على مستوى الجمهورية.

وبذكر العدالة في توزيع ثمار التنمية، أول ما يتبادر إلى الذهن أن يكون هناك علاقة ترابطية قوية بين توزيع المتعطلين وتوزيع الاستثمارات بالمحافظات، ولكن على العكس يتضح أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين النسبتين. فعلى سبيل المثال نجد في حين تأتي كل من محافظة الدقهلية، الغربية، البحيرة وأسيوط في المقدمة من حيث ارتفاع نسبة أعداد المتعطلين، نجد أن ذات المحافظات تحتل مراتب متدنية من حيث توزيع الاستثمارات (٢، ٣، ٥ و ٧ بالنسبة لمعدلات البطالة و ١٨، ١٩، ١٦ و ١٣ بالنسبة إلى استثمارات ٢٠٠٣ / ٢٠٠٧ على الترتيب). ذلك في حين تأتي محافظة السويس في الترتيب ٢٢ بالنسبة لأعداد المتعطلين غير أنها تحتل المرتبة ١١ بالنسبة للاستثمارات. ويؤكد تلك العلاقة الترابطية الضعيفة قيمة معامل بيرسون للارتباط (حوالي ٠,٤)، مما يؤكد أن هناك عدم عدالة في توزيع استثمارات الخطة الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ على محافظات مصر طبقاً للاحتياجات الفعلية الملحة لتلك المحافظات للقضاء على البطالة. وتؤكد عدم العدالة في توزيع الاستثمارات بالنظر إلى توزيع استثمارات العام الأول من الخطة الخمسية بذات الجدول.

شكل رقم (٢-٢)

العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات والمتعطلين علي مستوى المحافظات



جدول رقم (٢-٣)

ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الإستثمارات

في الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ وخطة عامها الأول

المحافظة	البطالة ٢٠٠١		إستثمارات ٢٠٠٧-٢٠٠٢		إستثمارات ٢٠٠٢-٢٠٠٣	
	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب
البحر الأحمر	١,٩١	١	١,٤٧	١	١,٢١	١
الاستوائية	١,٨٨	٢	١,٧٤	٢	١,٧٧	٢
بور سعيد	١,٠٢	٢٠	٢,١٥	١٥	٣,٣	٩
السويس	٠,١٣	٢٢	٣,٢١	١١	٤,٠٧	٧
دمياط	١,٢	١٨	٣,٢٧	١٠	٣,٣٦	٨
المنيا	١,٨١	٤	٢,٧٦	١٨	٢,١٨	٢٢
الشرقية	٧,٦٨	٤	٤,٢٦	٥	٥,٥٥	٤
القليوبية	٤,٦٦	١١	٢,٨١	١٧	٣,٠٣	١٠
بحر الشيخ	١,٣٢	١٩	١,١٩	٢٦	١,٢٩	٢١
المرية	١,٧٢	٣	٢,٥٨	١٩	٢,٣١	١٨
الغربية	٤,٩٤	٨	٢,١١	٢٣	٢,١٦	٢٣
الجيزة	٧,٠٨	٥	٢,٩٣	١٦	٢,٩٩	١٢
الإسماعيلية	١,٠٨	١٩	١,٨٨	٢٥	٢,١٩	٢١
الجزيرة	٤,٦٥	١٢	٦,٠٢	٣	٥,٨٣	٣
بنى سويف	٢,٧٢	١٦	٢,٥٥	٢٠	٢,٨٧	١٤
الفيوم	٢,٩٤	١٥	٢,٣٧	٢١	٢,٨٧	١٥
الفي	٤,٦	١٣	٣,١٩	١٢	٢,٦٨	١٦
المنوفية	٥,٩٤	٧	٣,١٨	١٣	٣,٠١	١٩
سوهاج	٤,٨٧	١٠	٣,٩١	٨	٢,٣٣	١٩
قنا	٣,٩٨	١٤	٣,٩٤	٧	٢,٢٧	٢٠
الأقصر	٠,٧٣	٢١	١,٠٦	٢٧	٠,٩٦	٢٧
أسوان	١,٢٥	١٧	٤,١٩	٦	٥,١٧	٥
الجو الغربية	١,٨	٢٥	٤,٨٩	٤	٥,١١	٦
الوادي الجديد	٠,٣٤	٢٣	٣,٠٧	١٤	٢,٩٩	١٣
مطروح	٠,١	٢٦	٢	٢٤	١,٧٨	٢٤
شمال سيناء	٠,٢٩	٢٤	٣,٣٧	٩	٢,٦	١٧
جنوب سيناء	٠,٠٣	٢٧	٢,٣	٢٢	١,٧٥	٢٥
إجمالي	١٠٠		١٠٠		١٠٠	

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات البطالة الواردة في

جدول رقم (١) وبيانات الإستثمارات الواردة في الجدول رقم (٢).

٢-٤ الطلب على العمل

قام فريق من الباحثين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بمتابعة ورصد الطلب على الوظائف من خلال الإعلانات المنشورة بالصحف^١. هذا وقد تم تتبع الطلب على الوظائف بسوق العمل لمدة ١٦ شهراً بدأت في ٢٠٠٠/١/١ وحتى ٢٠٠١/٤/٣٠، وبلغ إجمالي عدد الوظائف المطلوبة خلال هذه الفترة ٢٣١,٥ ألف وظيفة، وبلغ عدد الوظائف المطلوبة لفترة سنة فقط من ٢٠٠٠/١/١ وحتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ عدد ١٩٧,٨ ألف وظيفة.

٢-٤-١ التوزيع المكاني للطلب على العمل

بتحليل البعد المكاني للطلب على الوظائف في أسواق العمل المصرية في عام ٢٠٠٠ كما يوضحها الجدول رقم (٢-٤) يتضح عدة نتائج هي:

١. يتركز الطلب في محافظة القاهرة حيث يبلغ الطلب على الوظائف أكثر من نصف الطلب على جميع الوظائف المعلن عنها ٩٣,٩ ألف وظيفة مطلوبة تمثل ٥٣,١% من جملة الطلب.
٢. تمثل محافظة الإسكندرية المرتبة الثانية في تركيز الطلب، وذلك بنسبة ٦%.
٣. تأتي سوهاج في المرتبة الثالثة في الطلب على الوظائف بنسبة ٤,٨%.
٤. تمثل محافظة الجيزة المرتبة الرابعة ويتركز بها ٣,٨% من جملة الطلب على الوظائف.
٥. ينتشر الطلب في بقية محافظات مصر بنسب بسيطة تتراوح بين ٠,٩%، ٣,٠%.
٦. إذا ضمت محافظة الجيزة والقليوبية إلى محافظة القاهرة يصبح إقليم القاهرة أكبر مركز لتوليد الوظائف الجديدة حيث يبلغ الطلب فيه ٥٨,٢% من إجمالي الطلب على الوظائف.
٧. الوجه البحري (بدون القليوبية) يقدم ١٥% من إجمالي الطلب.
٨. الوجه القبلي (بدون سوهاج) يقدم ١٠% من إجمالي الطلب.
٩. محافظات الحدود تقدم ٨% من إجمالي الطلب على الوظائف.

وهنا يمكن القول أن الطلب يختلف طبقاً لدرجة تركيز أو تشتت المؤسسات والهيئات والشركات سواء التابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص عبر ربوع البلاد من أسوان إلى الإسكندرية وبالتالي تركز أو تشتت الطلب الجديد على العمل. وقد يرجع ذلك إلى وجود علاقة بين تركيز المؤسسات والهيئات والشركات وبين تركيز الاستثمارات كما أتضح من الجزء السابق.

٢-٤-٢ الطلب على العمل والبطالة

يعرض الجدول رقم (٢-٤) والشكل رقم (٢-٣) ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين (%) وعدد

الوظائف المطلوبة في أسواق العمل المصرية عام ٢٠٠٠. وتحليل هذا الجدول يتضح الآتي:

- على الرغم من تركيز أكثر من ٧٥% من الوظائف المطلوبة في سبع محافظات، ويتركز معظمها في محافظة القاهرة، وكذلك على الرغم من تركيز حوالي ٥٤% من أعداد المتعطلين في سبع محافظات أيضاً، إلا أن

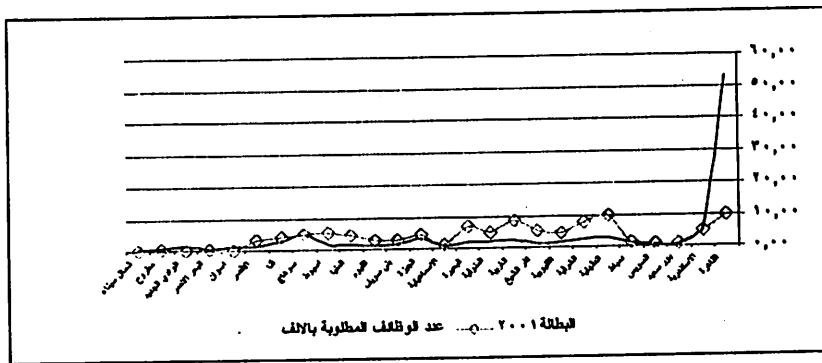
^١ سيد عبد المقصود، خصائص طالبي العمل، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مجلس الوزراء.

المحافظات التي يتركز بها الوظائف لا تتطابق مع محافظات تركيز أعداد المتعطلين، حيث يشير الجدول إلى أن تلك المجموعتين يشتركان فقط في محافظة القاهرة والدقهلية.

- يتضح أيضاً أن هناك تفاوت شديد بين الوظائف المطلوبة وأعداد المتعطلين حسب المحافظات. وقد يرجع ذلك إلى الترابط القوي بين توزيع الاستثمارات وعدد الوظائف المطلوبة حتى وإن كانت في القطاع الخاص، وذلك نظراً لتبعية استثمارات القطاع الخاص لاستثمارات الدولة بوجه عام.^(١)
- يؤكد تلك العلاقة الضعيفة معامل بيرسون للارتباط والذي يساوى ٠,٤٧، مما يعني أن العلاقة بين الوظائف المطلوبة وأعداد المتعطلين هي علاقة موجبة ولكن يشوبها الضعف.

شكل رقم (٢-٣)

العلاقة بين التوزيع النسبي للطلب على العمل والمتعطلين على مستوى المحافظات



(^١) أحمد البقلی، وآخرون، القطاع الخاص في مصر، ورقة غير منشورة مقدمة إلى وزارة التخطيط، ٢٠٠١.

جدول رقم (٢-٤)

ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد الوظائف المطلوبة عام ٢٠٠٠

المحافظة	المتعطلين %	الترتيب	عدد الوظائف المطلوبة %	الترتيب
القاهرة	٩,٩١	١	٥٣,١٤	١
الاسكندرية	٤,٨٨	٩	٥,٩٤	٢
بور سعيد	١,٠٢	٢٠	٠,٦٨	٢٢
السويس	٠,٦٣	٢١	٠,٦٢	٢٣
دمياط	١,٢٠	١٨	١,٠٨	١٩
الدقهلية	٩,٨١	٢	٢,٩٤	٥
الشرقية	٧,٦٨	٤	٢,٤٩	٧
القليوبية	٤,٦٦	١١	١,٨١	١١
كفر الشيخ	٥,٣٢	٦	١,٣٠	١٦
الغربية	٨,٧٢	٣	٢,٣٢	٨
المنوفية	٤,٩٤	٨	١,٩٨	١٠
البحيرة	٧,٠٨	٥	٢,١٥	٩
الاسماعيلية	١,٠٨	١٩	٠,٩١	٢١
المنيا	٤,٦٥	١٢	٣,٢٨	٤
بن سويف	٢,٧٢	١٧	١,٨١	١٢
الفيوم	٢,٩٤	١٦	١,١٣	١٨
المنيا	٤,٦٠	١٣	١,٧٠	١٤
اسيوط	٥,١٤	٧	١,٥٨	١٥
سوهاج	٤,٨٧	١٠	٤,٨١	٣
قنا	٣,٩٨	١٤	٢,٦٦	٦
اسوان	٣,٢٣	١٥	١,١٩	١٧
البحر الأحمر	٠,١٨	٢٤	١,٠٨	٢٠
الوادي الجديد	٠,٣٤	٢٢	٠,٤٥	٢٦
مطروح	٠,١٠	٢٥	١,٨١	١٣
شمال سيناء	٠,٢٩	٢٣	٠,٦٢	٢٤
جنوب سيناء	٠,٠٣	٢٦	٠,٥١	٢٥
مجموع	١٠٠		١٠٠,٠٠	

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات البطالة الواردة في جدول رقم (١) وبيانات الطلب على العمل من سيد

عبد المقصود، خصائص طالبي العمل، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مجلس الوزراء.

٢-٥ حصة المحافظات من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢

تسعى الحكومة جاهدة للتصدي لمشكلة البطالة وذلك تحقيقاً لمفهوم العدالة الاجتماعية في إطار خطة التنمية والتطور للمجتمع المصري، وقد التزمت الحكومة بأن تعمل على توفير فرص عمل مناسبة في قطاعات إنتاجية وخدمية لاستكمال دور القطاع الخاص والمفترض زيادة قدرته على توليد فرص عمل جديدة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، وتؤكد الحكومة على الحقائق التالية:

- أن فرص العمل التي ستوفرها الحكومة (في حدود ٨٠٠ ألف فرصة عمل) متاحة للجميع وفق معايير من الشفافية والوضوح.
- أن الفرص الموجودة بالحكومة تصل إلى ١٧٠ ألف فرصة عمل وبالتالي فإن المجالات والبرامج الأخرى توفر أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل.
- أن مستويات الدخل المضمونة لكافة فرص العمل متساوية ولا تفرق بين جهة عمل وأخرى.

- أن هذه الفرص تتاح للمتطلين فقط ويشترط لمن يتقدم لها ألا يكون من العاملين بالقطاع الخاص أو سبق له العمل بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال وترك العمل سواء برغبته أو لأي أسباب. كما أن هذه الفرص لن تتاح لمن حصل على فرص لإقامة مشروع من أي من جهات الإقراض في هذه المرحلة.

هذا و يشارك في تنفيذ الأعمال المرتبطة ببرامج التشغيل الحكومي عددا من الجهات الحكومية، هي مركز المعلومات و دعم القرار، وزارة التنمية المحلية، وزارة التنمية الإدارية، وزارة الإنتاج الحربي، والمحافظات، بالإضافة إلى الجهات المعنية المساعدة وهي: وزارة الاتصالات و المطابع الأميرية.

٢-٥-٤ توزيع فرص العمل علي المجموعات النوعية

يتضح من الجدول رقم (٢-٥) والشكل رقم (٢-٤) جملة النتائج التالية:

- تتركز معظم فرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ في وظائف التعليم والخدمات المعاونة والوظائف المكتبية وتمثل تلك النوعيات من الوظائف حوالي ٢٧%، ١٦%، و ١١% من إجمالي الوظائف على الترتيب.
- تتوزع باقي الوظائف على النوعيات الأخرى من الوظائف بنسب مختلفة تتراوح من حوالي ٠,٠١ إلى أكثر من ٧% من إجمالي الوظائف.

جدول رقم (٢-٥)

التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة علي المجموعات النوعية

المجموعة النوعية	%	المجموعة النوعية	%	المجموعة النوعية	%
وظائف الطب البشرى	٠,٠٢	وظائف الاقتصاد والتجارة	٠,٨٦	وظائف التعليم الهندسى	٢,٣٧
وظائف الطب البيطرى	٠,٨٧	وظائف التمويل والمحاسبة	٢,١٣	الزراعة والتغذية	٣,٢
وظائف الصيدلة	٠,٠١	وظائف الامن الصناعى	٠,٢٨	وظائف الزراعة	١,٩٢
وظائف الهندسة	٢,٦٤	هندسة مساعدة	٣,٤	فنيه غير موزعه	٠,٣١
وظائف القانون	١,٥٢	خدمات إجتماعية	١,١٣	وظائف السياحة	٠,٠١
وظائف الخدمات الإجتماعية	٣,٦٢	فني معمل	١,١٨	وظائف الاحصاء والرياضيات	٠,٠١
وظائف التعليم	٢٧,٠٢	فنون وعمارة	٠,٣٦	مريض وصحة عامة	٠,٠٢
وظائف تغذية وتدير منزلى	٠,٢١	تعليم فني	١,٣٥	وظائف التعليم	٠,٤١
وظائف الفنون	٠,٠٨	الوظائف المكتبية	١١,٤١	وظائف شئون البيئه	٠,٠١
وظائف الاعلام	٠,٠٩	وظائف الورش والالات	٧,٦١	الوظيفة الفنية	٠,٢٥
وظائف الاحصاء والرياضيات والحاسبات	٠,١٢	وظائف الزراعة والتغذية	٠,٦٥	فني ملاحظه صحه	٠,٠٧
وظائف العلوم	٠,٢٥	وظائف الحركة والنقل	٣,٧٥	التنمية الادارية والاعلام	٠,٠١
وظائف التنمية الادارية	٢,٣٤	وظائف الفنون والعمارة	١,٢٧	الاجمالى	١٠٠
وظائف الامن	٠,٠٣	الوظائف الحرفية	٠,٦٤		
وظائف المكبات والوثائق	٠,٠١	وظائف الخدمات للمعاونة	١٦,٤٧		

المصدر: برامج تشغيل الحكومة : شبكة المعلومات الدولية <http://www.tawzeef.gov.eg>

جدول رقم (٦-٢)

التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة
٢٠٠٢-٢٠٠١ علي التخصصات وعلى مستوى المحافظات

المحافظة	الثالثة التخصصة	الرابعة فئة	المكتبية	الخامسة حرقية	الخدمات المعاونة	الإجمالي
القاهرة	٤,٥٥	٤,٩٦	٦,٦٢	١٩,٧٥	٤,٠٥	٦,٨٧
الإسكندرية	٥,٤٣	٣,٢٧	٩,٧٠	٥,٠٩	٠,٦٥	٤,٨٣
بور سعيد	١,٤١	٠,٧٣	١,٨٤	١,٠٨	٠,٥٦	١,١٩
السويس	٠,٥٩	٠,٢٥	٠,٦٧	٠,٦٣	١,٤٤	٠,٧٠
دمياط	٢,٤٥	٢,٦١	١,٨٢	٣,٧٧	١,٥٤	٢,٤٣
الدقهلية	٧,٦٣	٣,٧٦	٥,٦٤	١٢,٨٩	١٨,٦٦	٩,٥٠
الشرقية	٦,٣٥	٨,٩٣	٨,٨١	٣,٣٦	٩,٦٥	٧,٠٦
القليوبية	٤,٠٧	١٠,٤١	٤,٧٠	٥,٢٤	٥,٠٨	٥,٢٢
كفر الشيخ	٢,٥٤	٣,٢٥	٢,٤٣	٨,٣٧	٥,٠٢	٣,٨٣
الغربية	٥,٩٩	١٧,٠٦	١٠,٧٣	٥,٨٠	٥,٢٤	٧,٦٩
المنوفية	٨,٥٨	١١,١٨	١١,٨٦	١,٢٨	٢,٩٨	٧,٣٢
البحيرة	٨,٠٨	٨,٠٥	٠,٢٧	٠,٧٨	٥,٤٥	٥,٠٣
الإسماعيلية	١,٤٧	١,٨٠	١,٣٩	١,٢٤	٣,٣٦	١,٧٨
الجيزة	٢,٩٨	١,٣٦	٢,٨٩	٣,٣٠	٥,٣٣	٣,٢١
بنى سويف	٤,٧٩	٢,٦٠	٤,١٥	٤,٤٥	٣,٤٣	٤,١٩
الفيوم	٢,٨٥	٠,٨٣	١,١٠	٥,٧٠	١,٨٣	٣,٤٧
المنيا	٥,٢٥	٢,٦٤	٦,٢٢	٢,٥٠	٦,٢٢	٤,٨٣
اسيوط	٤,٤٤	٤,٥٨	٢,٠٧	٤,٨٨	٦,١٩	٤,٥٤
سوهاج	٦,٠٠	١,٨٢	٤,٩٢	٣,٠٧	٤,٦٠	٤,٧٥
قنا	٦,٥٧	٥,٥٦	٦,٥٣	٣,٤٢	١,٢٦	٥,٠٣
الاقصر	٠,٨٠	٠,٢٧	٠,٥٢	١,٢٤	٠,٠٠	٠,٦٤
اسوان	٢,٠٠	١,٢٠	٣,١٦	٠,٣٣	١,١٩	١,٦٧
البحر الأحمر	٠,٨٠	٠,٢٣	٠,٣١	١,٧٠	٠,٤٢	٠,٧٤
الوادى الجديد	١,٤٠	٠,٨٨	٠,٦٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٨٢
مطروح	٠,٧٤	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٠١	٠,٥٥	٠,٥٠
شمال سيناء	١,٦٧	١,٢٧	٠,٥٩	٠,٠٣	٠,٠٩	١,٠١
جنوب سيناء	٠,٥٩	٠,٢٠	٠,١٩	٠,٠٩	٠,٢٠	٠,٣٦
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: برامج تشغيل الحكومة: شبكة المعلومات الدولية <http://www.tawzeef.gov.eg>

٦-٥-٢ البطالة والبرنامج الحكومي للتوظيف

يعرض الجدول رقم (٧-٢) ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد وظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، كما يعرض الشكل رقم (٦-٢) العلاقة بينهما. بتحليل بيانات الجدول والشكل يتضح أن هناك عدالة نسبية في توزيع فرص العمل الحكومية علي المحافظات المختلفة. يتأكد ذلك إحصائياً بحساب معامل بيرسون للارتباط (٠,٩٤) بين أعداد المتعطلين وعدد الوظائف والذي يدل علي وجود ارتباط موجب قوى بين المتغيرين. يعنى ذلك أنه كلما إتجهت أعداد المتعطلين إلى الارتفاع إتجهت أعداد الوظائف إلى التركيز في تلك المناطق كما يتضح من الشكل رقم (٦-٢).

علي الرغم من ذلك فإن توزيع فرص العمل في برنامج التشغيل الحكومي لا يعنى بالضرورة العدالة في توزيع إجمالي فرص العمل. فكما ذكرنا فهناك تركيز شديد في توزيع استثمارات الدولة وكذلك في الطلب علي العمالة في محافظات علي حساب محافظات أخرى.

جدول رقم (٧-٢)

ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١

وعدد وظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠٢/٢٠٠١

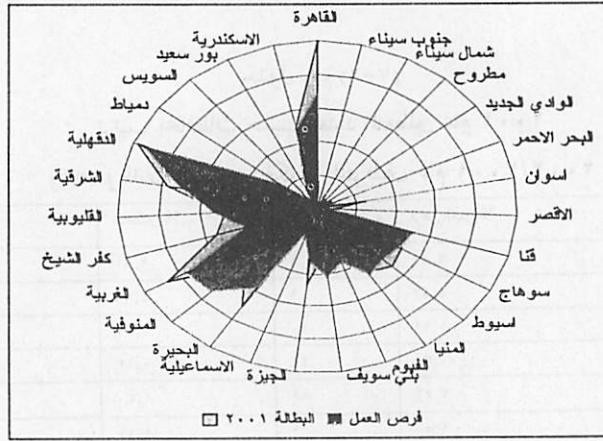
المرتبة	فرص العمل %	المرتبة	المتعطلين %	المحافظة
٥	٦,٨٧	١	٩,٩١	القاهرة
٩	٤,٨٣	٩	٤,٨٨	الاسكندرية
٢٠	١,١٩	٢٠	١,٠٢	بور سعيد
٢٤	٠,٧٠	٢٢	٠,٦٣	السويس
١٧	٢,٤٣	١٨	١,٢٠	دمياط
١	٩,٥٠	٢	٩,٨١	الدقهلية
٤	٧,٠٦	٤	٧,٦٨	الشرقية
٧	٥,٢٢	١١	٤,٦٦	القليوبية
١٤	٣,٨٣	٦	٥,٣٢	كفر الشيخ
٢	٧,٦٩	٣	٨,٧٢	الغربية
٣	٧,٣٢	٨	٤,٩٤	المنوفية
٦	٥,٧٢	٥	٧,٠٨	البحيرة
١٨	١,٧٨	١٩	١,٠٨	الإسماعيلية
١٦	٣,٢١	١٢	٤,٦٥	الجيزة
١٣	٤,١٩	١٦	٢,٧٢	بن سويف
١٥	٣,٤٧	١٥	٢,٩٤	الفيوم
١٠	٤,٨٣	١٣	٤,٦٠	المنيا
١٢	٤,٥٤	٧	٥,١٤	اسيوط
١	٤,٧٥	١٠	٤,٨٧	سوهاج
٨	٥,١٣	١٤	٣,٩٨	قنا
٢٥	٠,٦٤	٢١	٠,٧٣	الأقصر
١٩	١,٦٧	١٧	٢,٥٠	أسوان
٢٣	٠,٧٤	٢٥	٠,١٨	البحر الأحمر
٢٢	٠,٨٢	٢٣	٠,٣٤	الوادي الجديد
٢٦	٠,٥٠	٢٦	٠,١٠	مطروح
٢١	١,٠١	٢٤	٠,٢٩	شمال سيناء
٢٧	٠,٣٦	٢٧	٠,٠٣	جنوب سيناء
	١٠٠		١٠٠	إجمالي الجمهورية

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات البطالة الواردة في جدول رقم (٧) وبيانات

البرنامج الحكومي للتوظيف الواردة في الجدول رقم (١٥).

شكل رقم (٦-٢)

العلاقة بين التوزيع النسبي لوظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام
٢٠٠٢/٢٠٠١ والمتعطلون علي مستوى المحافظات



٦-٢ ملخص وأهم النتائج

أستهدف هذا الجزء من الدراسة التعرف على مدى التوازن في توزيع فرص العمل. وجاء ذلك من خلال دراسة البطالة ونمط توزيعها علي مستوى الأقاليم والمحافظات، دراسة نمط توزيع الاستثمارات وعلاقتها بالبطالة، دراسة الطلب علي فرص العمل ونمط توزيعه، وكذلك دراسة توزيع فرص العمل الحكومية.

وقد تم تحليل تلك المؤشرات علي مستوى المحافظات، وجاءت دراسة مؤشرات البطالة والطلب علي فرص العمل بهدف قياس الفوارق بين المحافظات. بينما جاءت دراسة مؤشرات الاستثمار وفرص العمل الحكومية بهدف التعرف علي مدى العمل علي إحداث التوازن بين المحافظات المختلفة.

قامت الدراسة بتوضيح أن ظاهرة البطالة تعتبر على درجة كبيرة من الهيكلية وهي تتفاوت في خطورتها من منطقة لأخرى. ويتحدد حجم وأبعاد مشكلة البطالة حسب عوامل السن والنوع ومستوى التعليم ودرجة التدريب. هذا وتعكس صور البطالة المختلفة حالة عدم التوازن (التكيف) أو اختلال التوازن في أسواق العمل بين العرض والطلب بصفة أساسية بل والاختلال وعدم التوازن بين المحافظات والأقاليم المختلفة. ويعتبر استمرار وتفاقم مشكلة البطالة وعدم التصدي لها بالحلول الجيدة والسياسات الرشيدة التي تهدف إلى إحداث توازن إقتصادي وإجتماعي علي المستوى المكاني ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة.

تم أيضا استعراض الإطار النظري والخبرات العملية فيما يتعلق بالاستثمار والبطالة في ضوء مراجعة الرصيد المتاح من الأدب الاقتصادي. وعلى الرغم من تباين المدارس الفكرية من حيث تشخيص المشكلة وتحديد سبل العلاج، إلا أنها قد ساعدت على الوصول إلى بعض النتائج المتفق عليها. وتبني وجهة النظر الكيترية والخاصة بتحفيز الطلب الفعال على العمل، تم دراسة العلاقة بين توزيع الاستثمارات وفرص العمل بالمحافظات.

وفي ضوء ما تم استعراضه يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- هناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تفيد أن مشكلة البطالة في مصر ترجع في جانب كبير منها إلى قصور الاستثمار، كما ونمطاً توزيعياً، عن المساهمة الفعالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل وبشكل يحقق العدالة في التوزيع فيما بين المحافظات المصرية.
 - هناك تفاوت شديد بين محافظات الجمهورية من حيث تركيز أعداد المتعطلين، حيث يتركز أكثر من نصف أعداد المتعطلين (حوالي ٥٤%) في سبع محافظات فقط.
 - هناك عدم عدالة في توزيع استثمارات الخطة الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ و خطة عامها الأول على محافظات مصر طبقاً للاحتياجات الفعلية الملحة لتلك المحافظات للقضاء على البطالة.
 - هناك تفاوت شديد بين الطلب على العمالة وأعداد المتعطلين حسب المحافظات.
 - هناك عدالة نسبية في توزيع فرص العمل الحكومية على المحافظات المختلفة.
- علي الرغم من ذلك فإن توزيع فرص العمل في برنامج التشغيل الحكومي لا يعنى بالضرورة العدالة في توزيع إجمالي فرص العمل. فكما تشير أغلب النتائج إلى عدم التوازن في توزيع فرص العمل على المحافظات المختلفة فهناك تركيز شديد في توزيع استثمارات الدولة وكذلك في الطلب على العمالة في محافظات علي حساب محافظات أخرى.

الفصل الثالث

العدالة في توزيع

الدخل والإنفاق

١-٣ مقدمة:

تعتبر حسابات الدخل القومي أحد مكونات الحسابات القومية التي تصور حالة الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. ومن أهم وظائف هذه الحسابات مساهمتها في التحليل الاقتصادي لمكونات النشاط في المجتمع ومن ثم إمكانية التنبؤ بالتغيرات المستقبلية مما يساهم في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

وحسابات الدخل الإقليمي ليست بديله عن حسابات الدخل القومي ولكن قد تكون أحد روافدها ولا يقل دورها على المستوى الإقليمي عنها على المستوى القومي. وتحاول الدراسة في هذا الجزء إجراء بعض التحليلات على بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠٠٠/٩٩ الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتعرف على الفروق بين المحافظات المختلفة في توزيع الدخل والانفاق على المستوى القومي والمحلي سواء على المستوى الحضري أو الريفي. وذلك لأن تلك الفروق تعكس دائما التفاوت في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الإقليمي ومن هذا التشخيص يمكن أن يضع الباحث يده على وسيلة العلاج. وقد تناول هذا الجزء أيضا حساب معامل التركيز في الدخل والسكان بالنسبة لوحدة المساحة والتي يمكن الاستفادة في وضع الخطط المستقبلية بل وتقدير مواقع الجذب المختلفة على الحيز المصري. وقد حاول هذا الجزء من الدراسة أيضا استخلاص بعض النتائج منها تقديرات للأدخار الممكن تكوينه وفقا للبيانات المتاحة على المستوى المحلي (حضر وريف).

٢-٣ فروق توزيع الدخل العائلي وفقا لمصادر الدخل المختلفة على مستوى المحافظات (المناطق الحضرية)

يتمثل هيكل توزيع الدخل على مستوى الجمهورية من ٤٤,٢% للأحور والمرتبات و ٢,٢٩% من الأنشطة الزراعية و ٢٤,٦٨% للمشروعات غير الزراعية و ٧,٣٨% من الممتلكات العقارية والأراضي و ٤,٠٧% من الاستثمارات والممتلكات المالية و ١٧,٣٨% من الإيرادات الأخرى. ولا يختلف هذا على مستويات مجموعات المحافظات الحضرية والريفية بالوجه البحري والقبلي ومحافظات الحدود حسب الجدول التالي.

من الجدول رقم (١-٣) يتضح أن مصادر دخل الأسر يتم عن طريق الأحور والمرتبات كما يتضح أيضا أن جميع مجموعات المحافظات تتفق مع المتوسط العام على مستوى الجمهورية لهذا البند فيما عدا مجموعة محافظات الحدود التي تقرب فيه نسبة الأحور والمرتبات من ثلثي اجمالي الدخل فيها. وهذا يعني أن هيكل مصادر الدخل في مجموعة محافظات الحدود مختلف ومختلفة عن مجموعات المحافظات الأخرى. ويظهر هذا الخلل أيضا إذا أخذ في الاعتبار الدخل من المشروعات غير الزراعية حيث تبلغ نسبة الدخل من هذه المشروعات في مجموعة محافظات الحدود ١٩,١٤% في حين أنها تتشابه تقريبا في مجموعات المحافظات الحضرية والوجه القبلي وعلى المستوى العام للدولة حيث تبلغ تقريبا ٢٤% فيما عدا ارتفاعها إلى ٢٧,١٦% في مجموعة محافظات الوجه القبلي.

جدول رقم (١-٣)
نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة داخل كل محافظة

المحافظة	الاجور والمرتبات %	الانشطة الزراعية %	المشروعات غير الزراعية %	الممتلكات العقارية والاراضي %	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الاخرى %	الجملة %
القاهرة	٤٣,٨١	٠,٥٠	٢٣,٧٣	٨,٤٥	٥,٦٢	١٧,٨٨	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٤٤,٢٠	١,٢٤	٢٥,١٣	٢,٩٧	٣,٢٦	٢٣,٢٠	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٤١,٩٣	٠,٦٣	٢٩,٠١	٣,٩٠	٧,١٨	١٧,٣٤	١٠٠,٠٠
السويس	٥٥,٠٩	١,٠٦	١٩,٧٦	٤,٣٨	٣,٧٩	١٥,٩٢	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٤٤,٢٢	٠,٧٦	٢٤,١٨	٢,٦٥	٠,٠٠	٢٨,٢٠	١٠٠,٠٠
دمياط	٤١,٤٦	٥,١٢	٣٢,٢٠	٧,٧٣	١,٢٧	١٢,٢١	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٣٧,٢٩	٥,٥٠	٢٤,٦٨	١٢,٩٨	٢,٦٤	١٦,٩٠	١٠٠,٠٠
الشرقية	٤٣,٨٩	٣,٢٧	٢٩,٧٧	٨,٩٧	٠,٣٢	١٣,٧٨	١٠٠,٠٠
القليوبية	٥٠,٥١	١,٨٦	٢٠,٨٨	٧,٤١	١,٠٣	١٨,٣٢	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٢٩,٩٤	١١,٢٠	٣٣,٣٩	١٢,٣٩	١,٣٧	١١,٧٠	١٠٠,٠٠
الغربية	٣٩,٧٧	٢,٠٨	٢٩,٤٧	٦,٨١	٣,٧٦	١٨,١١	١٠٠,٠٠
المنوفية	٤٥,٩٨	٦,٢٨	٢١,٨٨	٦,٨٦	٢,٣٠	١٦,٧١	١٠٠,٠٠
البحيرة	٤٠,٢٢	٥,٨٥	٢٩,٥٠	٩,٦٢	١,١١	١٣,٧٠	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٨,٣٩	٤,٧٦	٢١,٤٣	٨,٢٥	٠,٣٧	١٦,٨٠	١٠٠,٠٠
شمال الدقهلية	٤١,٨١	٤,٦٦	٢٧,١٦	٦,٠٠	١,٧١	١٥,٦٧	١٠٠,٠٠
الجيزة	٤٤,٠٣	١,٩٧	٢٤,٨٧	٧,٨٧	٦,٩١	١٤,٣٥	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٤٨,٤٩	٧,١٧	٢٠,١٦	٧,٥١	٠,٣٩	١٦,٢٨	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٦,٢٧	٥,٦٠	٢٢,٧٩	٩,٦٠	١,٤٠	١٤,٣٤	١٠٠,٠٠
المنيا	٣٤,٩٠	٦,٧٢	٣٤,٣٤	٨,٦٠	١,١٤	١٤,٣٠	١٠٠,٠٠
اصنوط	٥٢,٥٣	٤,٤٤	١٩,١٣	٧,٧٢	١,٦١	١٤,٥٦	١٠٠,٠٠
سوهاج	٤٤,٤٩	١١,٠٨	٢١,٠٧	٧,٩١	٠,٣١	١٥,١٥	١٠٠,٠٠
قنا	٤٦,٣٢	٧,٨٤	٢١,١١	٨,٩٦	٠,٧٩	١٤,٩٨	١٠٠,٠٠
اسوان	٥٢,٨٨	٣,٧٣	١٩,٩٦	٤,١٣	٠,٢٧	١٩,٠٣	١٠٠,٠٠
الاقصر	٣٨,٦٨	٩,١٧	٢١,٢٨	١٦,١٣	٠,٠٠	١٤,٧٤	١٠٠,٠٠
جملة القليوبية	٤٩,٧٠	١,٤٤	٢٤,١٢	٨,٠٠	٣,٨٢	١٤,٨٨	١٠٠,٠٠
البحر الاحمر	٧٤,٣٢	١,٠٦	١٥,٨٢	٤,٠٩	٠,٤٣	٢,٢٧	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٦٦,٩٥	١٠,٨٦	٧,٩٣	٣,٠٤	٠,٥٠	١٠,٧٢	١٠٠,٠٠
مطروح	٧١,٥٨	١,٤١	١٢,٧٥	٤,٩٧	٠,٠٠	٩,٢٩	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٣٨,١٩	٢,٥٣	٣٦,٣٣	١١,٠٢	١,٩٩	٩,٩٤	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٦٢,٨٢	١,٣٧	٢٠,٦٠	٤,٢٥	٠,١٤	١٠,٨٢	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٦٢,٦١	٣,١٨	١٩,١٤	٥,٣٨	٠,٥٨	٩,٦١	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٤١,٢٠	٢,٢٩	٢٤,٦٨	٧,٣٨	٤,٠٧	١٧,٣٨	١٠٠,٠٠

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠٠٠/١٩٩٩، المجلد الثانى -

وفي مجموعة محافظات الوجه البحرى والحدود تنخفض مصادر الدخل من الاستثمارات والممتلكات المالية عنها عن باقى مجموعات المحافظات الأخرى والمتوسط العام على المستوى القومى. فقد بلغ المتوسط العام لهذا البند على المستوى القومى ٤,٠٧% و ٥,٠٥% و ٣,٨٢% على مستوى مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعة محافظات الوجه القبلى على الترتيب في حين انه لم يتجاوز هذا المتوسط ٠,٥٨% من متوسط مجموع الدخل على مستوى مجموعة محافظات الحدود.

وبالنظر إلى هيكل مصادر الدخل على مستوى المحافظات في المناطق الحضرية يلاحظ أن هناك محافظات تعتمد مصادر الدخل فيها بصورة كبيرة على المرتبات والأجور مثل محافظات السويس حيث بلغت النسبة ٥٥,٠٩% من إجمالى مصادر الدخل في المحافظة. كما ترتفع مصادر الدخل من الأجور والمرتبات في القليوبية والإسماعيلية في مجموعة محافظات الوجه البحرى حيث بلغت النسبة في كل منهما ٥٠,٥١% و ٤٨,٣٩% على الترتيب. وتميزت بعض المناطق الحضرية في محافظات الوجه القبلى بارتفاع نسبة الدخل من مصادر الأجور والمرتبات في محافظات بنى سويف وأسيوط وأسوان حيث بلغت نسبتها ٤٨,٤٩% و ٥٢,٥٣% و ٥٢,٨٨% من إجمالى الدخل في كل منهم على الترتيب. ومن الملاحظ بصفة عامة ارتفاع نسبة مصادر الدخل من الأجور والمرتبات من إجمالى مصادر الدخل المختلفة في جميع محافظات الحدود فيما عدا محافظة شمال سيناء حيث بلغت النسبة ٧٤,٣٢% و ٦٦,٩٥% و ٧١,٥٨% و ٦٢,٨٢% في كل من محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وجنوب سيناء على الترتيب.

وبدراسة نصيب المحافظات من إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يتضح الآتى: انظر الجدول رقم (٣-٢).

(١) القاهرة بمفردها تستحوذ على ما يقرب من ٣٨% من إجمالى دخول العينة، في حين أن إجمالى الدخل في محافظة الإسكندرية يتجاوز ١٤% بقليل من إجمالى دخول العينة.

(٢) إن إجمالى الدخل في محافظة القاهرة بمفردها يتساوى تقريبا مع إجمالى دخول جميع محافظات الوجه البحرى والقبلى الذى يبلغ نسبة إجمالى الدخل في كل منهما ١٩,٨٨% و ٢٠,٢٠% على الترتيب.

(٣) أن محافظات الحدود جميعها لا يتجاوز نصيبها ١,٥٥% من إجمالى نسبة دخول العينة على مستوى الجمهورية.

(٤) بلغت نسبة إجمالى الدخل في مجموعة المحافظات الحضرية الأربع ٥٨,٣٧% من إجمالى الدخل في المناطق الحضرية على مستوى الجمهورية.

ومن هذا يتضح مدى الخلل الموجود في توزيع الدخل في المناطق الحضرية الناتج عن الخلل في توزيع مصادر الدخل من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يعكس الفروق الواضحة بين المحافظات المختلفة وهذا واضح من مقارنة المناطق الحضرية بعضها البعض.

جدول رقم (٢-٣)
نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقاً لكل من مصادر الدخل بين المحافظات المختلفة (حضر)

مصادر الدخل	الاجور والمرتبات %	الانشطة الزراعية %	المشروعات غير الزراعية %	الممتلكات العقارية و الاراضى %	الاستثمارات و % الممتلكات العقارية	الايرادات الاخرى %	الجملة %
القاهرة	٣٧,٥١	٨,٣١	٣٦,٣٩	٤٣,٣٦	٥٢,٣٤	٣٨,٩٤	٣٧,٨٥
الاسكندرية	١٤,١٩	٧,٦٧	١٤,٤٥	٥,٧٢	١١,٣٧	١٨,٩٥	١٤,١١
بور سعيد	٣,٢٤	٠,٩٥	٤,٠١	١,٨٠	٦,٠٢	٣,٤٠	٣,٢١
السويس	٣,٦٣	١,٣٥	٢,٣٣	١,٧٣	٢,٧٢	٢,٦٧	٢,٦٩
جملة حضر	٥٨,٥٧	١٨,٢٦	٥٧,١٨	٥٢,٦١	٧٦,٤٥	٦٦,٤٧	٥٨,٣٧
دمياط	١,٠٥	٢,٤٩	١,٤٦	١,١٧	٠,٣٥	٠,٧٨	١,١٢
الدقهلية	٢,٠٦	٥,٨٦	٢,٤٤	٤,٢٩	١,٥٨	٢,٣٧	١,٤٤
الشرقية	٢,٨١	٤,٠٤	٣,٤١	٣,٤٤	٠,٢٢	٢,٢٤	٢,٨٣
القليوبية	٣,١٠	٢,٢١	٢,٣٠	٢,٧٣	٠,٦٩	٢,٨٦	٢,٧٢
كفر الشيخ	١,٢٧	٩,١٤	٢,٥٣	٣,١٤	٠,٦٣	١,٢٦	١,٨٧
الغربية	٣,١١	٣,١٣	٤,١٢	٣,١٨	٣,١٩	٣,٦٠	٣,٤٥
المنوفية	١,٥٤	٤,٠٧	١,٣٢	١,٣٨	٠,٨٤	١,٤٣	١,٤٨
البحيرة	٢,٣٧	٦,٦٦	٣,١٢	٣,٤٠	٠,٧١	٢,٠٦	٢,٦١
الاسماعيلية	١,٥٠	٢,٨٤	١,١٩	١,٥٣	٠,١٢	١,٣٢	١,٣٧
جملة بحرى	١٨,٨٠	٤,٠٤	٢١,٨٧	٢٤,١٠	٨,٣٢	١٧,٩٢	١٨,٨٨
الجيزة	٩,٩٢	٨,٥٧	١٠,٠٣	١٠,٦٣	١٦,٩٢	٨,٢٣	٩,٩٢
بنى سويف	١,٢٢	٣,٤٩	٠,٩١	١,١٤	٠,١١	١,٠٥	١,١٢
الفيوم	٠,٩٥	٢,٢٢	٠,٨٤	١,١٨	٠,٣١	٠,٧٥	٠,٩١
المنيا	١,٦٤	٦,٠٩	٢,٨٩	٢,٤٢	٠,٥٨	١,٧١	٢,٠٨
اسيوط	١,٨١	٢,٩٥	١,١٨	١,٥٩	٠,٦٠	١,٢٨	١,٥٢
سوهاج	١,٤٣	٦,٨٩	١,٢٢	١,٥٣	٠,١١	١,٢٤	١,٤٢
قنا	١,٤٨	٤,٨٤	١,٢١	١,٧٢	٠,٢٨	١,٢٢	١,٤١
اسوان	١,٥٤	٢,٠٩	١,٠٤	٠,٧٢	٠,٠٩	١,٤١	١,٦٨
الاقصر	٠,٤٤	١,٩٩	٠,٤٣	١,٠٩	٠,٠٠	٠,٤٢	٠,٥٠
جملة القلتى	٢٠,٤٤	٣٩,١٤	١٩,٧٤	٢١,٠١	١٨,٩٤	١٧,٣٠	٢٠,٢٠
البحر الاحمر	٠,٥١	٠,١٤	٠,٢٠	٠,١٧	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٣١
الوادى الجديد	٠,٤١	١,٢٨	٠,٠٩	٠,١١	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٢٦
مطروح	٠,٤٠	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٦	٠,٠٠	٠,١٣	٠,٢٤
شمال سيناء	٠,٢٥	٠,٣٢	٠,٤٢	٠,٤٣	٠,١٤	٠,١٦	٠,٢٤
جنوب سيناء	٠,٦٣	٠,٢٦	٠,٣٧	٠,٢٥	٠,٠١	٠,٢٨	٠,٤٤
جملة الصحراء	٢,٢٠	٢,١٥	١,٢٠	١,١٣	٠,٢٢	٠,٨١	١,٥٥
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المرجع السابق.

٣-٣ فروق توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لمصادر الدخل المختلفة على مستوى المحافظات (حضر وريف)

يتفاوت توزيع الدخل العائلى على مستوى الجمهورية (حضر وريف) وبين مجموعات المحافظات المختلفة وفقا للجدول رقم (٣-٣).

من الجدول رقم (٣-٣) يتضح الآتى:

- (١) المحافظات الحضرية تستحوذ على ٤٠,٨٨% من إجمالى الدخل العائلى الصافى يليها في ذلك مجموعة محافظات الوجه البحرى ثم مجموعة محافظات الوجه القبلى ثم محافظات الحدود بنسبة ٣٦,١٩%، ٢٥,٦٨% و ١,٩٦% على الترتيب.
- (٢) المحافظات الحضرية تستحوذ على نسبة ٤٤,٣٤% و ٤٦,٧٢%، ٣٣,٢٢%، ٦٨,٩١%، و ٥٠,١٩% من إجمالى مصادر الدخل من إجمالى الأجور والمرتبات والأنشطة غير الزراعية والممتلكات العقارية والأراضى والاستثمارات والممتلكات المالية والإيرادات الأخرى على الترتيب.
- (٣) بطبيعة الحال ترتفع نسبة الدخل من الأنشطة الزراعية في محافظات الوجه البحرى والقبلى حيث بلغت ٥٤,٨٥% و ٤٢,٤٠% على الترتيب.
- (٤) يلاحظ أن القاهرة بمفردها تستحوذ على ما يقرب من ٢٦,٥١% من إجمالى دخل العينة على مستوى جميع المحافظات وهو أكثر من دخل جميع محافظات الوجه القبلى بما فيه محافظة الجيزة حيث بلغت نسبة إجمالى الدخل في مجموع هذه المحافظات ٢٥,٦٨% ولا يزيد عن إجمالى دخل محافظات الوجه البحرى عنها إلا بمقدار ١٠% تقريبا .
- (٥) تستحوذ محافظة القاهرة بمفردها على ٤٩,٧٨% من إجمالى الدخل الناتجة عن الاستثمارات والممتلكات المالية وهذه النسبة أكبر من مجموع الدخل الناتجة من هذا المصدر في جميع محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود.
- (٦) تستحوذ محافظة القاهرة ايضا على ٢٧,٣٨% من إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة المولد من الممتلكات العقارية والأراضى و ٢٩,٧٣% من إجمالى الدخل المتولدة من المشروعات غير الزراعية.
- (٧) نتيجة لسيطرة محافظة القاهرة فإن الدخل المولد من أنشطتها بلغ حوالى ٢٦,٥١% من إجمالى الدخل المولدة على مستوى الجمهورية أى أن أكثر من ربع الدخل المصرى مولد من أنشطة محافظة القاهرة. وهذا ما يعنى أن محافظة القاهرة تضيف إلى المجتمع المصرى أكثر من ربع الناتج المحلى الإجمالى.

وإذا أخذ في الحسبان هيكल توزيع مصادر الدخل لكل محافظة من محافظات الجمهورية يتضح الآتى :

(الجدول رقم (٣-٤)).

- (١) مصادر الدخل العائلى الرئيسية تعتمد على الأجور والمرتبات في جميع محافظات الجمهورية. وتحتل مصادر الدخل من الأنشطة الزراعية المصدر الثانى في جميع محافظات الجمهورية فيما عدا الإسماعيلية والجيزة وجميع محافظات الحدود فيما عدا محافظة الوادى الجديد. وبطبيعة الحال تحتل مصادر الدخل من المشروعات غير

جدول (٣-٣)

نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من كل من مصادر الدخل المختلفة على المحافظات المختلفة (حضر وريف)

المحافظات	مصادر الدخل	الاجور والمرتببات	الانشطة	المشروعات غير	الممتلكات العقارية	الاستثمارات و	الارادات الاخرى	الجملة
المحافظات	مصادر الدخل	والمرتبات	الزراعية %	الزراعية %	والاراضى %	الممتلكات المالية	%	%
القاهرة	٢٨,٤٠	١,١٨	٢٩,٧٣	٢٧,٣٨	٤٩,٧٨	٣٠,٥٥	٢١,٥١	
الاسكندرية	١٠,٩٠	١,٠٩	١١,٨١	٣,٦١	١٠,٨١	١٤,٨٧	١,٤٤	
بور سعيد	٢,٤٥	٠,١٣	٣,٢٨	١,١٤	٥,٧٣	٢,٦٧	٢,٣٩	
السويس	٢,٧٥	٠,١٩	١,٩١	١,٠٩	٢,٥٨	٢,٠٩	٢,٥٤	
شمال سيناء	٤,٣١	٢,٦١	٦,٩٢	٣,٣١	٦,٦١	٥,٠١	٤,٠٨	
دمياط	١,٣٤	٢,٤٦	١,٧٧	١,٦٢	٠,٣٣	٠,٨٤	١,٤٧	
الدقهلية	٣,٨٣	٦,٩٦	٣,٥٩	٧,١٢	١,٨٧	٣,٤٨	٤,٢٩	
الشرقية	٤,٣٠	٨,٧١	٣,٨٨	٦,٣٩	٠,٤٧	٣,٦١	٤,١٨	
القليوبية	٤,٤٤	٢,٩٢	٢,٩١	٣,٧٤	٠,٨١	٤,١٨	٣,٧٤	
كفر الشيخ	٢,٠٤	٦,٤٥	٣,١٥	٤,٦٨	٠,٩٣	٢,٠٥	٣,٩٥	
الغربية	٤,٥٤	٦,٦٠	٤,٨١	٤,٦١	٣,٦٨	٤,٤٨	٤,٨٠	
المنوفية	٣,٠٢	٦,٧٣	٢,٣٣	٢,٣٩	١,٠٩	٢,٩٠	٢,١٧	
البحيرة	٣,٩٨	١٢,٩٧	٤,٤٤	٦,١٢	١,٤٦	٣,٠٤	٤,٥٢	
الاسماعيلية	١,٥٩	١,٠٤	١,٣٢	١,٤٦	٠,١٤	١,٢٧	١,٣٧	
شمال غرب	٢٤,١١	٥,١٥	٢٩,٢٦	٢٨,١٢	١٠,٧٩	٣٠,٩١	٣١,١٩	
الجيزة	٩,٣٨	٤,٦١	١٠,٣٤	٩,٩٠	١٦,٢٩	٧,٤٤	٨,٨٩	
بنى سويف	١,٨٧	٤,١٠	١,٢٥	١,٥٨	٠,٣٩	١,٧٤	١,٣٩	
الفيوم	١,٥٠	٣,٦٤	١,٣٧	٢,٣٢	٠,٣٦	١,١٨	١,٣٣	
المنيا	٢,٤١	١١,٩١	٣,٣٦	٤,٧٦	١,٢٣	٢,٦٢	٣,٨٧	
السيوط	٢,٥٢	٤,٠٣	١,٧٤	١,٩٠	٠,٨٩	٢,١٤	٢,٥٧	
سوهاج	٢,٠٠	٦,٠٥	١,٩٠	١,٩٢	٠,٣٦	٢,٤٨	٢,٤٥	
قنا	٢,٠٣	٣,٨٠	١,٥٨	٢,٣٠	٠,٢٧	٢,١٤	٢,١٢	
اسوان	١,٦٤	٢,١٣	١,١٣	١,٢٦	٠,٢٠	٢,٠٥	١,٥٨	
الاقصر	٠,٦١	١,١٢	٠,٥٥	١,٢٤	٠,٠٠	٠,٦٨	٠,٧٧	
شمال الصعيد	٢٣,١٧	٤,٦٠	٢٧,٧٧	٢٧,١٧	٢,٠٠	٢٤,١١	٢٥,١٨	
البحر الاحمر	٠,٥٢	٠,٠٣	٠,٢١	٠,٣٤	٠,٠٩	٠,٦٢	٠,٣٩	
الوادى الجديد	٠,٤٩	٠,٥٧	٠,١٠	٠,١٦	٠,٠٦	٠,٢٢	٠,٣٩	
مطروح	٠,٤٩	٠,٠٩	٠,٥٢	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٣٧	
شمال سيناء	٠,٣٦	٠,٢٢	٠,٤٥	٠,٣٥	٠,١٤	٠,١٧	٠,٣٢	
جنوب سيناء	٠,٧٦	٠,٢٤	٠,٥٨	٠,٣٣	٠,٠١	٠,٣٥	٠,٣٤	
شمال الجند	١,٦٢	١,١٥	٢,٧٧	١,٤٨	٠,٣٠	١,٥١	١,٩٦	
شمال الصعيد	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	
المصدر	محسوب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المرجع السابق.							

جدول رقم (٤-٣)

نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة داخل كل محافظة (حضر وريف)

مصادر الدخل	الاجور	الانشطة	المشروعات غير	الممتلكات العقارية	الاستثمارات و	الاياردات الاخرى	الجملة
المحافظات	والمرتبات %	الزراعية %	الزراعية %	والاراضى %	الممتلكات المالية	%	%
القاهرة	٤٣,٨١	٠,٥٠	٢٣,٧٣	٨,٤٥	٥,٦٢	١٧,٨٨	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٤٤,٢٠	١,٢٤	٢٥,١٣	٢,٩٧	٣,٢٦	٢٣,٢٠	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٤١,٩٣	٠,٦٣	٢٩,٠١	٣,٩٠	٧,١٨	١٧,٣٤	١٠٠,٠٠
السويس	٥٥,٠٩	١,٠٦	١٩,٧٦	٤,٣٨	٣,٧٩	١٥,٩٢	١٠٠,٠٠
جملة حضر	٤١,٣٦	٠,٧٢	٢١,١٨	٢,٦٥	٥,٠٠	٢١,٠٠	١٠٠,٠٠
دمياط	٣٧,٣٠	١٨,٨٣	٢٥,٤٢	٨,٩٧	٠,٦٨	٨,٨١	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٣٦,٥٠	١٨,٢٨	١٧,٧٤	١٣,٥٩	١,٣١	١٢,٥٩	١٠٠,٠٠
الشرقية	٣٧,٧٦	٢١,٠٦	١٧,٦٢	١١,٢٤	٠,٣٠	١٢,٠١	١٠٠,٠٠
القليوبية	٤٨,٥٣	٨,٨٠	١٦,٤٩	٨,١٩	٠,٦٥	١٧,٣٥	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٢٨,٢٠	٢٤,٦٠	٢٢,٥٦	١٢,٩٥	٠,٩٥	١٠,٧٤	١٠٠,٠٠
الغربية	٣٨,٦٧	١٥,٤٩	٢١,٢٢	٧,٨٥	٢,٣٠	١٤,٤٧	١٠٠,٠٠
المنوفية	٣٩,٠٦	٢٣,٩٦	١٥,٥٦	٦,١٨	١,٠٤	١٤,٢١	١٠٠,٠٠
البحيرة	٣٢,٢٧	٢٨,٩٤	١٨,٦٤	٩,٩٣	٠,٨٧	٩,٣٥	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٧,٥٢	٨,٦٠	٢٠,٤٩	٨,٧٣	٠,٣١	١٤,٣٥	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٣٧,٧٩	١٨,٦٢	١٨,٩٦	٢,٩١	١,٠٣	١٢,٧٣	١٠٠,٠٠
الجيزة	٤٢,٦٤	٥,٧٧	٢٤,٣٢	٩,٠١	٥,٤٣	١٢,٨٣	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٤٠,٢٤	٢٤,٣٠	١٣,٨٨	٦,٨٠	٠,٦٢	١٤,١٦	١٠٠,٠٠
الفيوم	٣٦,١٩	٢٤,١٤	١٧,٠٩	١١,٢٠	٠,٦٣	١٠,٧٥	١٠٠,٠٠
المنيا	٢٥,٤٩	٣٤,٦٣	١٨,٣٨	١٠,٠٥	٠,٩٥	١٠,٥٠	١٠٠,٠٠
اسيوط	٤٣,٥٩	١٩,١٥	١٥,٥٣	٦,٥٧	١,١٣	١٤,٠٣	١٠٠,٠٠
سوهاج	٣٣,٣٤	٢٧,٧٩	١٦,٣٥	٦,٣٩	٠,٤٤	١٥,٦٨	١٠٠,٠٠
قنا	٣٩,١٧	٢٠,١٩	١٥,٧٧	٨,٨٦	٠,٣٩	١٥,٦٢	١٠٠,٠٠
اصوان	٤٢,٥٧	١٥,٢٣	١٥,١٢	٦,٥٦	٠,٣٨	٢٠,١٣	١٠٠,٠٠
الاقصر	٣٥,٤٤	١٨,١٠	١٦,٧٩	١٤,٥٠	٠,٠٠	١٥,١٨	١٠٠,٠٠
جملة القليوبية	٣٨,١٨	١٨,١٥	١٩,١٣	٨,٩٦	٢,٣٣	١٣,٥٦	١٠٠,٠٠
البحر الاحمر	٥٥,٢٢	٠,٩٦	١١,٢٥	٧,٢٢	٠,٦٨	٢٤,٦٧	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٥٩,٩٨	١٩,١٩	٦,٠٢	٣,٩٨	٠,٥٢	١٠,٣١	١٠٠,٠٠
مطروح	٥٤,٣٧	٢,٧٠	٢٩,٨٨	٦,٦٥	٠,٠٠	٦,٤٠	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٤٥,٢٨	٧,٤٩	٢٨,٩١	٨,٨١	١,٢٨	٨,٢٣	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٥٧,٢٢	٥,٠٨	٢٢,٥٩	٤,٩٨	٠,٠٨	١٠,٠٤	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٥٤,٧٧	٢,٦٦	١٩,٩٤	٩,٣٠	٠,٤٩	١٣,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٤٠,٨٩	١١,٢٩	٢١,١٦	٨,١٨	٢,٩٩	١٥,٥١	١٠٠,٠٠

المصدر : المراجع السابق.

الزراعية المرتبة الثانية في المحافظات الحضرية وفي الإسماعيلية والجيزة وجميع محافظات الحدود فيما عدا
الوادى الجديد. وبطبيعة الحال يمثل الدخل من الزراعة المرتبة الثانية في المحافظات الريفية.

(٢) يرتبط هيكل توزيع الدخل العائلى لأسر العينة بهيكل النشاط الاقتصادى السائد داخل المجتمعات المحلية.

(٣) يحتل الدخل الناتج من المشروعات غير الزراعية المرتبة الثالثة في كل من مجموعة محافظات الوجه البحرى
ومجموعة محافظات الوجه القبلى.

٤-٣ تفاوت نصيب الفرد من الدخل (العينة)

كما يتفاوت نصيب المحافظات من الدخل وفي هيكل مصادر الدخل المختلفة بتفاوت أيضا نصيب الفرد
من الدخل، فقد بلغ نصيب الفرد من افراد العينة على المستوى القومى ٣٢٨٤,٥٥ جنيها وفي حين أن نصيب الفرد
من أفراد العينة بلغ ٤٠٨٥,٣٩ جنيها في المحافظات الحضرية أنخفض إلى ما يقرب من ٢٥٦٩,٣٧ جنيها
و٢٥٣٧,٦٧ جنيها في المناطق الحضرية في كلا من مجموعات المحافظات الريفية في الوجه البحرى والقبلى على
الترتيب. ولكن من الملاحظ أن متوسط دخل الفرد في محافظات الحدود بلغ ٣٣٦٧,٢٩ جنيها وهو أعلى من
المتوسط العام على المستوى القومى. (جدول رقم (٣-٥)).

وإذا كان هناك تفاوت في متوسط الدخل في المناطق الحضرية داخل مجموعات المحافظات المختلفة فإن
هناك أيضا تفاوتات بين محافظات المجموعة الواحدة، ففي مجموعة المحافظات الحضرية بلغ نصيب الفرد من الدخل في
بورسعيد حوالى ٤٨٨٢,٢٩ جنيها في حين لم يتجاوز نصيب الفرد في محافظة الإسكندرية ٣٢٥٦,٢٨ جنيها وبهذا
يزيد الفارق بين متوسط دخل الفرد في محافظة بورسعيد وعن محافظة الإسكندرية بحوالى ١٦٢٦,٠١ جنيها وهذا
الفارق يوازى ٥٠% تقريبا من دخل محافظة الإسكندرية . والفارق بين هاتين المحافظتين اكبر من نصيب الفرد من
الدخل في محافظة أسيوط الذى بلغ ١٥٥٣,٧٣ جنيها وأقل قليلا من نصيب الفرد في محافظة سوهاج.

ويتساوى متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية على المستوى القومى الذى بلغ ١٧٣٠,١٥
جنيها الفرق بين نصيب الفرد في محافظة بورسعيد ومحافظة الإسكندرية. وفي واقع الأمر فإن انخفاض نصيب الفرد
من أفراد العينة في المناطق الريفية واضح بصورة حلية عنها في المناطق الحضرية. كما يتضح أن متوسط نصيب الفرد
في مجموعة المحافظات الريفية في الوجه القبلى أقل منها على المستوى القومى إذ بلغت حوالى ١٥٥١,٣٢ جنيها. كما
أن سبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد من أفراد العينة في محافظات الوجه البحرى الذى بلغ حوالى ١٨٥٠,٨٩ لا
يرجع إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية فيها ولكن بسبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في كل من محافظتى
دمياط والإسماعيلية حيث بلغ هذا المتوسط ٢٣٢٠,٦٥ جنيها و٢٠١٥,٢٥ جنيها على الترتيب.

وكما أن متوسط دخل الفرد في المناطق الحضرية لمجموعة المحافظات الحدودية مرتفع فإن متوسط دخل
الفرد في المناطق الريفية في تلك المجموعة من المحافظات مرتفع أيضا.
ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن متوسط دخل الفرد في المناطق الحضرية في محافظات الحدود أعلى منها في المناطق
الريفية حيث بلغ في الأولى ٣٣٦٧,٢٩ جنيها وفي الثانية ٢٢٤٨,٧٦ جنيها.

جدول رقم (٥-٣)

نصيب الفرد من أفراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة لمجموعة المحافظات والمناطق الحضرية

مصادر الدخل	الاجور والمرتبات	الانشطة الزراعية	المشروعات غير الزراعية	الممتلكات العقارية والاراضى	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الدورية الاخري	المحافظات
القاهرة	١٩٥٢,٧٦	٢٢,٤٠	١٠٥٧,٧٨	٣٧٦,٨٢	٢٥٠,٦٨	٧٩٦,٨٥	القاهرة
الاسكندرية	١٤٣٩,٣٠	٤٠,٣٠	٨١٨,٢٩	٩٦,٧٧	١٠٦,٠٥	٧٥٥,٥٦	الاسكندرية
بور سعيد	٢٠٤٧,٢٧	٣٠,٩٩	١٤١٦,٥١	١٩٠,٤٦	٣٥٠,٤٨	٨٤٦,٥٩	بور سعيد
السويس	٢١٦٢,٤٣	٤١,٦٥	٧٧٥,٧٥	١٧١,٩٣	١٤٩,٨٣	٦٢٤,٧٨	السويس
جملة الحضر	١٨١٢,٢١	٢٩,٢٩	١٨٧,٩٣	٢٧١,٧٤	٢٠٦,٢٣	٧٧٨,٠٠	جملة الحضر
دمياط	١١٩٧,٦٩	١٤٧,٧٩	٩٣٠,١٨	٢٢٣,٣٦	٣٦,٨٢	٢٥٢,٧٢	دمياط
الدقهلية	٨٧٣,٠٧	١٢٨,٨٦	٥٧٧,٨٩	٣٠٣,٨٣	٦١,٧٧	٢٩٥,٧٠	الدقهلية
الشرقية	١٠٣٦,٨٧	٧٧,٢٣	٧٠٣,٢١	٢١١,٩٠	٧,٥٦	٢٢٥,٥٧	الشرقية
القليوبية	١٣٤٠,٦	٤٩,٤	٥٥٤,٢	١٩٦,٥	٢٧,٢	٤٨٦,١	القليوبية
كفر الشيخ	٧٦٨,١٩	٢٨٧,٤٦	٨٥٦,٥٥	٣١٧,٩٤	٣٥,٢٧	٣٠٠,١٠	كفر الشيخ
الغربية	١١٨٣,٩٨	٦١,٨٩	٨٧٧,٣٥	٢٠٢,٦٢	١١١,٩٧	٥٣٩,٠٦	الغربية
المنوفية	١٠٨٨,٩٦	١٤٨,٦٦	٥١٨,١٩	١٦٢,٣٨	٥٤,٤٨	٣٩٥,٨١	المنوفية
البحيرة	٩٤٢,٦٢	١٣٧,٠٠	٦٩١,٣٠	٢٢٥,٤٨	٢٥,٩٠	٣٢١,١٠	البحيرة
الاسماعيلية	١٤٣٥,٨٠	١٤١,٤٠	٦٣٥,٩٣	٢٤٤,٩٤	١٠,٨٧	٤٩٨,٤٦	الاسماعيلية
جملة بصرى	١٠٧٦,١٨	١١٩,٧٢	٢٩٧,٨٠	٢٣١,٣٢	٤٢,٨٧	٤٠٢,٥٤	جملة بصرى
الجيزة	١٤٩٧,٠٢٣	٦٧,٠٢٠	٨٤٥,٤٢٨	٢٦٧,٦٩٧	٢٣٤,٨٤	٤٨٨,٠٤٠	الجيزة
بنى سويف	٩٠٨,١١	١٣٤,٣٨	٣٧٧,٥٧	١٤٠,٦٧	٧,٣١	٣٠٤,٨٧	بنى سويف
الفيوم	٩٤٤,٢٦	١١٤,٣٦	٤٦٥,٠١	١٩٥,٨٦	٢٨,٦٤	٢٩٢,٥٨	الفيوم
المنيا	١٠١٤,٤٣	١٩٥,٢٧	٩٩٨,٠٦	٢٥٠,٠٨	٣٣,٠١	٤١٥,٥١	المنيا
اسيوط	٨١٦,٢٣	٦٩,٠٤	٢٩٧,٢٢	١١٩,٩٧	٢٥,٠٢	٢٢٦,٢٦	اسيوط
سيهياح	٧٦٣,٩٢	١٩٠,٢٢	٣٦١,٧٢	١٣٥,٧٨	٥,٤٤	٢٦٠,٢٢	سيهياح
قنا	٩٢٩,٤٣	١٥٧,٢١	٤٢٣,٥٨	١٧٩,٧٧	١٥,٩٣	٣٠٠,٥٠	قنا
اسوان	١٢٤٢,٧٩	٨٧,٦٣	٤٦٩,٢٠	٩٦,٩٨	٦,٤٣	٤٤٧,٣٦	اسوان
الاقصر	٧٩٩,٩١	١٨٩,٥٤	٤٤٠,١١	٣٣٣,٤٧	٠,٠٠	٣٠٤,٧٤	الاقصر
جملة القبلى	١١٣٤,٤١	١١٩,٧٢	٦١٤,١٦	٢٠٣,٩٨	٢٧,٠١	٣٧٧,٥١	جملة القبلى
البحر الاحمر	٢٣٣٩,٧٨	٢٣,٣٨	٤٩٨,١٩	١٢٨,٨١	١٣,٦٦	١٣٤,٤٥	البحر الاحمر
الوادى الجديد	١٨٩٤,١٤	٣٠٧,٢٧	٢٢٤,٤٤	٨٥,٩٧	١٤,٠٣	٣٠٣,١٥	الوادى الجديد
مطروح	١٨٦٣,١٢	٣٦,٨١	٣٣١,٩٤	١٢٩,٣٠	٠,٠٠	٢٤١,٧٧	مطروح
شمال سيناء	١١٨١,٥٩	٧٨,٢٥	١١٢٣,٩٢	٣٤٠,٨٤	٦١,٤٦	٣٠٧,٥٨	شمال سيناء
جنوب سيناء	٣٤٣٣,٧٤	٧٤,٧٩	١١٢٦,٢٨	٢٣٢,٤٩	٧,٥١	٥٩١,٦٢	جنوب سيناء
جملة الحدود	٢١٠٨,٢٨	١٠٧,١٢	٦٤١,٥٣	١٨١,١٥	١٩,٥٣	٣٠٦,٦٨	جملة الحدود
جملة الجمهورية	١٤٥١,٨٩	٧٥,٢٣	٨١٠,٧٥	٢٤٢,٣٨	١٢٢,٥٧	٥٧٠,٧٣	جملة الجمهورية

المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (٦-٣)

نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة بالمناطق الريفية

مصادر الدخل	الاجور	الانشطة	المشروعات	الممتلكات العقارية	الاستثمارات و	الإيرادات الدورية	جملة الدخل
المحافظات	والمرتبات	الزراعية	غير الزراعية	والأراضي	الممتلكات المالية	الأخرى	المستوى الصافي
القاهرة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الإسكندرية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
بور سعيد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
السويس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
جملة المدن							
دمياط	٧٥٦,٨٧	٧٩٥,٤٢	٤١٢,٣٢	٢٤٠,٤٩	٠,٠٠	١١٥,٥٥	٢٣٢٠,٤٥
الدقهلية	٦١٤,٧٦	٤٥٧,٠٣	٢٢٤,٥٩	٢٣٩,٢١	٧,٢٥	١٦٦,٣٠	١٧٢٠,١٤
الشرقية	٥٦٠,١٥	٥٧٧,٣٠	١٤٥,٥٠	٢١٧,٩٢	٤,٨٧	١٨٠,٥١	١٢٨٠,٢٤
القليوبية	٩٢٢,٧١	٣١٧,٤٩	٢٣٦,٩٠	١٧٨,٥٦	٥,١٥	٣٢٤,٨١	١٢٨٥,٢١
كفر الشيخ	٥٣٢,٦٣	٧٠٠,٢٨	٢٧٧,٢٣	٢٦٦,١٦	١١,٩٩	١٩٨,٤٠	١٢٨٨,٢٩
الغربية	٧٢٤,٩٨	٥٦٢,١٧	٢٤٧,٩٠	١٧٢,٢٥	١٥,٦١	٢٠٨,١٦	١٢٩١,٠٧
المنوفية	٧٠٦,٦٠	٣٨١,٧٣	٢٤٦,٩١	١١٥,٩٥	٨,٢٥	٢٥٧,١٥	١٧١٩,٥٧
البحيرة	٥٣١,٦٧	٨٠٥,٧٩	٢٣٨,٩٥	١٩٣,٦٩	١٤,٠٥	١٣١,٩٥	١٩١٦,٠٩
الاسماعيلية	٩١٦,٦٧	٣٥٣,٦٤	٣٦٨,٩٥	١٩٨,٢٢	٣,٣٤	١٧٤,٤٣	٢٠٩٥,٢٥
جملة ريفي	٢٢٤,٢٩	٥١١,٧٧	٢٣٤,٤١	١٩٩,٤٢	٩,١٨١	١٩٠,٦١	١٢١٩,٤٠
الجيزة	٧٢٥,٣٠	٣٦٢,٧٨	٤٢٩,٧٦	٢٤٨,٠٨	٥,٨٠	١٤٤,٧٣	١٢٢٢,٤٤
بنى سويف	٤٥٥,١١	٤٤٦,٧٤	١١٧,١٢	٧٧,٧٠	٩,٥٤	١٥٦,٢٤	١٤٤٢,٤٠
الفيوم	٤٣٤,٦٨	٥٠٨,٦٦	١٩٧,٣٣	١٧٥,٣١	٢,٣٥	١٢٤,٠٦	١٢٥٨,٩٥
المنيا	٣٤٨,٨٢	٩٠٣,٩٢	١٥٤,٤٧	١٩٢,٠٨	١٤,٨٢	١٤٤,٥٤	١٢٥٢,٥٧
السيوط	٤٥٤,٤١	٣٩٠,٥٩	١٥٧,٧٠	٧٠,٤١	٩,٢٣	١٧٠,٢٣	١٢٥٢,٥٧
سوهاج	٣٤١,٨٨	٥٢٢,٠٣	١٧٤,٤٩	٧١,٢٣	٧,٠٤	٢١٣,٤٣	١٢٢٠,١١
قنا	٥٣٠,٤٧	٥٠٠,٢٦	١٧٨,٨٢	١٤١,٥٤	٠,٤٩	٢٦٠,٨٥	١٢١٢,٤٣
اسوان	٥٨٠,٥١	٦١٣,٥٦	١٧٤,٨٠	١٩٦,٨٠	١٠,٥٨	٤٣٣,٨٦	٢٠١٢,١١
الأقصر	٥٩٤,٦٧	٤٩٨,٠٠	٢٢٧,٤٥	٢٣٧,٦٥	٠,٠٠	٢٨٨,٤٣	١٨٤٢,٢٠
جملة القناري	٤٦٧,٥٩	٥٤٢,٧١	١٥١,٠٩	١٤٢,١٢	٧,٨٢	١٨٨,٤٥	١٥٥١,٣٢
البحر الاحمر	٦٧٣,٥٤	٧٢,٩٠	١١٩,٦٧	٢٢٤,٢٢	٢٠,٧٠	١٠٥٣,١٣	٢١٧٤,٤٧
الوادى الجديد	٩٦٧,٧٨	٥٧١,١٧	٦٧,٢٨	٩٨,٧٩	١٠,٤٥	١٨٦,٠٦	١٩٠١,٥٩
مطروح	١٠٠١,٥٥	٩٧,٢٢	١١٤,٠٣	٢٠٦,٢٨	٠,٠٠	٩٨,٧١	٢٥٤٤,١٠
شمال سيناء	٨٣٤,٦٣	٢٢٨,٧٤	٢٤٧,٤٨	٧٦,٥٨	٢,٠٢	٨٠,١١	١٢٩٩,٥٩
جنوب سيناء	١٦٥٩,٧٨	٣٣٥,١٧	٨٤٢,٦٠	١٩٨,٥٩	٠,٠٠	٣٠٠,٢٥	٣٢٢١,٣٩
جملة الحدود	١٠٠٦,٨٩	٢٥٥,٧٩	٤٢٨,٤١	١٦١,٦٩	٢,٨٥	٣٤٩,٢٠	٢٧٤٨,٧٩
جملة الجمهورية	٥٧١,٠٨	٥٤٦,٥٧	٢٢٥,٥١	١٧٥,٧٧	٨,٥٤	١٩٤,٦٩	١٧٢٠,١٥

المصدر : المرجع السابق.

٣-٥ الأنفاق السنوى لأفراد العينة على مجموعات الأنفاق الرئيسية على مستوى

الجمهورية وعلى مستوى الحضر والريف

من الجدول رقم (٣-٧) يتضح أن هناك تفاوتاً واضحاً في الأنفاق السنوى بين المحافظات سواء فيما يتعلق بنود الانفاق السنوى لأفراد العينة أو على المستوى الإجمالى للأنفاق لمجموعات المحافظات المختلفة أو على مستوى المحافظات داخل المجموعات، كما تختلف بين الحضر والريف. وإذا كان الدخل الفردى والناتج المحلى الإجمالى مرتبط بمصادر الدخل والإنتاج الذى يعكس هيكل توزيع المشروعات الإنتاجية والخدمية فإن الأنفاق يعكس شكل توزيع الدخل على المحافظات المختلفة كما يعكس أيضاً القدرة الشرائية للمحافظات.

تستحوذ المحافظات الحضرية ما يقرب من ٤٥% من حجم الإنفاق السنوى الكلى على بنود الأنفاق المختلفة، وتتساوى تقريباً نسبة الأنفاق في كل من مجموعة المحافظات بالوجه البحرى مع مجموعة محافظات الوجه القبلى والتي بلغت حوالى ٢٧% من إجمالى الأنفاق لكل منهما، في حين أن نصيب محافظات الحدود من الأنفاق لا يتجاوز ٢% من هذا الإجمالى.

وبالنظر إلى بنود الأنفاق المختلفة يتضح الآتى:

- (١) بلغ نسبة ما ينفق على الطعام والشراب حوالى ٤٥% من إجمالى الأنفاق على هذا البند استحوذت عليه مجموعة المحافظات الحضرية في حين أن نسبة هذا الأنفاق بلغت حوالى ١٨% و ٣٥% و ٢٠% من إجمالى هذا الأنفاق لكل من مجموعات المحافظات الريفية في الوجه البحرى والقبلى والحدود على الترتيب.
- (٢) يتساوى تقريباً نسبة الأنفاق على السجائر والدخان والميكفات في مجموعات المحافظات الريفية في الوجه البحرى والقبلى حيث أنها بلغت حوالى ٣١% و ٣٠% لكل منهما على الترتيب ولم تتجاوز هذه النسبة ٢% في محافظات الحدود.
- (٣) وتتراوح نسبة الأنفاق على الأثاث والخدمات والرعاية الصحية والانتقال والاتصال والتعليم والثقافة والرياضة والترفيه ما بين ٤٦,٧٣% و ٧٣,٨١% في مجموعة المحافظات الحضرية في حين أن باقى النسبة كانت من نصيب باقى مجموعات المحافظات الأخرى.

ولا يختلف التفاوت بين مجموعات المحافظات فيما يتعلق بنود الأنفاق المختلفة بل أن هذا التفاوت يظهر بصورة جلية داخل كل مجموعة من المجموعات. من الملاحظ أن ما يزيد عن ٣٥% من إجمالى الأنفاق داخل مجموعة المحافظات الحضرية يخصص للأنفاق على الطعام والشراب يليه المخصص للسكن ومستلزماته والتي بلغت حوالى ١٣%. وتفاوتت نسبة المخصص للطعام والشراب بين مجموعات المحافظات المختلفة حيث بلغت ٢٣% في مجموعة محافظات الوجه البحرى و ٤٥% و ٤٣% في كل من مجموعات محافظات الوجه القبلى والحدود.

إلا أن ما يلفت النظر ارتفاع مخصصات الأنفاق على السكن ومستلزماته في مجموعة محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود والتي بلغت ١٩% و ١٥% في كل من المجموعات الثلاث. وتعتبر مخصصات الأنفاق على

جدول رقم (٧-٣)

نسبة الاتفاق السنوى على كل مجموعة من مجموعات الاتفاق الرئيسية بين المحافظات (الحضر والريف)

المحافظات	الطعام والشراب	السجائر والدخان المكيفات	الملابس والأقمشة والخياط وغطية القدم	السكن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقال والاواصل	التعليم	الثقافة والرياضة و الترفيه	المطاعم والمقاهى والنوادي	أوجه الاتفاق الأخرى	اجمالى الاتفاق الاستهلاكي	المدفعات التحويلية	اقساط مدفوعة	اجمالى الاتفاق السنوى
القاهرة	٢٦,٤٤	٢١,٧٠	٢٧,٤٥	٢٦,٢٢	٣٢,٣٣	٢٦,٢٢	٤٩,٢٢	٣٢,٣١	٣٦,٩١	٣٢,٩١	٣١,٣١	٢٨,٠٣	٢٤,١٢	٢٥,٤١	٢٧,٩٣
الاسكندرية	١٣,٠١	١١,٤٤	١١,٢٦	٧,٤١	٨,٥٥	١٤,٩٢	١٥,٢٧	١٣,٠٠	١١,٣١	١٦,١٠	١٢,٠٣	١١,٤٢	٨,٤٠	٧,٢٣	١١,٢٢
بور سعيد	٣,١٠	١,٤٦	٢,٤٩	١,٦٧	٣,٤٣	٣,٣٦	٥,٦٧	٢,٧٥	٢,٦١	١,٢٢	٣,٨٣	٢,٧٤	٣,٥٤	٦,٤٤	٢,٧٨
السويس	٢,٣٠	١,٨٧	٢,٢٤	١,٨٥	٢,٩٨	٢,٢٢	٣,٦٤	٢,٢٢	٢,٢٤	١,١٨	٢,٦٩	٢,١٩	٤,٢٦	٩,٤٨	٢,٢٨
جملة الحضر	٤٤,٨٤	٣٦,٤٦	٤٣,٤٣	٣٧,٣٧	٤٧,٢٩	٤٦,٧٣	٧٣,٨١	٥١,٢٩	٥٣,٠٧	٥٢,٤١	٤٩,٨٦	٤٤,٣٩	٤٠,٣٢	٤٨,٥٧	٤٤,٣٠
دمياط	١,١٧	١,٤١	١,٧٩	١,٤٧	١,٠١	١,٣٤	١,٤٤	١,٩٣	١,٥٩	١,٠٩	١,٣٥	١,٣٥	٠,٩٤	٠,٦٤	١,٢٩
الدقهلية	٢,٣٠	٣,٤٤	٤,١٤	٥,٥٨	٢,٤١	٤,٦٥	٣,٤٢	٣,٧٦	٢,٦٣	٢,٠٩	٢,٨٨	٣,٢٥	٤,٨١	٣,٣٠	٣,٢٨
الشرقية	٢,٣٦	٤,٤٠	٤,٧٩	٦,١٢	٢,٥٩	٣,١٨	٣,٢٢	٣,٧٣	٢,٣٣	٢,٠٧	٢,٩٥	٤,٨٣	٣,٦٥	٠,٤٧	٤,٧٩
القليوبية	٢,٣٩	٣,٩٤	٣,٤٨	٣,٩٥	٣,٤٦	٣,٨٥	٤,١٨	٣,٧٩	٣,٦٤	٣,٩٠	٣,٦٧	٤,١٤	٣,٩٥	١٠,٤٦	٤,١٦
كفر الشيخ	١,٨٨	٣,١٧	٢,٧٠	٣,٤٩	٢,١٩	٢,٥٢	١,٨٢	٢,٢٥	١,٩٤	١,٣٥	٢,١٨	٢,٢٥	٣,٨٢	١,٦٤	٢,٢٨
الغربية	٢,٧٥	٥,٠٠	٥,١٦	٤,٧٥	٦,٦٣	٥,٠٧	٤,٧٣	٤,٨٠	٤,٩٨	٤,٨١	٤,٧٢	٣,٩٨	٥,٥٦	٢,٢٨	٤,٠١
المنوفية	١,١٨	٣,٤٢	٢,٦٧	٢,٦٩	٣,٤٨	٣,٨٢	٢,٧٣	٢,٧٦	٢,٣٨	٢,٩٧	٢,٤٦	٢,١٢	٢,٥٣	٥,٠٤	٢,١٥
البحيرة	٢,٦٤	٥,٣١	٥,٨٣	٤,٧٨	٣,٨٦	٤,٧٥	٤,٠٨	٣,٠٣	٢,٩٢	٣,٤٨	٣,٩٩	٣,٦٣	٤,٤٥	١,٣٥	٣,٦٤
الاسماعيلية	١,٣١	١,٣٠	١,٨٠	١,٥٠	١,٠٧	١,١٥	١,٦٧	١,١٠	٠,٨٦	٠,٨٧	٠,٩٩	١,٢٩	٠,٥١	٠,٥١	١,٢٦
جملة بحرى	١٧,٩٩	٣١,٣٩	٣٢,٣٧	٣٤,٣٣	٢٦,٧٠	٢٠,٢٥	٢٧,٣٠	٢٦,٢٠	٢٣,٢٧	٢٣,٤٦	٢٥,٢٠	٢٦,٧٩	٣٠,٢٢	٢٥,٦٨	٢٦,٨٧
الحيزة	١٠,٠٩	٨,٩٦	٧,٧٧	٩,٠٦	١١,٨٥	٧,٧٣	١٢,٩٦	١٠,٧٣	١٠,٩٠	١٠,٩٠	٩,٦٩	٩,٤٢	١٠,٤٦	١٦,٤٠	٩,٤٧
بنى سويف	٣,٠٨	٢,٥١	١,٣٤	١,٩٢	١,٥٣	١,٩٠	١,٥٠	١,٥٩	١,٤٤	١,٣٢	١,٦٧	٢,١٢	١,٧٥	١,٩٢	٢,١١
الفيوم	٢,٤٠	٢,٣٧	١,٦٧	٢,٠١	١,٠٦	١,٢٢	١,٤٣	١,٢٠	١,٠٧	١,٣٠	١,١٨	١,٨٠	١,١١	٠,٢٦	١,٧٨
المنيا	٥,٤٨	٤,٣٨	٢,٨٩	٣,٧١	٢,٨١	٢,٤٢	١,٧٦	١,٩٢	٢,٤٦	٢,٨٧	٢,٨٥	٣,٧٥	٤,٨٢	٠,٢٩	٣,٧٦
اسيوط	٣,٣٧	٣,٠٠	٢,١٠	٢,٥١	١,٩٩	١,٨١	١,٥١	١,٤٥	١,٥٥	٢,١٥	١,٩٨	٢,٤٥	٢,٨٢	٠,٧١	٢,٤٥
سوهاج	٣,٧٦	٣,٠٦	٢,٦٣	٢,٣٥	١,٨٩	٢,١٠	١,٦٤	١,٧٣	١,٧٣	١,٠٧	١,٥٩	٢,٦٠	١,٩٠	٠,٥٠	٢,٥٧
قنا	٣,١٦	٢,٩٥	١,٧٦	٢,٢٩	١,٤٨	٢,٥٨	١,٦٧	١,٣١	١,٥٤	٠,٦٦	١,٨٩	٢,٢٩	١,٨٥	١,٢٦	٢,٢٧
اسوان	٢,٠٤	٢,١٠	١,٧٨	١,٥١	١,١٢	١,٣١	١,٢٧	٠,٩٨	١,٢١	١,١٢	١,٧٢	١,٢٢	١,٢٦	٠,٠٦	١,٦١
الاقصر	١,٢٣	٠,٨٠	٠,٤٦	٠,٨٤	٠,٤٢	٠,٣٥	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٤١	٠,٧٦	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٧٤
جملة القبلى	٣٤,٦٢	٣٠,١٣	٢٢,٤٠	٢٦,٢٠	٢٤,١٤	٢١,٤٢	٢٣,٧٦	٢١,٢٠	٢٢,٣٦	٢٢,٥٩	٢٣,٠٠	٢٦,٨٠	٢٦,٤٤	٢١,٤١	٢٦,٧٧
البحر الاحمر	٠,٥٦	٠,٤٨	٠,٣٢	٠,٤٥	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٣٤	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٧١	٠,٣٤	٠,٤٢
الوادي الجديد	٠,٤٨	٠,٢٦	٠,٤٢	٠,٣١	٠,٥١	٠,٢١	٠,٣٢	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٣٤	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٣٧
مطروح	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٢٦	٠,٤٢	٠,٢١	٠,٣٨	٠,٤٨	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٤٩	٠,٢٩	٠,٣٧	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٣٧
شمال سيناء	٠,٤٤	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٥٣	٠,١٩	٠,١٨	٠,١٠	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٢٧	٠,٠١	٠,٣٥
جنوب سيناء	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٢٩	٠,٧٦	٠,٣٢	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٤٦	٠,٥١	١,٢٧	٢,٨٧	٠,٥٤
جملة الحدود	٢,٥٥	٢,٠١	١,٨٠	٢,١٠	١,٨٧	٢,٤٣	١,٣١	١,٣١	١,٣٠	١,٥٤	١,٩٤	٢,٠٣	٣,٠٢	٤,٣٤	٢,٠٦
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

السكن ومستلزماته في مجموعة المحافظات الحضرية أقل من المستوى القومى في حين أن ما خصص لهذا البند في كل مجموعات المحافظات الثلاث الأخرى أعلى من المستوى القومى.

وتفاوتت نسبة الأنفاق على الملابس والأقمشة وأغطية القدم والتي تأخذ المرتبة الثالثة بين بنود الأنفاق المختلفة، وتتساوى نسبة الأنفاق على هذا البند على مستوى مجموعة المحافظات الحضرية والمتوسط العام على المستوى القومى. إلا أن نسبة الأنفاق على مستوى مجموعة محافظات الوجه البحرى ترتفع عن المستوى القومى حيث بلغت حوالى ١٣% في حين أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالى ٩% في مجموعة محافظات الوجه القبلى والحدود تقريبا.

ويشير الجدول رقم (٣-٨) أن المخصص للأنفاق الاستهلاكى على المستوى القومى بلغ حوالى ٩٧% من إجمالى الأنفاق في حين أن الأنفاق على المدفوعات التحويلية وأقساط المدفوعات بلغت حوالى ٣% تقريبا من هذا الإجمالى. وعموما لم يلاحظ من الجدول رقم (٣-٨) تفاوتاً كبيراً بين مجموعات المحافظات المختلفة فيما يتعلق بإجمالى الأنفاق الاستهلاكى.

٣-٥-١ نسبة الأنفاق السنوى على بنود الأنفاق الرئيسية (المستوى الحضرى)

يتفاوتت نسبة إجمالى الأنفاق الاستهلاكى في المناطق الحضرية بين مجموعات المحافظات المختلفة حيث تصل هذه النسبة إلى حوالى ٥٩% في المحافظات الحضرية في حين أنها لا تتعدى ٢٠% في كل في المناطق الحضرية بمجموعة محافظات الوجه البحرى والقبلى وحوالى ١,٥% في محافظات الحدود.

لا يختلف ترتيب الأهمية النسبية للأنفاق سواء على المستوى القومى أو المستويات الأخرى لمجموعة المحافظات الحضرية ومجموعات محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود، حيث كان ترتيب بند الأنفاق على الطعام في المرتبة الأولى يليه السكن ومستلزماته ثم الملابس والأقمشة وأغطية القدم، وفي المرتبة الرابعة يأتي بند الأنفاق على الانتقال والاتصال والذي بلغت نسبته ٧,٤% من إجمالى الأنفاق على المستوى القومى.

ومن الملاحظ أن الترتيب السابق لبنود الأنفاق لا يختلف على مستوى المحافظات المختلفة إذ يبدو أن الأنفاق مركزاً في الطعام والشراب والسكن ومستلزماته والملابس والأقمشة وأغطية القدم والانتقال والاتصال. (انظر الجدول رقم (٣-٩)).

ومن الجدول رقم (٣-١٠) يتضح وجود تفاوتاً واضحاً بين مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعات المحافظات الأخرى في الوجه البحرى والقبلى والحدود إذ بلغت ٥٥,٣١% و ٢٢,١٩% و ٢٠,٨٤% و ١,٦٧% من إجمالى الأنفاق على المستوى القومى على الترتيب.

جدول رقم (٨-٣)

نسبة قيمة الاتفاق السنوى على كل من مجموعات الاتفاق الرئيسية

حسب كل بند من بنود الاتفاق والمحافظة داخل كل محافظة

بنود الاتفاق المحافظات	الطعام والشراب %	السجائر والدخان والمكيفات	الملابس والإكسسوارات والخياطة وإغطية القدم	السكن و مستلزماته %	الاتصالات والتجهيزات والخدمات المنزلية %	الخدمات والرعاية الصحية %	الانتقال والإتصال %	التعليم %	الثقافة والرياضة و الترفيه %	المطاعم والمقاهي والنوادي %	أوجه الاتفاق الأخرى %	إجمالي الاتفاق الاستهلاكي %	المدفوعات التحويلية %	اقتساط مدفوعة %	إجمالي الاتفاق السنوى %
القاهرة	٣٣,٠٦	٢,٤٥	١٠,٤٠	١٤,١٩	٣,٠٤	٤,١٩	٩,٠١	٦,٢٢	٦,٤١	٢,٧٥	٥,٧٦	٩٧,٤٨	٢,١٤	٠,٣٨	١٠٠,٠٠
الإسكندرية	٤٠,١١	٣,١٨	١٠,٥٢	٩,٨١		٥,٨٩	٦,٨٩	٥,٩٩	٤,٨٤	٣,٢٢	٥,٤٦	٩٧,٨٩	١,٨٤	٠,٢٧	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٣٨,٨٩	١,٦٥	٩,٤٧	٨,٩٩	٣,٢٤	٥,٤١	١٠,٤٣	٥,١٧	٤,٥٦	٠,٩٩	٧,٠٧	٩٥,٨٧	٣,١٦	٠,٩٧	١٠٠,٠٠
السويس	٣٥,٣٣	٢,٥٩	١٠,٤٠	١٢,٢١	٣,٤٤	٤,٣٦	٨,١٩	٥,٠٩	٤,٧٨	١,١٧	٦,٠٦	٩٣,٦٢	٤,٦٤	١,٧٤	١٠٠,٠٠
جملة حضر	٣٥,٣٤	٢,٥٩	١٠,٣٧	١٢,٦٤	٢,٨٠	٤,٧١	٨,٥٢	٦,٠٣	٥,٨١	٢,٦٨	٥,٧٨	٩٧,٢٩	٢,٢٦	٠,٤٦	١٠٠,٠٠
دمياط	٤٥,٥٧	٢,٤٩	١١,٠١	١٢,٨٠	١,٧٩	٤,٠١	٥,٠٥	٣,١٤	٤,٩١	٢,٧٨	٤,٧٤	٩٨,٢٩	١,٥٦	٠,١٥	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٤١,٨٨	٢,٠٤	٩,٥١	١٦,٨٤	١,٧٣	٥,٢٤	٥,٤٢	٣,٦٦	١,٣٨	٣,٨٢	٣,٥٦	٩٥,٩٤	٣,٣٧	٠,٦٩	١٠٠,٠٠
الشرقية	٤٣,٣٤	٣,١٠	١١,٨٦	١٩,١٣	١,٥١	٢,٨٨	٤,٧٩	٤,١٩	٢,٧٠	١,٠٩	٣,٥٦	٩٥,١٤	٣,٨٢	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
القليوبية	٤٠,١٦	٢,٦٩	٨,٧٣	١٤,١١	٢,١٤	٤,٥٦	٦,٥٨	٥,٦٣	٤,٧٩	٢,٤٦	٥,٠٥	٩٧,٠٠	٢,١٧	٠,٨٤	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٤٩,٣١	٢,٧١	٩,٣٨	١٦,٤٨	١,٤١	٢,٢٢	٣,٤٩	٤,٠٠	٣,٥٦	١,٠٦	٤,٠٠	٩٧,٦٤	٣,١٦	٠,٢٠	١٠٠,٠٠
الغربية	٣٧,٦٦	٢,٦٨	١١,١٤	١٢,٩٥	٣,٨٨	٤,٥٠	٥,٩٦	٥,١٧	٥,٢٧	٢,٣٤	٥,٤١	٩٦,٩٥	٢,٨٦	٠,١٩	١٠٠,٠٠
المنوفية	٣٧,٧٣	٢,٩٦	٩,٦١	١٥,٠٤	٣,٦٩	٧,٠٢	٥,٦٢	٥,١٨	٣,٩٣	٢,٣٧	٤,٢٤	٩٦,٨٨	١,٨٥	١,٢٧	١٠٠,٠٠
البحيرة	٤٦,٤٨	٣,٠٤	١١,٠٤	١٢,٧٨	١,٧٩	٤,١٩	٥,٦٢	٣,٦٤	٣,٠٤	١,٧٨	٤,٣٨	٩٧,٧٦	٢,٠٥	٠,١٩	١٠٠,٠٠
الإسماعيلية	٤٤,٢١	٢,٤٨	١٣,٦٧	١٤,٢١	٢,٠١	٣,٨٧	٦,٠٢	٤,٤٧	٣,٠٤	١,٢٥	٣,٦٠	٩٨,٨٣	٠,٩٩	٠,١٨	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٤٢,٤٦	٢,٧٠	١٠,٥٦	١٤,٩٤	٢,٢٨	٤,٢٦	٥,٤٤	٤,٥٣	٣,٩٣	١,٨٤	٤,٤٠	٩٧,٢١	٢,٢٤	٠,٤٠	١٠٠,٠٠
الجيزة	٣٤,٣٧	٢,٧١	٨,٦٧	١٣,٢٤	٣,٧٢	٣,٩٨	٨,٠٥	٦,٧٣	٦,٠٦	٢,٨٢	٥,٨٠	٩٦,١٦	٣,٠٠	٠,٨٤	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٤٥,٨٠	٣,١٦	٧,٢٨	١٣,٩٦	٢,١٨	٤,١٥	٥,٣٥	٤,٨٢	٤,٣١	١,٦٧	٤,٨٩	٩٧,٥٦	٢,٠٠	٠,٤٤	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٤,٠١	٣,١٢	١٠,٢٤	١٥,٥٩	١,٨٥	٣,٧٩	٦,٠٠	٤,٨١	٣,٠٩	١,٦٤	٤,٠٨	٩٨,٢٣	١,٦٧	٠,١٠	١٠٠,٠٠
المنيا	٤٥,٣٤	٣,٥٨	٩,٤٦	١٢,٨٩	٢,٣١	٣,٩٣	٣,٤٥	٣,٦٦	٤,٠٦	٣,٠٧	٥,٠٢	٩٦,٧٨	٣,١٦	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
السيوط	٤٤,٤٦	٤,٤٧	١٠,١٩	١٧,٠٣	١,٩٥	٢,٨٦	٣,٣٥	٣,٥٦	٣,٣٣	١,٨٤	٤,٣٢	٩٧,٢٦	٢,٤٨	٠,١٦	١٠٠,٠٠
سوهاج	٤٧,٠٨	٣,٤٥	١١,٣٠	١٥,٤٦	١,٨٨	٣,٥٢	٣,٠٥	٣,٩٢	٣,٤٨	١,١٣	٣,٤٣	٩٧,٦٩	٢,١٩	٠,١١	١٠٠,٠٠
قنا	٤٥,٦٤	٤,١٠	٩,١٢	١٦,٠٨	١,٥٥	٤,٤٤	٣,٨٧	٣,٥٥	٣,٧٣	٠,٩٠	٤,٨٧	٩٧,٨٥	١,٧٤	٠,٤٢	١٠٠,٠٠
أسوان	٤٢,٠١	٣,٩١	١٢,٣٧	١٤,٣٣	١,٧٢	٣,١٢	٤,٦٠	٣,٣٧	٤,١٣	١,٨٣	٥,٦٢	٩٧,٠٣	٢,٩٥	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
الأقصر	٥٣,٩٣	٣,٢٨	٨,٣٤	١٥,٨٥	١,٥١	٢,١٤	٤,٦٤	٣,٢٠	٢,٧٤	٠,٦٤	٣,٥٣	٩٩,٧٩	٠,٢١	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	٣٩,٩٤	٣,٢١	٩,٢٩	١٤,١٣	٢,٨٢	٣,٧٩	٦,٠٦	٥,٢٨	٤,٨٨	٢,٢٨	٥,١٩	٩٦,٨٦	٢,٦٤	٠,٥١	١٠٠,٠٠
البحر الأحمر	٥١,٠٣	٣,٥٧	٩,٦٧	١٢,٤٨	١,٨٧	٣,٣٧	٣,٥١	٢,٧٤	٣,٤٦	٢,٠٩	٤,٢٧	٩٨,٥٥	٠,٩٧	٠,٤٨	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٤١,٣٦	١,٩٤	٩,٩٣	١٣,٩٤	٢,٤١	٢,٣٩	٥,٤٦	٣,٥١	٣,٣٠	٣,٠١	٦,٨٤	٩٤,١٠	٥,٠٤	٠,٨٧	١٠٠,٠٠
مطروح	٤١,٥٧	٣,٢٧	٩,٩٦	١٤,٨٨	١,٩٣	٤,٦٧	٦,٢٥	٤,٤٩	٤,٩٦	٠,٩٣	٤,٨٠	٩٧,٢٤	٢,٠٨	٠,٦٧	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٣٧,٥٨	٢,٢٢	٩,٣٨	١٩,٣٣	٢,٦٤	٣,٥٠	١١,٠٤	٢,٩٧	٢,٨٧	٠,٨٧	٦,١٤	٩٨,٦٤	١,٣٦	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٣٧,٠٤	٢,٩١	٩,٦٠	١٥,٣٣	١,٨١	٢,٤٩	٦,٩٨	٣,٥٠	٣,١٢	٢,٢١	٤,٢٨	٨٩,٢٦	٨,٢٣	٢,٥١	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٤١,٤١	٢,٨٠	٩,٦٩	١٥,١٩	٢,١٠	٣,٢٠	٦,٦٦	٣,٤٣	٣,٤٣	١,٩٦	٥,١٨	٩٥,٠٥	٣,٩١	١,٠٤	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٣٧,٧٥	٢,٧٤	١٠,١٨	١٢,٤٣	٢,٦٩	٤,٤٢	٧,٤٠	٥,٥٥	٥,٢٢	٢,٤٢	٥,٣٨	٩٧,١٨	٢,٣٥	٠,٤٧	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

٣-٥-٢ نسبة الأنفاق السنوى على بنود الأنفاق الرئيسية (المستوى الريفى)

تتفاوت نسبة إجمالى الأنفاق الاستهلاكي بين ريف مجموعات المحافظات في الوجه البحرى ومجموعات محافظات الوجه القبلى والحدود حيث بلغت ٥٩,٣١%، ٣٧,٨٤% و ٢,٨٥% على الترتيب. وهذا الترتيب لا يختلف في مجموعة بنود الأنفاق الأخرى. وتتفاوت نسبة الأنفاق في جميع بنود هذا الأنفاق في الريف بين محافظات كل مجموعة من مجموعات المحافظات المختلفة (انظر الجدول رقم (٣-١١)).

٣-٦ حساب معامل تركيز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة

أظهرت قياسات الدخل أن هناك فروق بين المحافظات بصورة واضحة وحلية. وواضح أن الفروق بين المحافظات والأقاليم تؤدي إلى تركيز السكان في بعض المناطق نتيجة لتركز الدخل داخل تلك المناطق وهذا يؤدي إلى تركيز الاستهلاك أيضا. والمقياس الذى بين ايدينا وهو معامل تركيز السكان الدخل من المقاييس تحاول وصف درجة العلاقة بين الأنشطة والسكان ووحدة المساحة.

ويعتمد هذا المقياس على فرض أنه إذا كان توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكانى يتم بطريقة عادلة فإن كل نقطة من نقاط الهيكل المكانى يجب أن تحتوى بالضرورة على نسبة متساوية من هذه الأنشطة أو بمعنى آخر أن تستحوذ كل نقطة من نقاط المساحة على نفس القدر من الأنشطة الاقتصادية. وهذا الفرض النظرى لا يحدث في الحياة العملية وبالتالي لابد من بحث عن معيار أو مقياس يقيس معاملات التركيز المكانى للسكان والأنشطة التى يعبر عنها الدخل الناتج منها لحولاء السكان.

وهذا المقياس يعكس إلى حد كبير حدة التفاوت بين نصيب هذه التقسيمات ودرجة التركيز في بعض الوحدات المكانية أو وجود طاقة استيعابية غير مستغلة في بعض الوحدات المكانية الأخرى كمؤشر هام لسياسة التنمية وإعداد توزيع رشيد لقوى النمو.

وبحساب معامل تركيز السكان يتضح انه بلغ حوالى ٤٥,١% وهذا يعنى أن أكثر من نصف السكان يمكن تحريكهم بين المحافظات المختلفة حتى يمكن أن نحقق النصيب العادل من السكان لكل محافظة وبما يتفق والمساحة المأهولة لها. وإن كان هذا التحرك لا يتعلق فقط بانتقال السكان ولكن لابد أن يرتبط بالقوى الانتاجية التى تساعد على إعادة تركيز السكان.

وفيما يتعلق بمعامل تركيز الدخل يتضح أنه بلغ حوالى ٥٠,٦% وهذا يعنى أن تركيز الدخل اعلى من تركيز السكان الذى بلغ حوالى ٤٥,١%. وهذا له دلالة علمية على جانب كبير من الأهمية إذ أن هذا التركيز الكبير للدخل يعنى أن المناطق التى يتركز بها الدخل هي مناطق خادبة ومؤثرة على ما حولها من مناطق وبما يعنى أيضا أن هناك فوارق كبيرة داخل المجتمع المصرى. كما يعنى أن تركيز الدخل بصورة أكثر من تركيز السكان أن الطلب الكلى على السلع الاستهلاك النهائى والسلع النهائية وخاصة السلع الصناعية لها مرونة دخلية عالية. وهذه النتيجة

جدول رقم (٩-٣)

نسبة قيمة الاتفاق السنوى على كل من مجموعات الاتفاق الرئيسية

حسب كل بند من بنود الاتفاق بين المحافظات (حضر) الحضر

بنود الاتفاق المحافظات	الطعام والشراب %	السجائر والدخان والمكيفات %	الملابس والأقمشة و الخياط وغطية القدم %	السكن و مستلزماته %	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية %	الخدمات والرعاية الصحية %	الانتقال والا اتصال %	التعليم %	الثقافة والرياضة و الترفيه %	المطاعم والمقاهى والنوادي %	أوجه الاتفاق الأخرى %	اجمالى الاتفاق الاستهلاكى %	المدفوعات التحويلية %	اقتساط مدفوعة %	اجمالى الاتفاق السنوى %
القاهرة	٣٢,٦١	٣٣,٢٨	٣٨,٠٠	٣٩,٣٥	٤٢,٠٦	٣٥,٣٣	٤٥,٣٤	٤١,٧٢	٤٥,٧٢	٤٢,٢٩	٣٩,٨٤	٣٧,٣٥	٣٣,٨٨	٣٠,٤٣	٣٧,٢٣
الاسكندرية	١٦,٠٤	١٧,٥٤	١٥,٥٩	١١,٠٣	١١,١٢	٢٠,١١	١٤,٠٧	١٦,٢٨	١٤,٠١	٢٠,٠٨	١٥,٣١	١٥,٢١	١١,٨٠	٨,٦٦	١٥,١٠
بور سعيد	٣,٨٢	٣,٨٢	٣,٤٥	٢,٤٨	٤,٤٦	٤,٥٤	٥,٢٢	٣,٤٥	٣,٢٤	١,٥٢	٤,٨٧	٣,٦٦	٤,٩٨	٧,٧٢	٣,٧١
السويس	٢,٨٤	٢,٨٨	٣,١٠	٢,٧٦	٣,٨٨	٣,٠٠	٣,٣٦	٢,٧٨	٢,٧٨	١,٤٧	٣,٤٢	٢,٩٢	٥,٩٨	١١,٣٥	٣,٠٣
جملة الحضر	٥٥,٣١ م.ج.	٥٥,٩٢ م.ج.	٦٠,١٤ م.ج.	٥٥,٦٢ م.ج.	٦١,٥٣ م.ج.	٦٢,٩٨ م.ج.	٦٧,٩٩ م.ج.	٦٤,٢٣ م.ج.	٦٥,٧٤ م.ج.	٦٥,٣٥ م.ج.	٦٣,٤٤ م.ج.	٥٩,١٣ م.ج.	٥٦,٦٤ م.ج.	٥٨,١٦ م.ج.	٥٩,٠٧ م.ج.
دمياط	١,٤٤	١,٠٩	١,٢٩	١,١٤	٠,٨٠	١,٠٨	٠,٨٢	٠,٦٨	١,١٢	١,٣٧	١,٠٥	١,٢١	٠,٧٩	٠,٣٨	١,٢٠
الدقهلية	٢,٨٤	١,٩١	٢,٣٩	٣,٢١	١,٦٥	٣,٠٤	١,٨٨	٢,٠٤	١,٧٩	١,٤٦	١,٨٢	٢,٥٣	٣,٦٧	٣,٧٩	٢,٥٦
الشرقية	٢,٩١	٢,٨٧	٢,٩٥	٣,٦١	١,٤٢	١,٦٥	١,٦٤	١,٩١	١,٣١	١,١٤	١,٦٧	٢,٥٦	١,٩٦	٠,٢٣	٢,٥٣
القليوبية	٢,٩٥	٢,٧٢	٢,٣٨	٢,٩١	٢,٢٠	٢,٨٦	٢,٤٧	٢,٨١	٢,٥٤	٢,٨٢	٢,٦٠	٢,٧٧	٢,٥٥	٤,٩٨	٢,٧٧
كفر الشيخ	٢,٣٢	٢,٧٦	١,٦٤	٢,١٨	٠,٩٣	٠,٨٩	٠,٨٤	٠,٦٨	١,٢٨	١,٢١	١,٣٢	١,٧٩	١,٦٣	٠,٧٥	١,٧٨
الغربية	٣,٣٩	٣,٣٣	٣,٧٢	٣,٢٨	٤,٩٠	٣,٤٦	٢,٧٤	٣,١٧	٣,٤٣	٣,٢٨	٣,٤٢	٣,٣٩	٤,١٣	١,٣٨	٣,٤٠
المنوفية	١,٤٦	١,٥٧	١,٣٧	١,٦٣	٢,٠٠	٢,٣١	١,٠١	١,٣٦	١,١٠	١,٤٣	١,١٥	١,٤٥	١,١٥	٣,٩٦	١,٤٦
البحيرة	٣,٢٦	٢,٩٣	٢,٨٧	٢,٥٢	١,٧٦	٢,٥١	١,٧٣	٢,٠١	١,٥٤	١,٩٥	٢,١٥	٢,٦٦	٢,٣٠	١,٠٧	٢,٦٤
الاسماعيلية	١,٦١	١,٢٥	١,٨٥	١,٤٦	١,٠٣	١,٢١	١,١٢	١,١١	٠,٨٠	٠,٧١	٠,٩٢	١,٤٠	٠,٥٨	٠,٥٤	١,٣٨
جملة بحرى	٢٢,١٩	١٩,٤٣	٢٠,٤٦	٢١,٩٤	١٦,٦٨	١٩,٠٢	١٤,٥١	١٦,١٠	١٤,٨٦	١٤,٩٣	١٦,١١	١٩,٧٦	١٨,٧٧	١٧,٠٩	١٩,٧٢
الجيزة	٨,٩٢	٩,٧١	٨,٣٤	٩,٦٦	١٣,٥٦	٨,٨٢	١٠,٦٦	١١,٨٨	١١,٣٧	١١,٤٠	١٠,٥٧	٩,٦٩	١٢,٤٩	١٧,٦٨	٩,٨٠
بنى سويف	١,٣٧	١,٣١	٠,٨١	١,١٨	٠,٩١	١,٠٦	٠,٨٢	٠,٧٨	٠,٩٤	٠,٧٨	١,٠٣	١,١٤	٠,٩٦	١,٠٧	١,١٣
الفيوم	١,٠٥	١,٠٢	٠,٩٠	١,٠٤	٠,٦٢	٠,٧٧	٠,٧٣	٠,٧٨	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦٨	٠,٩١	٠,٦٤	٠,٢٠	٠,٩٠
المنيا	٢,٢٥	٢,٤٥	١,٧٤	١,٨٠	١,٦١	١,٦٧	٠,٨٧	١,٢٤	١,٤٦	٢,٣٧	١,٧٥	١,٨٧	٢,٥٢	٠,٢٤	١,٨٧
اسيوط	١,٧٤	٢,٤١	١,٤٨	١,٨٧	١,٠٧	٠,٩٦	٠,٦٧	٠,٩٥	٠,٩٤	١,١٢	١,١٩	١,٤٨	١,٥٦	٠,٥١	١,٤٨
سوهاج	١,٦٩	١,٧١	١,٥١	١,٥٦	٠,٩٥	١,٠٨	٠,٥٦	٠,٩٦	٠,٩٠	٠,٦٣	٠,٨٦	١,٣٦	١,٢٧	٠,٣٣	١,٣٦
قنا	١,٧٢	٢,١٣	١,٢٨	١,٧١	٠,٨٢	١,٤٣	٠,٧٥	٠,٩١	١,٠٢	٠,٥٣	١,٢٩	١,٤٣	١,٠٥	١,٢٧	١,٤٣
اسوان	١,٣٦	١,٧٥	١,٤٨	١,٣٠	٠,٧٨	٠,٨٦	٠,٧٦	٠,٧٤	٠,٩٧	٠,٩٢	١,٢٨	١,٢٢	١,٥٣	٠,٠٧	١,٢٢
الاقصر	٠,٧٣	٠,٦١	٠,٤٢	٠,٦٠	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,١٣	٠,٣٤	٠,٥٢	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٥١
جملة القبلى	٢٠,٨٤	٢٣,١٠	١٧,٩٦	٢٠,٧٢	٢٠,٦١	١٦,٩٠	١٦,١٣	١٨,٧٣	١٨,٤٠	١٨,٤٩	١٨,٩٨	١٩,١٣	٢٢,٠٦	٢١,٣٧	١٩,٦٩
البحر الاحمر	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٩	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٣٠	٠,١٢	٠,٣٠	٠,٢٩
الوادى الجديد	٠,٣٠	٠,١٩	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,١٥	٠,٢٠	٠,١٧	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٢٧	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٢٧
مطروح	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٢٨	٠,٢٢	٠,٢١	٠,٢٣	٠,١٠	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢٦
شمال سيناء	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٤١	٠,٢٨	٠,٢٢	٠,٤٢	٠,١٥	٠,١٦	٠,١٠	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,١٦	٠,٠٠	٠,٢٨
جنوب سيناء	٠,٤٠	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٤٧	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٣٧	١,٤٣	٢,٢٠	٠,٤١
جملة الحدود	١,٦٧	١,٥٥	١,٤٥	١,٧٢	١,١٩	١,١٠	١,٣٧	٠,٩٤	١,٠٠	١,٢٣	١,٤٦	١,٤٩	٢,٥٣	٣,٣٩	١,٥٢
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : المرجع السابق.

جدول رقم (١٠-٣)
نسبة اتفاق كل محافظة على مجموعات الاتفاق الرئيسية
حسب كل بند من بنود الاتفاق محافظة (حضر)

المحافظات	الطعام والشراب	السجائر والدخان المكيفة	الملابس والأقمشة والخيوط وأغطية القدم	السكن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقال والإتصال	التعليم	الثقافة والرياضة و الترفيه	المساعم والمقاهي والنوادي	أوجه الاتفاق الأخرى	إجمالي الاتفاق الاستهلاكي	المدفوعات التحويلية	أقساط مدفوعة	إجمالي الاتفاق السنتوي
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
القاهرة	٣٣,٠٦	٢,٤٥	١٠,٤٠	١٤,١٩	٣,٠٤	٤,١٩	٩,٠١	٦,٢٢	٦,٤١	٢,٧٥	٥,٧٦	٩٧,٤٨	٢,١٤	٠,٣٨	١٠٠,٠٠
الإسكندرية	٤٠,١١	٣,١٨	١٠,٥٢	٩,٨١	١,٩٨	٥,٨٩	٦,٨٩	٥,٩٩	٤,٨٤	٣,٢٢	٥,٤٦	٩٧,٨٩	١,٨٤	٠,٢٧	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٣٨,٨٩	١,٦٥	٩,٤٧	٨,٩٩	٣,٢٤	٥,٤١	١٠,٤٣	٥,١٧	٤,٥٦	٠,٩٩	٧,٠٧	٩٥,٨٧	٣,١٦	٠,٩٧	١٠٠,٠٠
السويس	٣٥,٢٣	٢,٥٩	١٠,٤٠	١٢,٢١	٣,٤٤	٤,٣٦	٨,١٩	٥,٠٩	٤,٧٨	١,١٧	٦,٠٦	٩٣,٦٢	٤,٦٤	١,٧٤	١٠٠,٠٠
جملة الحضر	٣٥,٣٤	٢,٥٩	١٠,٣٧	١٢,٦٤	٢,٨٠	٤,٧١	٨,٥٢	٦,٠٣	٥,٨١	٢,٦٨	٥,٧٨	٩٧,٢٩	٢,٢٦	٠,٤٦	١٠٠,٠٠
دمياط	٣١,٦٨	٣,٤٣	١٤,٦٦	١٧,٠٧	٢,٠٦	٤,٦٤	٥,٧٢	٣,٩٧	٥,٩٩	٣,٣٩	٥,٣٩	٩٧,٩٩	١,٨٠	٠,٢١	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٢٤,٤٩	٣,٣٠	١٣,٣٣	٢٥,٤٦	١,٩٢	٦,٣٢	٥,٣٣	٥,٩٧	٣,٨٨	١,٤٤	٣,١٦	٩٥,٩٥	٣,٦٣	٠,٤٢	١٠٠,٠٠
الشرقية	١٧,٢١	٢,٩٠	١٠,٥٧	١٩,١٦	١,٤٢	٢,٩٧	٣,٤٤	٤,٠٦	٢,٣٦	٠,٩٨	٣,١٦	٩٨,٠٧	١,٨٩	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
القليوبية	٢٠,٠٧	٢,٩٨	٨,٨٥	١٤,٢٥	٢,١٨	٤,١٤	٥,١٣	٤,٧٥	٤,٢٤	٢,١٣	٤,٥٣	٩٦,٥٩	٢,٣٥	١,٠٥	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٢٨,٧٧	٤,٣٦	١٢,٥١	٢٢,٨٧	٢,٥٢	٤,٩٣	٥,٠٧	٥,١٤	٤,١٢	١,٣٤	٤,٩١	٩٥,٥٦	٤,١٤	٠,٣٠	١٠٠,٠٠
الغربية	٢٣,٩٦	٢,٩٣	١٣,٦٢	١٧,٧٦	٤,٣٤	٥,٦٥	٦,٠٣	٦,٢٤	٦,٠٢	٢,٧٢	٦,٠٥	٩٦,٣٢	٣,٤٤	٠,٢٤	١٠٠,٠٠
المنوفية	١٩,٢٢	٥,٠٢	١٣,١٩	١٨,٨٣	٤,٢٦	٧,٩٦	٦,٥١	٦,٧٠	٥,٣٨	٣,١٤	٥,٨٩	٩٦,٠٩	٢,٩٣	٠,٩٨	١٠٠,٠٠
البحيرة	٢٥,٣١	٤,٥٩	١٦,٩٢	١٩,٦٨	٢,٧٨	٥,٨٢	٥,٧٢	٤,٣٤	٣,٨٨	٢,١٧	٥,٦٢	٩٦,٨٢	٣,٠٣	٠,١٥	١٠٠,٠٠
الإسماعيلية	٣٦,١٥	٣,٢٥	١٥,١١	١٧,٨٢	٢,٢٣	٤,٠٨	٦,٧٥	٤,٥٣	٣,٣٠	١,٥٦	٤,٠٤	٩٨,٨٣	١,٠٠	٠,١٧	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٢٣,٣٨	٣,٦٨	١٢,٧٤	١٩,١٦	٢,٦١	٥,٠٤	٥,١٩	٥,٠٨	٤,٢٠	١,٩٨	٤,٨٢	٩٦,٨١	٢,٧٩	٠,٤٠	١٠٠,٠٠
الجيزة	٣٧,١٩	٢,٩٨	٨,٦٧	١٤,٣٤	٣,٢٨	٣,٦٤	٦,٩٩	٥,٩٠	٥,٦٧	٢,٦١	٥,٢٥	٩٦,٥٤	٢,٧٤	٠,٧٢	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٥١,١٢	٣,٧٥	٦,٧٢	١٣,٦٥	١,٩٠	٤,٠٤	٣,٦٤	٣,٩٤	٣,٣٢	١,٤٢	٤,٠٧	٩٧,٥٦	٢,٠٦	٠,٣٨	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٧,٠٩	٤,٢٠	٩,٩٥	١٦,٩٦	١,٥٦	٣,٠٦	٤,١١	٣,٥٠	٢,٩٢	١,٦٦	٣,٤٠	٩٨,٢٩	١,٥٥	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
المنيا	٥٠,٩٠	٣,٦٧	٨,١٤	١٤,٧٨	١,٩٦	٢,٨٧	٢,٤٠	٢,٦٦	٣,١٧	٢,٣٣	٣,٩٠	٩٦,٧٩	٣,١٨	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
أسيوط	٤٨,٠٠	٣,٨٤	٩,٠٤	١٥,٣٠	٢,١٣	٣,٣٠	٣,١٥	٣,٠٧	٣,٠٧	١,٩٨	٠,٩٥	٩٧,٠٣	٢,٨٥	٠,١٢	١٠٠,٠٠
سوهاج	٥١,١٢	٣,٧٥	١٠,٨١	١٣,٧٣	١,٩٣	٣,٦٤	٢,٣٩	٣,٣٣	٣,٢٦	٠,٦٦	٠,٦٦	٩٧,٧٥	٢,٠٢	٠,٢٣	١٠٠,٠٠
قنا	٤٨,٥٧	٤,٠٨	٨,٢٢	١٥,٠٩	١,٧١	٥,٠٦	٣,٧٦	٣,٠١	٣,٢٩	٠,٦٦	٠,٦٦	٩٧,٤٤	٢,٥٥	٠,٠٢	١٠٠,٠٠
إسوان	٤٤,٢٩	٤,١٠	١١,٦٧	١٤,٠٦	١,٨٢	٣,٦٢	٤,٠٢	٣,١٥	٣,٦٤	١,٥٨	٠,٦٠	٩٧,٨٠	٢,٢٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
الأقصر	٥٧,٨٨	٣,٤٢	٦,٥٩	١٧,٠٢	١,٤٩	٢,١٤	٣,١٨	٢,٧٩	١,٨١	٠,٦٠	٠,٦٠	٩٧,٢٢	٢,٤٥	٠,٣٣	١٠٠,٠٠
جملة القلي	٤٥,١٦	٣,٥٤	٨,٨٥	١٤,٦٧	٢,٣٧	٣,٥٧	٤,٥٤	٤,١٣	٤,٠٥	١,٩١	٤,٤١	٩٧,٢٢	٢,٤٥	٠,٣٣	١٠٠,٠٠
البحر الأحمر	٤٦,٥٠	٣,٥٨	٨,٠٩	١٥,٨١	١,٦٨	٢,٩٦	٤,٠٧	٣,٣٩	٣,٢٩	١,٤٣	٤,٦٩	٩٥,٤٨	٤,١٨	٠,٣٤	١٠٠,٠٠
الوادي الجديد	٤٤,٨٤	٢,١٩	١١,٩٢	١٢,٤٠	٣,٥٥	٢,٥٢	٤,٤١	٣,٤٢	٣,٠٠	٢,٠٩	٥,٥٠	٩٥,٨١	٣,٥٢	٠,٦٦	١٠٠,٠٠
مطروح	٤٣,٠٩	٢,٤٣	٧,٣٧	١٧,٠٨	١,٤٦	٤,٥٩	٦,٦٠	٣,٨٧	٣,٤١	٣,٠١	٤,٠٠	٩٧,٩١	١,٥١	٠,٥٩	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٤٢,٨٨	٢,٦١	٩,٦٦	١٦,٣٢	٢,٧٤	٤,٤٣	٧,٦٤	٢,٨١	٢,٤٢	٠,٦٣	٠,٦٣	٩٨,٠٨	١,٩١	٠,٠١	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٣٩,٨٧	٣,٣٨	٩,٢٩	١٥,٠٦	٢,٥٦	٢,٣٩	٧,٢٧	٣,١١	٣,١٣	١,٤٤	٤,٣٧	٩١,٨٨	٥,٨٨	٢,٢٤	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٤٣,٢٣	٣,٠٨	٩,٢٤	١٥,٣١	٢,٣٩	٣,٢٨	٦,٠٤	٣,٣١	٣,٠٧	١,٧٠	٤,٨٥	٩٥,٤٩	٣,٦٣	٠,٨٨	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٣٤,٩٢	٣,١٥	١٠,٥٨	١٤,٩٩	٢,٦٣	٤,٤٧	٥,١١	٥,٢١	٤,٨٥	٢,٢٧	٥,١٤	٩٧,١٠	٢,٤٨	٠,٤٢	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (١١-٣)
نسبة قيمة الاتفاق على كل من مجموعات الاتفاق الرئيسية
داخل كل محافظة (الريف)

بنود الاتفاق	الطعام وشرب	السجائر والدخان المكيفة	الملابس والأقمشة والخياط وغطية القدم	السكن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	الخدمات والرعاية الصحية	الاتصال والانتقال	التعليم	الثقافة والرياضة والترفيه	المطاعم والمقاهي والنوادي	أوجه الاتفاق الأخرى	إجمالي الاتفاق الاستهلاكي	المدفوعات التحويلية	أقساط مدفوعة	اجمالي الاتفاق السنوي
المحافظات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
القاهرة	٥٠,٩٠	٢,٧٣	١١,٢٩	١٣,١٦	١,٣١	٢,٧٨	٣,٥٦	٢,٨٧	٤,١٥	٢,٣٤	٣,٣٨	٩٨,٦٨	١,١٥	٠,١٧	١٠٠,٠٠
الإسكندرية	٤٩,٥٦	٢,٥٦	٩,٤٤	١٨,٩٧	١,١١	٣,٩٦	٢,٦٢	٤,١١	٢,١٢	٠,٧٧	٢,٧٥	٩٧,٩٧	٢,٠١	٠,٠٢	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٤٩,٤٧	٢,٧٦	٩,٧٣	١٩,١٨	١,٣٧	٣,٠٣	٢,٥٥	٣,٩٨	٢,١٤	٠,٩١	٢,٩١	٩٨,٠٢	١,٩٤	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
السويس	٤٦,٥٦	٣,٢٨	٨,٩٧	١٤,٣٨	٢,٢٢	٣,٧١	٣,٦٩	٣,٨٨	٣,٦٩	١,٧٩	٤,٠١	٩٦,١٩	٢,٥٤	١,٢٧	١٠٠,٠٠
جملة حضر	٤٩,٠٩	٣,٤٠	٨,٦٠	١٦,٢١	٢,٠٧	٤,٤٥	٢,٤٩	٣,٤٨	٢,٤٩	٠,٨٨	٣,١٤	٩٦,٢٥	٣,٥٢	٠,٢٣	١٠٠,٠٠
دمياط	٤٥,١٦	٣,٣٦	٩,٨٤	١٤,٣٥	٢,٨٣	٤,٢٠	٣,٣٨	٤,٤٥	٤,٠٣	١,٨٦	٣,٩٣	٩٧,٣٨	٢,٤٤	٠,١٨	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٤٦,٣٤	٣,٨٤	٩,٠٧	١٢,٢١	٢,٦١	٤,٨٠	٤,٢٧	٤,٤٤	٣,٦٩	٢,١٢	٤,٠٨	٩٧,٤٦	٢,١٧	٠,٣٧	١٠٠,٠٠
الشرقية	٥١,٤١	٣,١٣	١١,٦٣	١٣,٥٧	١,٩٣	٣,٧٨	٢,٨٤	٢,٥١	٢,٣٨	١,٢٧	٣,٤٥	٩٧,٩١	٢,٠٤	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
القليوبية	٤٩,٤٢	٣,٣٩	١٠,٩٢	١٧,١٩	١,٦٢	٢,٥٤	٥,٠٨	٢,٤٤	٢,٢٧	١,٤٩	٣,٠٥	٩٩,٤٠	٢,٠٤	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٤٨,٦٠	٣,١٣	٩,٨٨	١٥,٦٠	١,٩٤	٣,٨٥	٣,١٣	٣,٦٩	٢,٩٠	١,٣٨	٣,٤٢	٩٧,٥٣	٢,٢٢	٠,٢٥	١٠٠,٠٠
البحيرة	٤٦,٩٤	٣,٨٩	٨,٦٧	١٨,١٧	١,٧٦	٢,٤٩	٣,٣٥	٢,٠٣	٤,٣٢	١,٨٨	٢,٣٦	٩٧,٨٥	١,٨٣	٠,٣٢	١٠٠,٠٠
المنوفية	٥٤,٧١	٤,١٥	٦,٣٤	١٣,٤٤	١,٧٢	٣,٩٦	٢,٤٨	٣,٣٥	٢,٦٤	١,٢٥	٣,٥٢	٩٧,٥٦	٢,٠٩	٠,٣٤	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٨,٩٦	٤,٨٥	٩,٧٧	١٧,٧٩	١,٣٨	٢,٦٢	٢,٩٦	٢,٧١	٢,٨١	١,٦٧	٢,٩٩	٩٨,٤٩	١,٤٧	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٥٤,٢١	٣,٧٣	٧,٣٥	١٥,٩١	١,٧٥	٢,٢٤	١,٧٧	٢,٠٦	٢,٦٤	١,٩٠	٣,٢٣	٩٦,٧٩	٣,١٩	٠,٠٢	١٠٠,٠٠
الجيزة	٥٠,٩١	٣,٣٣	٨,١٠	١٣,٨٨	٢,٢٧	٣,٦٦	٢,٩٩	٢,٦٦	٢,٨٥	٢,١٠	٤,٠١	٩٦,٧٦	٣,١٦	٠,٠٩	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٥٣,٧٦	٣,٩٥	١٠,٤٩	١٢,٥٩	١,٩٦	٣,٧٣	١,٩٦	٢,٩٤	٣,١٢	٠,٨٣	٣,٠١	٩٨,٣٥	١,٥٩	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
قنا	٥١,١٨	٤,٠٧	٧,٤٢	١٤,٢١	١,٨٦	٥,٦٢	٣,٦٥	٢,٥٤	٢,٩٠	٠,٤٥	٣,٧٦	٩٧,٦٦	٢,٢٧	٠,٠٧	١٠٠,٠٠
إسوان	٤٧,٣٠	٤,٣٦	١٠,٧٤	١٣,٧٠	١,٩٦	٤,٣٨	٣,٢٥	٢,٨٧	٢,٩٩	١,٢٥	٥,٢٨	٩٧,٩٨	٢,٠٢	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
الاقصر	٦٢,١٣	٣,٥٨	٤,٧٠	١٨,٢٩	١,٤٨	٢,١٤	١,٦١	٢,٣٥	٠,٨١	٠,٥٦	٢,١٦	٩٩,٨٠	٠,٢٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	٥١,٥٩	٣,٩٦	٨,٣٢	١٥,٣٤	١,٨٢	٣,٢٠	٢,٩٦	٢,٧١	٣,٠٣	١,٤٧	٣,٤٦	٩٧,٦٦	٢,٢٢	٠,١٢	١٠٠,٠٠
البحر الأحمر	٤١,٥٦	٣,٥٩	٦,٣٨	١٩,٤٤	١,٤٧	٢,٥١	٤,٦٨	٤,١٠	٣,١٠	٠,١٧	٤,١٦	٩٦,١٤	١,٦٧	٠,١٩	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٤٩,٠٦	٢,٤٨	١٤,٣٥	١٠,٥٣	٤,٩٣	٢,٦٨	٣,١٣	٣,٣٠	٢,٦٣	٠,٩٦	٣,٨٦	٩٧,٩٠	١,٦٨	٠,٤١	١٠٠,٠٠
مطروح	٤٤,٧٩	٣,٦٠	٤,٤٧	١٩,٥٤	٠,٩٣	٤,٥٠	٦,٩٨	٣,١٨	٢,٢٠	٠,٣٤	٣,١١	٩٨,١٤	٠,٨٦	٠,٤٩	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٥٠,٧٥	٣,٢٠	١٠,٠٦	١١,٨٤	٢,٨٩	٥,٨١	٢,٥٩	٢,٦١	١,٦١	٠,٢٧	٥,٦٧	٩٧,٢٥	٢,٢٢	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٤٣,٦٢	٤,٠١	٨,٨٩	١٤,٧٢	٣,٥٥	٢,٦٦	٧,٦٦	٢,٥٩	٣,١٤	٠,٤٢	٤,٤٩	٩٥,٣٤	٢,٧٨	١,٨٨	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٤٥,٤٩	٣,٤٣	٨,٦٨	١٥,٤٦	٢,٧٤	٣,٣٧	٥,٢٦	٣,١٦	٢,٦٢	١,٣٨	٤,٤٤	٩٦,٠٣	٣,٢٨	٠,٦٩	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٤٩,٦٤	٣,٤٥	٩,٢٥	١٥,٤٩	١,٩١	٣,٦٣	٣,٠٢	٣,٣١	٢,٩٤	١,٤١	٣,٤٦	٩٧,٥٣	٢,٢٥	٠,٢٢	١٠٠,٠٠

المصدر: المراجع السابق.

النظرية هامة في التحليل الإقليمي وعند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية بهدف إعادة توزيع توطن الأنشطة والسكان، وهى على جانب كبير من الأهمية عند التفكير في سياسة إنشاء المدن الجديدة بهدف إعادة التوزيع السكانى، إلى توزيع أكثر عدالة على وحدة المساحة^(١). فمثلا إذا كان موقع المدينة الجديدة قريبا من مناطق تركيز الدخل وبالتالي تصبح تلك المناطق ذات قوى جذب شديدة نتيجة تركيز السكان والدخل والطلب على السلع والخدمات وبالتالي يودى إلى تفريغ المدن الجديدة من محتواها الاقتصادى الأمر الذى يودى بها إلى أن تصبح مناطق للسكنى فقط أكثر منها خلق مناطق جذب جديدة للأنشطة الإنتاجية وخاصة الأنشطة الصناعية وبالتالي تصبح هذه المدن عاملا من عوامل التركيز الاقتصادى في المناطق القديمة بسبب ظاهرة الاستقطاب.

وإذا تم البحث على مستوى المجموعات الإقليمية يتضح أن الدخل في مجموعة المحافظات الحضرية أكثر تركزا من السكان بحوالى ١٢ ضعفا، في حين أن تركيز الدخل أكبر قليلا من تركيز السكان في مجموعة محافظات الوجه البحرى. إلا أن الوضع مختلفا في مجموعة محافظات الوجه القبلى حيث أن السكان أكثر تركزا من الدخل وهذا يعنى أن هذه المجموعة أكثر فقرا من المجموعتين السابقتين. أما مجموعة محافظات الحدود فإن تركيز السكان تتساوى تقريبا مع تركيز الدخل وهذا قد يتفق مع واقع هذه المحافظات ، وهذا الوضع قد يكون أفضل من واقع مجموعة محافظات الوجه القبلى.

وإذا كان هناك اختلاف وفروق بين مجموعات المحافظات فإن هناك اختلاف وفروق أيضا داخل كل مجموعة من هذه المجموعات. ففي مجموعة المحافظات الحضرية يبدو أن تركيز الدخل أكبر من تركيز السكان في محافظة القاهرة بحوالى مرتين ٢,٢ مرة وعلى نفس المستوى الوضع في محافظة الإسكندرية وبورسعيد في حين أن محافظة السويس يتساوى فيها تركيز السكان مع تركيز الدخل تقريبا.

بالنظر إلى مجموعة محافظات الوجه البحرى يتضح أن هناك فروق واضحة بين المحافظات فهناك حوالى ٣ محافظات من بين ٩ هى مجموع محافظات الوجه البحرى يزيد فيها معامل تركيز الدخل عن معامل تركيز السكان. وهذا يعكس الفروق الواسعة بين مجموعة هذه المحافظات والمحافظات الحضرية ، كما يعكس عدم عدالة توزيع وسائل الإنتاج بين محافظات المجموعة الأولى.

وفي مجموعة محافظات الوجه القبلى لا توجد سوى محافظة واحدة يرتفع فيها معامل تركيز الدخل عن معامل تركيز السكان بنسبة أقل وهى محافظة الجيزة. ويبقى جميع المحافظات الأخرى يرتفع فيها معامل تركيز السكان عن معامل تركيز الدخل.

(١) انظر السيد محمد كيلان وسيد محمد عبد المقصود، الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها ، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٣٢٤ ، مايو ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٢-٣)

نسبة قيمة الاتفاق السنوى على كل من مجموعات الاتفاق الرئيسية

بين المحافظات (الريف)

بنود الاتفاق	الطعام والشراب	السجائر والدخان المكيفة	الملابس والإكسسوارات والخياطة وإغطية القدم	السكن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقال والإتصال	التعليم	الثقافة والرياضة و الترفيه	المطاعم والمقاهى والنوادي	أوجه الاتفاق الأخرى	إجمالي الاتفاق الاستهلاكي	المدفوعات التحويلية	إجمالي الاتفاق السنوى
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
القاهرة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الإسكندرية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
بور سعيد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
السويس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
جملة فحضر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
دمياط	٢,٥٩	٢,٠٠	٣,٠٨	٢,١٤	١,٧٣	٢,٠٧	٢,٩٨	٢,١٩	٣,٥٦	٤,١٧	٢,٤٦	٢,٥٥	١,٢٩	٢,٥٢
الدقهلية	٨,٥٠	٦,٣١	٨,٦٩	١٠,٤٢	٤,٩٣	٩,٢٩	٧,٤٠	١٠,٥٧	٦,١٣	٤,٦٤	٦,٧٥	٨,٥٥	٧,٦١	٨,٥١
الشرقية	٩,٠٦	٧,٢٨	٩,٥٥	١١,٢٥	٦,٥٨	٧,٦٩	١٠,٩٢	٧,٦١	٨,٢٢	٥,٨٢	٧,٦٣	٩,١٣	٧,٨٣	٩,٠٩
القليوبية	٦,١٥	٦,٢٣	٦,٣٦	٦,٠٨	٦,٧٠	٨,٠١	٧,٦٩	٦,١١	٤,٩٨	٨,٢٩	٧,٥٨	٦,٤٦	٧,٤١	٦,٥٥
كفر الشيخ	٥,٨٢	٥,٨٠	٥,٤٧	٦,١٦	٦,٢٧	٧,٢٢	٤,٨٥	٦,١١	٤,٩٨	٣,٦٥	٥,٣٤	٥,٨١	٩,٢٢	٥,٨٩
الغربية	٧,٦٢	٨,١٥	٨,٩١	٧,٧٦	١٢,٣٨	٩,٦٩	٩,٣٨	١١,٢٥	١١,٤٦	١٠,٩٩	٩,٥١	٨,٣٦	٩,٠٩	٨,٣٧
المنوفية	٥,٧٧	٦,٨٨	٦,٠٦	٤,٨٧	٨,٤٢	٨,١٦	٨,٧٤	٨,٢٩	٧,٧٥	٩,٢٤	٧,٢٧	٦,١٧	٩,٠٦	٦,١٨
البحيرة	١١,١٥	٩,٧٥	١٣,٥٣	٩,٤٢	١٠,٨٣	١١,٢٠	١٠,١٤	٨,١٧	٨,٦٩	٩,٦٩	١٠,٧٣	١٠,٨٠	٩,٧٥	١٠,٧٦
الإسماعيلية	١,٤٣	١,٤١	١,٦٩	١,٥٩	١,٢١	١,٠٠	٢,٤١	١,٠٦	١,١٠	١,٥١	١,٢٦	١,٤٦	٠,٣٤	١,٤٣
جملة بحرى	٥٨,٠٧	٥٣,٨١	٦٣,٣٣	٥٩,٧٠	٥٩,٩٦	٦٢,٩٢	٦١,٦٠	٦١,٢٥	٥٨,٥٠	٥٨,٠١	٥٨,٥٤	٥٩,٢١	٥٨,٥٢	٥٩,٢١
الجيزة	٦,٣٣	٧,٥٤	٦,٢٧	٧,٨٤	٦,١٦	٤,٥٩	٧,٤٢	٦,١٣	٩,٨٢	٨,٨٨	٦,٤٩	٦,٧١	٥,٤٥	٦,٦٩
بنى سويف	٤,٣٧	٤,٧٧	٢,٧١	٣,٤٤	٣,٥٦	٤,٣٢	٣,٢٥	٤,٠١	٣,٥٦	٣,٥٢	٤,٠٢	٣,٩١	٣,٦٩	٣,٩١
الفيوم	٣,٤٤	٤,٩٠	٣,٦٨	٤,٠٠	٢,٥١	٢,٥١	٣,٤٢	٢,٨٦	٣,٣٣	٤,١١	٣,٠١	٢,٥٢	٢,٢٨	٢,٤٩
المنيا	٨,١٠	٨,٠٢	٥,٨٩	٧,٦٢	٦,٧٩	٤,٥٧	٤,٣٥	٤,٦٢	٦,٦٦	٩,٩٥	٦,٩١	٧,٢٦	١٠,٥٢	٧,٤٢
إسيوط	٤,٣٥	٤,٠٩	٣,٧١	٣,٨٠	٥,٠٣	٤,٢٧	٤,١٩	٣,٤١	٤,١١	٦,٣٠	٤,٩١	٤,٢١	٥,٩٥	٤,٢٤
سوهاج	٥,٣٠	٥,٦٠	٥,٥٥	٣,٩٨	٥,٠٢	٥,١٧	٣,١٧	٤,٣٥	٥,١٩	٢,٨٥	٤,٢٦	٤,٩٣	٣,٤٦	٤,٨٩
قنا	٣,٩١	٤,٤٧	٣,٠٤	٣,٤٨	٣,٦٩	٥,٨٧	٤,٥٩	٢,٩١	٣,٧٣	١,١٩	٤,١١	٣,٧٩	٣,٨٣	٣,٧٩
أسوان	٢,٠٩	٢,٧٧	٢,٥٤	١,٩٤	٢,٢٤	٢,٥٨	٢,٣٦	١,٩٠	٢,٢٢	١,٩٣	٣,٣٤	٢,٢٠	١,٩٧	٢,١٩
الأقصر	١,٤٠	١,١٦	٠,٥٧	١,٣٢	٠,٨٦	٠,٦٦	٠,٨٠	٠,٣١	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٧٠	١,١٥	٠,١٠	١,١٢
جملة القبلى	٣٩,٢٧	٤٣,٣١	٣٣,٩٥	٣٧,٤١	٣٥,٨٦	٣٤,٤٠	٣٣,٣٥	٣٠,٩٨	٣٨,٩٢	٣٩,١٧	٣٧,٧٥	٣٧,٨٤	٣٧,٢٦	٣٧,٧٩
البحر الأحمر	٠,٥٣	٠,٦٦	٠,٤٤	٠,٨٠	٠,٤٩	٠,٤٤	٠,٩٩	٠,٧٩	٠,٦٧	٠,٠٨	٠,٩٥	٠,٦٠	٢,١٧	٠,٦٤
الوادى الجديد	٠,٥٣	٠,٣٨	٠,٨٣	٠,٣٦	١,٣٧	٠,٣٩	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٣٦	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٤٠	٠,٥٣
مطروح	٠,٥٠	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٧٠	٠,٢٧	٠,٦٨	١,٢٨	٠,٥٣	٠,٤١	٢,٠٨	٠,٥٠	٠,٥٦	٠,٢١	٠,٥٥
شمال سيناء	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٤٩	٠,٣٤	٠,٦٨	٠,٧٢	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٢٥	٠,٠٩	٠,٧٣	٠,٤٥	٠,٥٤	٠,٤٥
جنوب سيناء	٠,٦٤	٠,٨٤	٠,٧٠	٠,٦٩	١,٣٥	٠,٤٥	١,٨٤	٠,٥٧	٠,٧٧	٠,٢٢	٠,٩٤	٠,٧١	٠,٩٠	٠,٧٣
جملة الحدود	٢,٦٩	٢,٨٨	٢,٧٢	٢,٨٩	٤,١٥	٢,٦٩	٥,٠٥	٢,٧٧	٢,٥٨	٢,٨٢	٣,٧١	٢,٨٥	٤,٢٣	٢,٩٠
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (٣-١٣)
حساب معامل تركيز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة في عام ٢٠٠٠

المحافظات	عدد السكان	النسبة المئوية للسكان الى اجمالي سكان الدولة %	المساحة/كم ^٢	النسبة المئوية للمساحة الى جملة المساحة المأهولة %	(من ص) جملة دخل المحافظة بالمليون	النسبة المئوية للدخل الى اجمالي الدخل %	(د- من) ٤-٧	معامل تركيز السكان	معامل تركيز الدخل
١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
القاهرة	٧٢٨٢٨٩٦	١١.٢٢	٢٥١,٣٨	١.٣٨	٩٦,٢	٣.٨٨	٢٠١,٣٨	٥,٤٤	١٣,٠٥
السكندرية	٣٥٧٧٢٤٣	٥.٥٣	١١٦٧,٨٩	١.٨٩	٣٦,١	٣.٧٣	١١٦٧,٨٩	١,٨٦	٤,٠٧
بورسعيد	٥٠١٢٣٣	٠.٧٨	٧٢,١	٠.٧٨	٨,٧	٠.٧٨	٧٢,١	٠,٣٤	١,١٤
السويس	٤٥٩١٩٤	٠.٧٠	٩١٧١,٠٩	١٤,١٨	٧,٤	١٢,٤٨	٩١٧١,٠٩	٦,٧٤	٦,٠٨
جملة الجيزة	١١٨١٨٥٢٢	١٨,٢٨	١١٦٢,٤٦	١٦,٤٦	١٤٨,٤	١,٧٩	١١٦٢,٤٦	٢٤,٢٨	١٢,١٩
دمياط	٩٩٥٣٣١	١.٥٤	٥٨٩,٢	٠.٩١	٥,٤	٠.٩١	٥٨٩,٢	٠,٣١	٠,٢٩
الدقهلية	٤٥٧٠٤٣٧	٧.٠٧	٣٤٥٩	٠.٣٤	١٥,٦	١,٧٢	٣٤٥٩	٠,٨٦	٠,٧٥
الشرقية	٤٦٩٠٩٠٤	٧.٢٦	٤١٩٠	١,٤٨	١٦,٩	١,٧٨	٤١٩٠	٠,٣٩	٠,٩٢
القليوبية	٣٥٨٣٧٩٠	٥.٥٤	٩٤٥,٣٥	١,٤٦	١٣,٦	١,٤٦	٩٤٥,٣٥	٢,٠٤	١,١٤
كفر الشيخ	٢٤٠٢٥٤٣	٣.٧٢	٣٧٤٨	٠.٨٠	١٠,٧	١,٢٨	٣٧٤٨	١,٠٤	١,٤٣
الغربية	٣٦٦,٥٧٠	٥.٦٦	١٩٤٣,٢٧	٣,١١	١٧,٤	٢,٢٩	١٩٤٣,٢٧	١,٣٣	٠,٨٩
المنوفية	٢٩٩٣٩٥١	٤.٦٣	٢٥٤٣,٧٢	٣,٩٣	١١,٥	٠.٧٠	٢٥٤٣,٧٢	٠,٣٥	٠,٣٩
البحيرة	٤٣٣٨٥٨٧	٦,٧١	٥٧١٥,٤٣	٨,٤٤	١٨,٣	٢,١٢	٥٧١٥,٤٣	١,٠٧	١,٩٠
الاسماعلية	٧٨٩٢٣١	١,٢٢	١٤٤١,٥٩	٢,٢٣	٥	١,٢١	١٤٤١,٥٩	٠,٥١	٠,٤٣
جملة بصرى	٢٨٠٢٠٣٤٤	٤٣,٣٥	٢٤٥٧٥,٥٦	٣٨,١١	١١٤,٣	٥,٣٢	٢٤٥٧٥,٥٦	٢,٦٧	٣,٢٧
الجيزة	٥٢٠٨١٨٩	٨,٠٩	١١٥٦,٤٨	١,٧٩	٣٢,٧	١,٢٧	١١٥٦,٤٨	٣,١٣	٣,٦١
بنى سويف	٢٠٦١٧٨٧	٣,١٩	١٢٠٥,٦٣	١,٨١	٦,٩	١,٣٢	١٢٠٥,٦٣	٠,٦٦	٠,٠٢
الفيوم	٢٢٠٧٩٤٥	٣,٤٢	١٦٧١,٢٣	٢,٥٨	٦,٢	١,٢٢	١٦٧١,٢٣	٠,٤٢	٠,٤٤
المنيا	٣٦٨٧٠٠٤	٥.٧٠	٢٣٤٧,٢٢	٣,٣٣	١٤,١	١,٠٧	٢٣٤٧,٢٢	١,٠٤	٠,١٣
اسيوط	٣١٢١٦٨٦	٤,٨٣	١٥٥٨,٣٦	٢,٤١	٨,٦	٢,٤١	١٥٥٨,٣٦	١,٢١	٠,٠٢
سوهاج	٣٤٨٠٧٢٨	٥,٣٨	١٥١٧,٥٢	٢,٣٥	٨,٩	٢,٣٥	١٥١٧,٥٢	١,٥٢	٠,٠٥
قنا	٢٦٩٧٠٣١	٤,١٧	١٦٠٩,٦٥	٢,٤٩	٧,٧	١,٦٨	١٦٠٩,٦٥	٠,٨٤	٠,١٩
اسوان	١٠٤٣٤٥٠	١,٦١	٢٠٨,٨	٠.٣٢	٥,٧	١,٢٩	٢٠٨,٨	٠,٦٥	٠,٦٢
الاقصر	٣٩٢١١٢	٠.٦١	٩٣٩,٥٧	١,٤٥	٢,٥	٠.٨٥	٩٣٩,٥٧	٠,٤٣	٠,٣٨
جملة الفيوم	٢٣٨٩٩٩٨٢	٣٦,٩٧	٢٣٢١٤,٤٦	١٨,٨١	٩٣,١	١٨,٨١	٢٣٢١٤,٤٦	٢,٧٨	٣,٣٩
البحر الاحمر	١٧٢٢٦٠	٠.٢٧	٧١,٠٠	٠.١١	١,٤	٠.١١	٧١,٠٠	٠,٠٨	٠,١٤
الوادى الجديد	١٥٦٠٨٣	٠.٢٤	١١١٢,٠٠	١,٧٢	١,٢	١,٤٨	١١١٢,٠٠	٠,٧٤	٠,٧٠
مطروح	٢٤٠٠٩٥	٠.٣٧	٤٠٢٠,٠٠	٦,٢٢	١,٣	٠.٨٥	٤٠٢٠,٠٠	٢,٩٣	٢,٩٣
شمال سيناء	٢٨٠١١٠	٠.٤٣	١٨٤,٠٠	٠.٢٨	١,٢	٠.١٥	١٨٤,٠٠	٠,٠٧	٠,٠٢
جنوب سيناء	٦٠٠٢٦	٠.٠٩	١١٨٢٢,٠٠	١٨,٢٨	٢	١٨,٢٨	١١٨٢٢,٠٠	٩,١٠	٨,٨٧
جملة الحدود	٩٠٨٥٧٤	١.٤١	١٧٢,٨٠٠	٢٦,٢١	٧,١	٢٥,٢٠	١٧٢,٨٠٠	٢٤,٦٦	١٢,٦٠
جملة	٦٤٦٥٢٤٦٦	١٠٠,٠٠	٦٤٦٩١,٤٨	١٠٠,٠٠	٤٠,١٣	١٠٠,٠٠	٦٤٦٩١,٤٨	٤٠,١٣	٤٠,٥٧

المصدر: (١) تقديرات السكان

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، الكتاب المنوى ، أغسطس ١٩٩٧ ، الأصدار الثالث
(٣) الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ .

٣-٧ الدخل والإنفاق والادخار

غالبا ما يمثل الادخار قدرة الدولة على الاستثمار وكلما ارتفع معدل الادخار دل ذلك على قدرة الدولة على زيادة استثماراتها كما يمثل قدرتها الداخلية على زيادة كفاءتها الإنتاجية وفتح فرص التوظيف لمواجهة الكثير من المشكلات مثل البطالة ورفع مستوى معيشة السكان وتقليل حدة الفقر وهكذا..

من الجدول رقم (٣-١٤) يلاحظ الآتي:

(١) نسبة الادخار إلى الدخل في مجموعة المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى أقل من نسبة الادخار على المستوى القومى الذى بلغ ١٦,٧٥% من اجمالى الدخل. إذ من الملاحظ أن نسبة الادخار على مستوى مجموعة المحافظات الحضرية بلغ ١٥,٨٢% وهو نفس النسبة تقريبا على مستوى مجموعة المحافظات في الوجه البحرى.

(٢) أن نسبة الادخار إلى الدخل على المستوى القومى أقل من مستواها في كل من مجموعة المحافظات في الوجه القبلى ومجموعة محافظات الحدود إذ بلغت ١٨,٩% و ١٧,٧٧% على الترتيب.

(٣) أن هناك تفاوتاً واضحاً داخل كل مجموعة من مجموعات المحافظات المختلفة إذ يلاحظ أن:

أ. مجموعة المحافظات الحضرية: بلغت نسبة الادخار في محافظة القاهرة معدلات أعلى من المعدل على المستوى القومى إذ بلغت هذه النسبة ١٨,٠٦% أما باقى المحافظات فإنها تحت المعدل بل الأكثر من ذلك تعتبر محافظة بورسعيد أقل المحافظات على الاطلاق نسبة في الادخار إذ بلغت نسبتها ٩,٥% فقط.

ب. مجموعة محافظات الوجه البحرى: تعتبر محافظة دمياط أقل المحافظات ادخارا بعد محافظة بورسعيد إذ تبلغ نسبتها ١٠,٢٩% من اجمالى الدخل بها. كما أن من بين عدد ٩ محافظات هى مجموعة محافظات الوجه البحرى ثلاثة منها يرتفع معدل الادخار فيها عن المستوى القومى وهى محافظات الشرقية بنسبة ١٨,٧٧% ومحافظة المنوفية ١٧,٤٧% ومحافظة البحيرة ١٦,٩٣% وذلك من اجمالى الدخل بكل منهم.

ج. مجموعة محافظات الوجه القبلى: جميع محافظات الوجه القبلى تبلغ نسبة الادخار فيهم اعلى من المستوى القومى فيما عدا محافظة بنى سويف الذى بلغت نسبتها ١٣,٥٤% من اجمالى الادخار بها.

د. مجموعة محافظات الحدود: توجد محافظتين من بين الخمس محافظات المكونة لهذه المجموعة تبلغ نسبة الادخار فيها أقل من المعدل القومى وهما محافظتى الوادى الجديد وشمال سيناء والذى بلغت النسبة كل منهما ١٢,٧٤% و ١٦,١٧% على الترتيب من اجمالى الدخل في كل منهما.

جدول رقم (١٤-٣)
الدخل والاتفاق والادخار ونسبتهما إلى الدخل على مستوى المحافظات
الريف والحضر

المحافظات	نسبة الاتفاق إلى الدخل	نسبة الادخار إلى الدخل
القاهرة	٨١,٩٤	١٨,٠٦
الاسكندرية	٨٨,٦٠	١١,٤٠
بور سعيد	٩٠,٥٠	٩,٥٠
السويس	٨٧,٢٩	١٢,٧١
جندة الحضر	٨٤,١٨	١٥,٨٢
دمياط	٨٩,٧١	١٠,٢٩
الدقهلية	٨٣,٦٢	١٦,٣٨
الشرقية	٨١,٢٣	١٨,٧٧
القليوبية	٨٦,٦٣	١٣,٣٧
كفر الشيخ	٨٥,٧٦	١٤,٢٤
الغربية	٨٤,٨٣	١٥,١٧
المنوفية	٨٢,٥٣	١٧,٤٧
البحيرة	٨٣,٠٧	١٦,٩٣
الاسماعيلية	٨٤,٨٨	١٥,١٢
جندة بحر	٨٤,١٧	١٥,٨٣
الجيزة	٨١,٩٣	١٨,٠٧
بنى سويف	٨٦,٤٦	١٣,٥٤
الفيوم	٨١,٥٣	١٨,٤٧
المنيا	٧٥,٥٥	٢٤,٤٥
اسيوط	٨٠,٥٣	١٩,٤٧
سوهاج	٨٢,٦٨	١٧,٣٢
قنا	٨٣,٠٥	١٦,٩٥
اسوان	٧٩,٦٣	٢٠,٣٧
الاقصر	٨٢,٢٥	١٧,٧٥
جندة القنلى	٨١,١٠	١٨,٩٠
البحر الاحمر	٨١,٨٨	١٨,١٢
الوادى الجديد	٨٧,٢٦	١٢,٧٤
مطروح	٨٠,٠٤	١٩,٩٦
شمال سيناء	٨٣,٨٣	١٦,١٧
جنوب سيناء	٧٧,٠٣	٢٢,٩٧
جندة الحضر	٨٢,٢٣	١٧,٧٧
جندة الجمهورية	٨٣,٢٥	١٦,٧٥

من الدراسة يتضح أن هناك خللاً في توزيع الدخول في المناطق الحضرية ناتج عن خلل في توزيع مصادر الدخول من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يعكس الفروق الواضحة بين المحافظات المختلفة.

وما يعكس هذه الفروق يلاحظ أن القاهرة بمفردها يستحوذ على ما يقرب من ٢٦,٥١% من إجمالي دخل العينة على مستوى جميع المحافظات وهو أكثر من دخل جميع محافظات الوجه القبلي بما فيه محافظة الجيزة حيث بلغت نسبة إجمالي الدخل في مجموع هذه المحافظات ٢٥,٦٨% ولا يزيد عن إجمالي دخل محافظات الوجه البحري إلا بمقدار ٥% فقط.

تستحوذ المحافظات الحضرية ما يقرب من ٤٥% من حجم الإنفاق السنوي الكلي على بنود الأنفاق المختلفة، وتتساوى تقريباً نسبة الأنفاق في كل من مجموعة المحافظات بالوجه البحري مع مجموعة محافظات الوجه القبلي والتي بلغت حوالي ٢٧% من إجمالي الأنفاق لكل منهما، في حين أن نصيب محافظات الحدود من الأنفاق لا يتجاوز ٢% من هذا الإجمالي.

ولا يختلف التفاوت بين مجموعات المحافظات فيما يتعلق بنود الأنفاق المختلفة بل أن هذا التفاوت يظهر بصورة جلية داخل كل مجموعة من المجموعات. من الملاحظ أن ما يزيد عن ٣٥% من إجمالي الأنفاق داخل مجموعة المحافظات الحضرية يخصص للأنفاق على الطعام والشراب يليه المخصص للسكن ومستلزماته والتي بلغت حوالي ١٣%. وتتفاوت نسبة المخصص للطعام والشراب بين مجموعات المحافظات المختلفة حيث بلغت ٢٣% في مجموعة محافظات الوجه البحري و ٤٥% و ٤٣% في كل من مجموعات محافظات الوجه القبلي والحدود.

إلا أن ما يلفت النظر ارتفاع مخصصات الأنفاق على السكن ومستلزماته في مجموعة محافظات الوجه البحري والقبلي والحدود والتي بلغت ١٩% و ١٥% في كل من المجموعات الثلاث. وتعتبر مخصصات الأنفاق على السكن ومستلزماته في مجموعة المحافظات الحضرية أقل من المستوى القومي في حين أن ما خصص لهذا البند في كل مجموعات المحافظات الثلاث الأخرى أعلى من المستوى القومي.

ويشير الجدول رقم (٣-١٠) أن المخصص للأنفاق الاستهلاكي على المستوى القومي بلغ حوالي ٩٧% من إجمالي الأنفاق في حين أن الأنفاق على المدفوعات التحويلية وأقساط المدفوعات بلغت حوالي ٣% تقريباً من هذا الإجمالي. وعموماً لم يلاحظ من الجدول رقم (٣-١٠) تفاوتاً كبيراً بين مجموعات المحافظات المختلفة فيما يتعلق بإجمالي الأنفاق الاستهلاكي.

وضح من الدراسة أن الفروق بين المحافظات والأقاليم أدت إلى تركيز السكان في بعض المناطق نتيجة لتركز الدخل داخل تلك المناطق وهذا يؤدي إلى تركيز الاستهلاك أيضاً. والمقياس الذي بين أيدينا وهو معامل تركيز السكان الدخل من المقاييس تحاول وصف درجة العلاقة بين الأنشطة والسكان ووحدة المساحة.

وقد استخدمت الدراسة مقياس تركيز السكان والدخل الذى يعكس إلى حد كبير حدة التفاوت ودرجة التركيز في بعض الوحدات المكانية أو وجود طاقة استيعابية غير مستغلة في بعض الوحدات المكانية الأخرى كمؤشر هام لسياسة التنمية وإعادة توزيع رشيد لقوى النمو.

وبحساب معامل تركيز السكان يتضح انه بلغ حوالى ٤٥,١% وهذا يعنى أن أكثر من نصف السكان يمكن تحريكهم بين المحافظات المختلفة حتى يمكن أن نحقق النصيب العادل من السكان لكل محافظة وبما يتفق والمساحة المأهولة لها. وإن كان هذا التحرك لا يتعلق فقط بانتقال السكان ولكن لابد أن يرتبط بالقوى الانتاجية التى تساعد على إعادة تركيز السكان.

وفيما يتعلق بمعامل تركيز الدخل يتضح أنه بلغ حوالى ٥٠,٦% وهذا يعنى أن تركيز الدخل اعلى من تركيز السكان الذى بلغ حوالى ٤٥,١%. وهذا له دلالة علمية على جانب كبير من الأهمية. إذ أن هذه النتيجة النظرية هامة في التحليل الإقليمى وعند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية بهدف إعادة توزيع توطن الأنشطة والسكان، وهى على جانب كبير من الأهمية عند التفكير في سياسة إنشاء المدن الجديدة بهدف إعادة التوزيع السكانى، إلى توزيع أكثر عدالة على وحدة المساحة^(١). فمثلا إذا كان موقع المدينة الجديدة قريبا من مناطق تركيز الدخل تصبح تلك المناطق ذات قوى جذب شديدة نتيجة تركيز السكان والدخل والطلب على السلع والخدمات وبالتالي يودى إلى تفرغ المدن الجديدة من محتواها الاقتصادى الأمر الذى يودى بها إلى أن تصبح مناطق للسكنى فقط أكثر منها مناطق جذب جديدة للأنشطة الإنتاجية وخاصة الأنشطة الصناعية وبالتالي تصبح هذه المدن عاملا من عوامل التركيز الاقتصادى في المناطق القديمة بسبب ظاهرة الاستقطاب.

ومن الدراسة أتضح أن معدلات الادخار في مجموعات المحافظات الحضرية والوجه البحرى أقل من معدلات الادخار على المستوى القومى في حين أن معدلات الادخار في مجموعة محافظات الوجه القبلى والحدود والقاهرة أعلى من هذا المستوى. كما أن أقل معدلات ادخار كانت موجودة في محافظتى شمال سيناء ١٢,٧٤% ومحافظة بنى سويف ١٣,٥٤%.

^(١) انظر السيد محمد كيلان وسيد محمد عبد المقصود، الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٣٢٤، مايو ١٩٨٢.

الفصل الرابع

عدالة توزيع خدمات التعليم